

شرح العقيدة الطحاوية

تأليف

الإمام القاضى علي بن عيسى بن محمد بن أبي العزّ الدمشقي

المتوفى سنة ٧٩٢ هـ

محقّقه وعلق عليه وخرج أماريته وقدم له

شعيب الأرنؤوط

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي

المجلد الأول

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح العقيدة الطحاوية
المجلد الأول

يُطْبَعُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَنْ أَرْبَعِ نُسخٍ خَطِيَّةٍ

جَمِيعِ الْحُقُوقِ مَحْفُوظَةٌ

الطبعة الثانية

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

مؤسسة الرسالة بيروت - شارع سوريا - بناية صمدي وصالحة
هاتف ٣١٩٠٣٩ - ٢٤١٦٩٢ - ص.ب. ٧٤٦٠، بريقيا، بيوتشران



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ
أَنْفُسَنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ
فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ
مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا
عَظِيمًا﴾.

أما بعد: فقد ألف الإمام -أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي
المتوفى سنة (٥٣٢٢هـ) رسالةً ضَمَّنَهَا ما يَحْتَاجُ الْمُكَلَّفُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ،

واعتقاده، والتصديق به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائله، وما يمت إليها بسبب على طريقة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح، وقد تلقاها العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول والرضا، ونالت شهرة واسعة، وتصدى لشرحها غير واحد من أهل العلم، إلا أن الشرح المطابق لمنهج السلف الذي هو أمثل المناهج، وأصحها، وأقومها، وأهداها شرح العلامة ابن أبي العز هذا الذي نضعه بين يدي القراء محققاً تحقيقاً متقناً، عرياً عن الغلط، والتحريف، والسقط الذي جاء في الطبقات السابقة بما تيسر لنا من أصول خطية جيدة، لا سيما النسخة التي كتبت في حياة الشارح عن نسخته التي بخطه.

وقد اعتمد ابن أبي العز - رحمه الله - في شرحه هذا منهج السلف الذي شيد معاقده، وأحكم قواعده أهل العلم^(١) من القرون

(١) من أهم المؤلفات التي ألفت في مسائل الاعتقاد على مذهب السلف في القرن الثاني والثالث وما بعدهما: كتاب «الفقه الأكبر» لعالم العراق وفقهها أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠هـ)، و«الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي، المتوفى سنة (٢٢٤هـ)، و«الرد على الجهمية» لعبدالله بن محمد بن عبدالله الجعفي شيخ البخاري، المتوفى سنة (٢٢٨هـ)، و«الإيمان» للحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد ابن أبي شيبة العباسي، المتوفى سنة (٢٣٥هـ)، و«السنة»، و«الرد على الجهمية» كلاهما للإمام أبي عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة (٢٤١هـ)، و«أفعال العباد والرد على الجهمية» للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦هـ)، و«السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هاني الأثرم، تلميذ الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٧٣هـ)، و«السنة» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة (٢٧٥هـ)، و«الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي تلميذ يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٨٠هـ)، و«السنة» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو الضحاك بن مخلد الشيباني، المتوفى سنة (٢٨٧هـ)، و«السنة» أيضاً، لأبي بكر =

الثلاثة المشهود لها بالفضل، ودافع عنه بحرارة وقوة، ولم يأل جهداً في تقريره وإيضاحه، والبرهنة على صحته وسلامته، ونقد المناهج الأخرى المخالفة له، وكشف عوارها، وبيان تهاافتها وتناقضها، ومخالفاتها للحق، وبعدها عن الصواب، بأدلة عقلية وعقلية مُتَزَعَة من نصوص الكتاب والسنة، فهو على توسط حجه لا نظير له في بابِه في حُسن العرض، ونصاعة العبارة، وقوة الحجة، وتمام الاستيفاء، ووفرة المعلومات، وكثرة البراهين والدلائل، وخلوه من يدع الكلام المذموم.

ولا يدع في ذلك، فهو امتداد لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - التي يعود إليها الفضل في توعية العقول، وتصحيح المفاهيم، والعودة بالناس إلى الأصالة، والتخلص من التبعية والتقليد، فقد قرأ كل ما كتبه صاحب هذه المدرسة، وتلميذه العلامة ابن القيم - رحمه الله - في مجال العقيدة، وفهمه، واقتنع به، واستظهر أكثره،

= أحمد بن علي بن سعيد المروزي، المتوفى سنة (٢٩٢هـ)، و«التوحيد» للحافظ الكبير أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١هـ)، و«الإبانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤هـ)، و«الشرعة» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين بن عبدالله البغدادي الأجرسي، المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، و«السنة» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠هـ)، و«الإبانة» للمحدث أبي عبدالله عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري، المعروف بابن بطة، المتوفى سنة (٣٨٧هـ)، و«الإيمان» و«التوحيد» كلاهما للحافظ الجوال أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة (٣٩٥هـ)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسين اللالكائي، المتوفى سنة (٤١٨هـ)، و«الأصول» لأبي عمرو أحمد بن محمد بن عبدالله الطلمنكي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٢٧هـ)، و«الاعتقاد» و«الاسماء والصفات» كلاهما للحافظ الكبير أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، المتوفى سنة (٤٥٨هـ).

ثم لَخَصَ ذلك كُلَّهُ تلخيصاً مُركِزاً واضحاً، وأودَعَه في هذا الشرح
النفيس المُتَقَنِّ.

وقد استطاعت هذه المدرسة أن تبطل ما يُدعى من اختلاف بين
نصوصِ الشرعِ الثابتة، وبينَ المعقولاتِ الصَّريحة، وأن تُزيلَ ما بَيْنَهُمَا مِنْ
خلافٍ موهومٍ، وأن تُحَلِّ تِلْكَ العُقَدَ التي عُقِدَتْ حَوْلَ أُمَمَاتِ المسائلِ
الاعتقادية، مثل الصفات السمعية، وقيام الصفات بالذات، ومثل
الأفعال الاختيارية، وقيامها بذاته تعالى، وما إلى ذلك من المسائل التي
أخطأ في تصوُّرها كثيرٌ من المتكلمين الذين توسَّعوا في دراسة المنطقي
الأرسطي، واعتدوا به، وجعلوه حَكْماً في فصل النزاع^(١).

وهذا العلمُ أُدْخِلَ إلى البنية العقلية واللُّغوية للحضارة الإسلامية
نتيجة مؤامرة خبيثة مكشوفة لهدم العقيدة الإسلامية، وقد زَعَمَ مَنْ فُتِنَ به
أنه ميزانٌ للعلوم العقلية، وأنه يَتَوَقَّفُ عليه الاستدلال، والاستنتاج،
والتوصلُ إلى علم اليقين، وأن مراعاته تعصمُ الذهنَ عن أن يَغْلُطَ في

(١) يقول الأستاذ الجليل أبو الحسن النذوي في «رجال الفكر والدعوة في الإسلام»
٢٩٠/٢ - ٢٩١: ومن عجيب أمر متكلمي الإسلام الذين كانوا يهدفون ردَّ الفلسفة
والدفاع عن الإسلام، أنهم أخذوا مصطلحات الفلسفة وافترضاها ذاتها، وبدؤوا يبخثون
عن ذات الله تعالى وصفاته في اعتماد وتفصيل، كأنهم يتحدثون عن شخصية مشاهدَة
لمموسة، وعن مسألة طبيعية، لقد كان هؤلاء المتكلمون تصدَّوا للرد على الفلاسفة،
ونقي نظراتها وآرائها، ولكنهم تاهوا في غابة الفلسفة وافترضاها ومصطلحاتها الخاطئة،
إنهم نسوا في سُرُور الجدال والنقاش أن يلوموا الفلسفة على أخطائها الأساسية، وأن
يحولوا دون بحثها في حال ما، إنهم نسوا أن يوصوا الفلسفة بتحديد مضمارها في
الجدال والنقاش حول الرياضيات والطبيعات، أما التدخل في موضوع الإلهيات،
فخروجٌ عن مركزها، وتعدُّ عن حُدُها، وتدخل غير معقول، وأن يخاطبوا الفلاسفة
بخطاب القرآن البليغ: ﴿ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما
ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾.

فِكْر، وهي دَعَاوَى مَوْوَفَّةٌ، لَا تَثْبُتُ عَلَى نَقْدٍ، فَإِنَّ الْعُلُومَ الْعَقْلِيَّةَ تُعَلَّمُ بِمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَنِي آدَمَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِدْرَاكِ، لَا تَقِفُ عَلَى مِيزَانٍ وَضْعِيٍّ لِشَخْصٍ مَعِينٍ، وَقَدْ كَانَتْ الْأُمَمُ قَبْلَهُمْ تَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ بِدُونِ هَذَا الْمَنْطِقِيِّ، وَعَامَّةُ الْأُمَمِ يَعْرِفُونَ الْحَقَائِقَ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّمٍ مِنْهُمْ بِوَضْعِ أَرَسْطُو، وَهُمْ إِذَا تَدَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ تَعَلَّمُ حَقَائِقَ بِدُونِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ الْوَضْعِيَّةِ، وَلَيْسَ وَرَاءَ هَذَا الْعِلْمِ — كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ — إِلَّا تَضْيِيقُ الزَّمَانِ، وَإِتْعَابُ الْأَذْهَانِ، وَكَثْرَةُ الْهَذْيَانِ، وَدَعْوَى التَّحْقِيقِ بِالْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ، وَشُغْلُ النُّفُوسِ بِمَا لَا يَنْفَعُهَا، بَلْ قَدْ يُضِلُّهَا عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِثْبَاتُ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ النِّفَاقِ فِي الْقُلُوبِ، وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهُ أَصْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ.

وقد أدَّى التَّوَعُّلُ فِيهِ بِمُسْتَحِيلِهِ إِلَى نَتَائِجٍ خَطِيرَةٍ، نُجْمِلُهَا فِيْمَا يَلِي :

١ — الْاسْتِهَانَةُ بِمَنْهَجِ السَّلَفِ الْقَائِمِ عَلَى النُّصُوصِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَبَزَ مِنْ يَعْتَدُّ بِهِ، وَيُذَعِّعُ لَهُ بِالْجَهْلِ، وَالتَّقْلِيدِ الْأَعْمَى، وَالْمَعَادَاةِ لِلْعَقْلِ، مَعَ أَنَّ كُلَّ مَا يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ، وَاعْتِقَادِهِ، وَالتَّصَدِيقِ بِهِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ كَمَسَائِلِ التَّوْحِيدِ، وَالصِّفَاتِ، وَالْقَدَرِ، وَالنَّبُوَّةِ، وَالْمَعَادِ قَدْ بَيَّنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بَيَانًا شَافِيًا، قَاطِعًا لِلْعُذْرِ بِأَدَلَّةٍ شَرْعِيَّةٍ وَعَقْلِيَّةٍ بَلَغَتْ مِنَ الْإِحْكَامِ وَالْقُوَّةِ وَالْوُضُوحِ مَبْلَغًا لَا تَسْتَقِرُّ أَمَامَهُ دَلَائِلُ الْمُتَكَلِّمِينَ الَّتِي لَا تَعْدُو بَيْتَ الْعَنْكَبُوتِ بَعْدَ الْبَحْثِ وَالنَّقْدِ.

٢ — الْأَدْعَاءُ بِأَنَّ السَّلَفَ لَمْ يَتَفَرَّغُوا لِلْبَحْثِ فِي قَضَايَا الْعَقِيدَةِ، لِانْشِغَالِهِمْ بِأُمُورِ الْجِهَادِ، وَنَشْرِ الدَّعْوَةِ، وَلِأَنَّهُمْ لَمْ تَكُنْ عَنْدهُمْ الدَّرِيَّةُ الْعَقْلِيَّةُ اللَّازِمَةُ لِلْبَحْثِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ، وَفِي دَعْوَاهُمْ هَذِهِ إِجْحَافٌ وَمِغَالَطَةٌ

وجَهْلٌ بِمَنْزِلَةِ السلف وأقدارهم، فقد كانوا أعلمَ بِلُغَةِ القرآنِ ومَرامِيهِ، وأدقُّ في مُحْكَمِهِ ومُتَشَابِهِهِ، وأعرفَ بِالْفَرْقِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، وأعظمَ مَحَبَّةً لِلْحَقِّ الَّذِي أُرْسِلَ بِهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَصْبَرَ عَلَى مُتَابَعَةِ الْحَقِّ واحْتِمَالِ الْأَذَى، وكانوا يَرَوْنَ فِي الْحُجَجِ الْعَقْلِيَّةِ الْمُنْتَزَعَةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ غَنَاءً تَامًا عَنِ الطَّرِيقِ الْقِيَاسِيَّةِ الْكَلَامِيَّةِ، وَلَمْ يَصُدِّرْ عَنْهُمْ ذَمٌّ جِنْسِ الْكَلَامِ، وَلَا ذَمٌّ الْاسْتِدْلَالِ وَالنَّظَرِ وَالْجَدَلِ الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِهِ وَرَسُولُهُ، أَوِ الْاسْتِدْلَالِ بِمَا بَيَّنَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا ذَمٌّ كَلَامٍ هُوَ حَقٌّ، وَإِنَّمَا صَدَرَ عَنْهُمْ ذَمُّ الْكَلَامِ الْبَاطِلِ الْمَخَالِفِ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْمَخَالِفِ لِلْعَقْلِ أَيْضًا، فَهَمُّ أَهْلِ نَظَرٍ وَدِرَايَةٍ بِجَانِبِ كَوْنِهِمْ عُلَمَاءَ أَثَرٍ وَرَوَايَةٍ.

٣ - إعلاءُ شأنِ العقلِ وتحكيمه في عالمِ الغيبِ والشهادة، وتقديمه على النصِّ، أو تأويلِ النصِّ بما يتلاءمُ مع العقلِ، مع أنه لا مَطْمَعٌ لِلْعَقْلِ فِي مَعْرِفَةِ كُنْهِ الْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ الَّتِي تَأْتِي النُّبُوَّةُ بِتَشْبِيْهِهَا، وَلَوْ كَانَ الْعَقْلُ كَافِيًا وَحْدَهُ لَمَا بُعِثَ الْأَنْبِيَاءُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَمَا رُبِطَ عَذَابُ الْآخِرَةِ بِبَعْثِهِمْ، وَقَدْ أَفْضَتْ بِهِمْ هَذِهِ الْمَبَالِغَةُ فِي تَقْدِيرِ الْعَقْلِ الْإِنْسَانِيِّ وَأَحْكَامِهِ إِلَى التَّزَامَاتِ مُنْحَرِفَةٍ عَنِ الْحَقَائِقِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَإِلَى تَحْكِيمِ الْعَقْلِ فِي الْآيَاتِ الَّتِي يَتَوَهَّمُونَ فِي ظَاهِرِهَا التَّعَارُضَ، وَتَأْوِيلَ مَا لَا يَنْتَفِقُ مِنْهَا مَعَ الرَّأْيِ الَّذِي يَذْهَبُونَ إِلَيْهِ، مِمَّا أَدَّى إِلَى خَطَأٍ فِي الْبَحْثِ وَنَتَائِجِهِ، وَمِنْ أَعْظَمِ الْأَخْطَاءِ الَّتِي وَقَعُوا فِيهَا نَتِيجَةُ لِهَذَا الْمَنْهَجِ أَنَّهُمْ أَوَّلُوا النُّصُوصَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِصِفَاتِ اللَّهِ وَالْأُمُورِ الْغَيْبِيَّةِ تَأْوِيلًا يُفْضِي إِلَى تَعْطِيلِهَا عَنِ مَدْلُولِهَا، وَيَصْرِفُهَا عَنِ أَغْرَاضِهَا، وَيَفْتَحُ بَابَ التَّحْرِيفِ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ وَالْإِلْحَادِ فِي مَعَانِيهِ، وَكَانَ عَلَيْهِمْ أَنْ يُثَبِّتُوا الصِّفَاتِ كَمَا جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَنَاطِقِ السُّنَّةِ دُونَ تَحْرِيفٍ، وَلَا تَأْوِيلٍ، وَلَا تَكْيِيفٍ، وَلَا تَشْبِيْهِ، لِأَنَّ

العقل عاجزٌ عن إدراك الكُنْهِ والحقيقة في هذا المجال، فمن التعقل أن لا نُفجِمَهُ في غير مجاله.

٤ - التزامهم التفصيل في نفي المشابهة والتمثيل، والإجمال في مجال الإثبات، وهذا مخالفٌ لمنهج القرآن الذي يُثبِتُ صفاتِ اللَّهِ تعالى على وجه التفصيل، وينفي عنها التمثيل على وجه الإجمال، وطريقة الرسل الذين جاؤوا بإثباتٍ مُفصّلٍ، ونفيٍ مُجملٍ.

٥ - تجريد الإسلام من أدلته النقلية، وتفريفه في مضمون عقلي فلسفي، يتَّسِمُ بالجفاف، ولا يخلو من تعسفٍ وغلوٍّ في التأويل، فهو كلحم جَمَلٍ غَثٌ على رأس جبلٍ وعرٍ، لا سهلٍ فيرتقى، ولا سَمِينٍ فينتقل. والقرآن الكريم قد جاء بما هو أبلغٌ وأكملٌ على أحسن وجه، مع تنزيهه عن الأغاليط الكبيرة الموجودة فيها.

٦ - استخدام قياس التمثيل والشُمول في حق الله سبحانه، مع أنه قد نصَّ في كتابه أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، فكيف يسوغُ أن يُمَثَّلَ بغيره، أو أن يُدْخَلَ هو وغيره تحت قضيةٍ كُليةٍ يَسْتَوِي أفرادها، وكان الأجدرُ بهم أن يَسْتَخْدِمُوا قياسَ الأولى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾، ومضمون هذا القياس هو إثباتُ حكمِ الأدنى للأعلى لِأَوَّلِيَّتِهِ به، كأن يقال: كُلُّ كمالٍ ثَبَتَ للممكن أو للمحدث ولا نقص فيه بوجه من الوجوه - وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزمٍ للعَدَمِ بوجه - فاللَّهُ الخالقُ أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثَبَتَ للمخلوق والمربوبِ المدبَّر، فإنما استفادَه من خالقِه وربِّه ومدبِّره، وهو أحقُّ به منه.

٧ - ابتدأ مصطلحات لألفاظ لا علاقة لها بمدلولها اللغوي وتفسير النصوص بمقتضاها، واتخاذها حجة في موضع النزاع.

٨ - اقتصار بحوثهم على أمور فلسفية، وشبهات وهمية، جروا إليها، وقصوا معظم حياتهم في الرد عليها، وبذلك تحوّل تبليغ الإسلام وشرح عقائده في ضوء الكتاب والسنة إلى مناظرات ومجادلات كلامية جافة منفرة.

مضامين هذا الشرح:

افتتح الشارح كتابه هذا بمقدمة ضافية ضمّنها منزلة علم أصول الدين من بين العلوم، وبيان حاجة العباد إليه أكثر من أي شيء، وأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم، ولا طمأنينة إلا بأن تعرف ربّها، ومعبودها وفاطرها بأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأن الله سبحانه بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم منذرين لأنه من المحال أن تستقلّ العقول بمعرفة ذلك على وجه التفصيل، وأن الناس كانوا في القرون الثلاثة الأولى على ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم، وظهر بعد القرون الثلاثة من شدّد عن طريق الحق في الاعتقاد، وأتبع هواه، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، وأن ممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين أبا جعفر الطحاوي، وأن الذي حمّله على شرح عقيدته هو أنه رأى غير واحد من أهل العلم قد تصدّى لشرحها، لكن على طريقة أهل الكلام المذموم المشتمل على أمور مخالفة للحق الذي بعث الله به رسله، فالتزم شرحها على منهج السلف.

ثم شرعَ يَذكرُ مسائلَ العقيدة مُتبعاً ترتيبَ الطحاوي مبتدئاً ببيان حقيقة التوحيد ومعانيه وأنواعه التي جاء بها الرسل، وبيان المراد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وذكر صفات الله تعالى وأسمائه، وتقسيمها إلى صفات ذات وصفات فعل، وبيان ما يجب في مسألة الصفات، وهو الإثبات بلا تكييف، ووجوب الإيمان بنبوّة محمد صلى الله عليه وسلم الذي ختم الله به الرسالات، وبيان عموم بعثته إلى الإنس والجن، والتعريف بالقرآن وأنه كلام الله بلفظه ومعناه، والردّ على القائلين بخلقه، وإثبات رؤية الله تعالى في الآخرة، وما جاء من النصوص في هذا الباب، والردّ على منكريها ومتأوليها، وذكر الإسراء والمعراج وبيان أنهما كانا في اليَقَظَةِ، وما جاء في الحَوْضِ المورود من النصوص والشفاعة وأنواعها، وبيان أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك طاريء، ثم ذكرَ التعريف بالقضاء والقدر، وبيان أنه سرُّ الله في خلقه، وأن منشأ الضلال في هذه المسألة هو التسوية بين الإرادة والمشية، وبين المحبة والرضا، وبيان أن أفعال العباد هي خلق الله وأن العباد فاعلون لها حقيقة، ثم تعرّض لذكر العرش، والكرسي، وإثبات الفوقية والعلو، وتعريف الإيمان، وبيان أركانه وحقيقته، وأقوال العلماء في مُسمّى الإيمان، وأنه يزيد وينقص، وأفاض في بيان الروح وحقيقتها، واختلاف الناس في مُستقرّها ما بين الموت إلى قيام الساعة، وذكر أهوال يوم القيامة من البعث، والعرض، والحساب، والصراط، والجنة، والنار، وذكر فضائل الخلفاء الراشدين، وبقية العشرة المبشرين بالجنة، وأن التصديق بكرامات الأولياء من عقيدة أهل السنة، وتعريف الولي والكرامة، والفرق بينهما وبين المعجزة، وبيان أن نبياً واحداً أفضل من جميع الأولياء، والتحذير من تصديق العراف والكاهن والسّاحر، وبيان أن

دين الله واحد في الأرض والسماء، وهو الإسلام، وأن الشرائع تختلف،
والتعريف ببعض الفِرَق الزائغة عن الحق.

وفي غُضُون تلك الأبحاث استطرادات كثيرة، ذات فوائد جمة
نُمت إلى ما هو آخذُ بسبيله بسبب.

وقد أقام ابنُ أبي العزِّ شرحه هذا على قواعدٍ وأُسُسٍ مستنبطةٍ من
الكتاب والسنة، وما كان عليه سلفُ الأمة هي غايةٌ في القوة والدقة
والإحكام، أخذها عن علماء السلف ابتداءً من صحابة رسولِ الله صلى
الله عليه وسلم، الذين تلقَّوها عن إمامهم وقُدوتهم ومُربيهم محمد بن
عبدالله عليه الصلاة والسلام. وأخذها عمن تبعهم بإحسانٍ واقتدى بهم
إلى عهده أمثال مجاهدٍ، وطاووس، ومحمد بن مسلم الزهري، وعطاء،
وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبدالله بن المبارك، والفضيل بن
عياض، وسفيان بن عُيينة، والشافعي، وابن الماجشون، ويحيى بن
معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي بكر
الأثرم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن جرير الطبري، وابن خزيمة،
وغيرهم من أئمة السلف.

وأخذها على وجه الخصوص عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -
مُجدِّدِ علوم السلف الذي تَفَنَّن في التعبير عنها في مواطن متفرقة من كتبه
ورسائله، وبألفٍ في إيضاحها، وتقريرها، وتقويتها، وربطها بمنهج
السلف الأصيل الذي كان يدعو إليه، ويتصبرُ له، ويرى - وهو على
صواب - أحقيته على سائر المناهج، ويخطئ مَنْ يخالفه، ويلتمسُ
الحق في غيره، وهذه القواعد هي :

١ - القرآن مصدرُ الأدلة النقلية والعقلية.

فقد تَضَمَّنَ الدعوةَ إلى توحيد الله، وَبَثَّ في الأنفس والآفاق دلائل التوحيد، وَلَفَّتَ نَظَرَ الإنسانِ إليها، وَحَثَّهُ على النظرِ والتفكير فيها، وَبَيَّنَّ بالبراهين العقلية إثبات صفاته، وَصَدَّقَ رُسُلَهُ، وَأَمَرَ المعاد، وَغَيْرَ ذَلِكَ من أصول الدين، وَأَجَابَ عن مُعَارَضَةِ المشركين، وَكَشَفَ شُبُهَهُمْ، وَنَقَضَ أَقْوَالَهُمْ، وَفَنَدَ مَزَاعِمَهُمْ.

وهذه الأدلة شرعيةٌ، لأنَّ الشرعَ دَلَّ عليها وأرشدَ إليها، وعقليةٌ، لأنها تُعَلِّمُ صَحَّتُهَا بالعقل، فإذا أخبر الله بالشيء، ودَلَّ عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يُعَلِّمُ به، فيصيرُ ثابتاً بالسمع والعقل، وكلاهما دَاخِلٌ في دلالة القرآن التي تُسمى الدلالة الشرعية. ونَقَدَ السلف لعلم الكلام لم يصدر عن انتقادهم المنهج العقلي، وَلَكِنَّهُمْ فَضَّلُوا المقاييس الشرعية، لأنها عقلية أيضاً، وهي أبلغُ وأكملُ من أدلة المتكلمين مع تنزهها عن الأغاليط التي تشتمل عليها أدلتهم.

وقد جاءت هذه الأدلة بأسلوبٍ باهر متدفقٍ بالحيوية، وضربِ الأمثلة المستمدة من حياة الإنسان وما يُحِيطُ به مهما اختلف جنسه، أو بيئته، أو عصره، فهي أبلغُ مِن كُلِّ أسلوبٍ، وأشدُّ تأثيراً في النفس مِن أيِّ أسلوبٍ آخر، وفيها مجالٌ واسعٌ للعقل يقضي فيه رغبته، وَيُسَبِّغُ نَهْمَتَهُ، مع ضمانِ السير في المسار الصحيح دونَ تعثرٍ أو انحرافٍ.

وقد أَعَدَّ الله العقولَ بصفة عامة لإدراك ما هو مطلوب شرعاً، وأعد لها ما يُسَدِّدُهَا فيه مِنَ الفطرة التي لم تُفْسِدْهَا الأهواء، والآيات الظاهرة في الأنفس والآفاق، ثم أكمل ذلك بالشرع المتمثل بالكتاب وناطق السنة.

وقد اكتفى السلف الصالح بالقرآن الكريم إلى جانب السنة في اتخاذه دليلاً وهادياً، وقد استنبطوا من آياته قواعد النظر العقلي، فكانوا من أقدر الناس على توضيح مسائل الاعتقاد، وتوثيقها بالحجة والبرهان والإجابة عن كل تساؤل أو تشكيك في الاعتقاد.

٢ - اتباع السلف الصالح في تفسير النصوص.

ونعنى بالسلف الصالح الصحابة والتابعين من أهل القرون الثلاثة الممتدحة الذين يتقيدون بالكتاب والسنة نصاً وروحاً دون من وُصف بالبدعة كالخوارج، والقدرية، والمعتزلة وغيرهم من الفرق.

وإنما يؤخذ برايهم، ويُعتد به، لكونهم أبرّ قلوباً، وأعمق علماً، وأقل تكلفاً، وأقرب إلى التوفيق، لما خصّهم الله به من توقّد الأذهان، وسعة العلم، وقوة الإدراك، وحسن القصد، وتقوى الله، وقرب العهد بنور النبوة، فكانت طريقتهم لذلك هي الطريقة المحموده، وطريقة غيرهم لا تُساوِيهم، ولا تدنو منهم.

٣ - الإيسان بمسائل الغيب محصورة في الخبر الصادق.

إن المسائل التي لا يتناولها الحس ولا محلّ فيها للتجربة، وليس ثمت مقدمات عقلية يصل بها العقل إلى معرفة واقعها، مثل هذه المسائل ينحصر مضد العلم بها في خصوص الخبر الصادق المؤيد بالمعجزات الواصل إلى الناس من عالم الغيب، ومُبدع الأكوان والمخلوقات.

فما أخبر الله عنه أوردسوله من شؤون الغيب نؤمن به على القدر الذي أخبر الله به أوردسوله دون صرف اللفظ عن معناه، ودون زيادة عما تضمنه الخبر الصادق، ودون استبعاد أو إنكار.

وَمِنَ التَّكْلُفِ الْمُنْهَيِّ عَنْهُ الْبَحْثُ فِي أُمُورٍ غَيْبِيَّةٍ وَرَدَّ الشَّرْعُ
بِالْإِيمَانِ بِهَا مَعَ تَرْكِ كَيْفِيَّيَتِهَا، وَمِنْهَا مَا لَا يَكُونُ لَهُ شَاهِدٌ فِي عَالَمِ الْحِسِّ
كَالسُّؤَالِ عَنْ وَقْتِ السَّاعَةِ، وَعَنِ الرُّوحِ، وَعَنْ مُدَّةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ، إِلَى أَمْثَالِ
ذَلِكَ مِمَّا لَا يُعْلَمُ إِلَّا بِالنَّقْلِ الصَّرْفِ، فَهَذَا النُّوعُ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِ مِنْ
غَيْرِ بَحْثٍ.

٤ - تَقْسِيمُ التَّوْحِيدِ إِلَى تَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَتَوْحِيدِ الْأُلُوهِيَّةِ،
وَوُجُوبُ التَّصَدِيقِ بِهِمَا.

التَّوْحِيدُ عِنْدَ السَّلَفِ نَوْعَانِ:

الأول: تَوْحِيدُ الرُّبُوبِيَّةِ: وَهُوَ الْإِعْتِقَادُ بِأَنَّ رَبَّ الْعَالَمِ وَخَالِقَهُ وَاحِدٌ
وَلَيْسَ اثْنَيْنِ، وَهُوَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ الَّذِي جُبِلَتْ الْفِطْرَةُ السَّلِيمَةُ عَلَى الْإِقْرَارِ
بِاللَّهِ وَالْخُضُوعِ لَهُ وَالْإِيمَانِ بِمَا لَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ عَلَى وَفْقِ مَا جَاءَ
فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَتَوْحِيدُ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ دَاخِلٌ فِي تَوْحِيدِ
الرُّبُوبِيَّةِ.

الثاني: تَوْحِيدُ الْأُلُوهِيَّةِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا يُشْرَكَ
بِعِبَادَتِهِ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، وَبِهَذَا النُّوعِ يَتَحَقَّقُ مَعْنَى كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ: «لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ».

وهَذَا النُّوعُ مِنَ التَّوْحِيدِ هُوَ دَعْوَةُ كُلِّ رَسُولٍ إِلَى قَوْمِهِ مِنْ لَدُنْ آدَمَ
إِلَى مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَمِنْ أَجْلِهِ خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، وَجَعَلَ الْجَنَّةَ
وَالنَّارَ، وَفَرَّقَ النَّاسَ إِلَى شَقِيٍّ وَسَعِيدٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِيمَانُ الْمَرْءِ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ
بِهِ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ تَوْحِيدَ الرُّبُوبِيَّةِ.

وَقَدْ عُنِيَ الْقُرْآنُ بِتَقْرِيرِ هَذَا النُّوعِ مِنَ التَّوْحِيدِ، وَالْبَرَهْنَةُ عَلَيْهِ
بِالْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْبَرَاهِينِ الصَّحِيحَةِ، لِأَنَّ الشُّرْكَ الَّذِي وَقَعَ فِي جَمِيعِ

الأمم كان في هذا النوع، فإن عامة مُشركي الأمم كانوا مُقرّين بربوبيته سبحانه، ولكنهم مع إقرارهم بربوبيته قد أشركوا بعبادته غيره.

٥ - إثبات الأسماء والصفات مع الإقرار بمعناها وعدم التعرض لكيفيتها.

تعدّ مسألة الصفات من أجل وأعظم ما تُكلّم فيه من أصول الاعتقاد، وقد اضطرّبت فيها أقوال الفلاسفة والمتكلّمين، فمنهم من قال بالنفي المَحْض، ومنهم من أقرّ بأسماء الله في الجملة ونفى الصفات، ومنهم من أقرّ بالأسماء والصفات، لكنه ردّ طائفة منها، وتأولها، وصرفها عن ظاهرها.

ومذهب السلف في هذه المسألة: هو الإيمان بكل ما ورد في كتاب الله وناطق السنة من الأسماء والصفات من غير زيادة عليها، ولا نقصان منها، ولا تجاوز لها، ولا تأويل لها بما يُخالف ظاهرها، وقد انقضى عصر الصحابة والتابعين من السلف والأئمة على التسليم المطلق بما جاء في الكتاب والسنة عن الذات الإلهية وصفاتها، ولم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة، كلّمتهم واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسؤموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً.

وهم يعتقدون أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، لا يجوز إطلاق شيء منها على الله في الإثبات أو النفي إلا بإذن الشرع، فلا يُشْتَبَن له سبحانه من الأسماء والصفات إلا ما أثبتّه هو لنفسه، أو أثبتّه له رسوله صلى الله عليه وسلم، ولا يتفنون عنه كذلك من الأسماء والصفات إلا ما نفاه هو عن نفسه، أو ما نفاه عنه رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن

كل ما ثَبَتَ له من الأسماء والصفات لا يماثل شيئاً من خلقه، ولا يُماثلُه شيءٌ، بل كلُّ ما ثَبَتَ له من صفات الكمال التي وَرَدَتْ في النصوص الصريحة، فهو مُختَصٌّ به لا يَشْرُكُهُ فيه أحدٌ من خلقه، وإذا كان هناك من الأسماء ما يُطلَقُ على صفاتِ الله كما يُطلَقُ على صفاتِ خلقه، فإنَّ هذا ليس إلا مَحْضٌ اشتراكٍ في الاسم، فلا يُلْزَمُ من اتفاقهما في مسمى الصفة اتفاقهما في حقيقة الصفة، فإذا كانت ذاته سبحانه لا تُماثلُ الذواتِ، فكذلك صفاته لا تماثلُ الصفاتِ، لأنه سبحانه لا تُضَرَّبُ له الأمثالُ بخلقِه لا في ذاته، ولا في صفاته.

ولم يَقُلْ أحدٌ منهم: إن آياتِ الصفات لا يَعْلَمُ معناها إلا الله، بدليل أنهم كانوا يُثَبِّتُونَ لله ما تَضَمَّنَتْه من صفاتٍ، ولو كان معنى الآيات والأحاديث غيرَ مفهومٍ لهم البتَّة، لما صَحَّ منهم الإثباتُ، إذ كيف يُثَبِّتُونَ شيئاً لا يُعْقَلُ معناه، غاية الأمر أنهم لم يكونوا يَبْحَثُونَ وراءَ هذه الظواهر عن كُنْهِ هذه الصفات، أو عن كيفية قيامها بذاته تعالى، لأنَّ معرفة ذلك فوقَ مستوى العقل البشري، وهو من الغيب الذي استأثَرَ اللهُ بعلمه، فهو سبحانه أجلُّ من أن يُدْرَكَ كُنْهُ ذاته وصفاته، أو يحاطَ بها علماً: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وبهذا يَعْلَمُ أنَّ السلف الصالح كانوا أكثرَ فِطْنَةً، وأحدُ ذكاءٍ من أصحاب الفِرَقِ، لأنهم عَرَفُوا أنه لا سبيلَ إلى إدراكِ كُنْهِ الصفات بالعقل، لأنه من شؤون الغيب التي لا تدخل في نطاقِ قدرته.

٦ - الجمعُ بين الإثبات والتنزيه.

فإن القرآن جمع فيما وَرَدَ فيه عن الصفاتِ بين الإثباتِ والتنزيه في

آية واحدة حين قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فاللهُ سميعٌ بصير، ولا يُشَبِّهُهُ أَحَدٌ مِنْ خَلْقِهِ، مع أنهم يَسْمَعُونَ وَيُبْصِرُونَ، وكذا في بقية الصفات، لأن التماثل في الصفاتِ قَرَعُ عن التماثل في الذاتِ، والذاتان هنا مختلفتان تماماً، فكذا صفاتُهما.

فتسميته تعالى قادراً وتسمية العبد قادراً لا تُوجِبُ مماثلةَ قُدْرَةِ اللَّهِ لِقُدْرَةِ العبد، وكذا تسميته عالماً، ومُريداً، وحيّاً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، مع تسمية عباده بهذه الأسماء لا يَسْتَلْزِمُ أَنْ عِلْمُهُمْ كَعِلْمِهِ، ولا إرادَتُهُمْ كإرادَتِهِ، ولا حياتُهُمْ كحياتِهِ.

وما يُوجَدُ في الخارج من الأسماء لا يوجدُ مطلقاً كلياً، وإنما يوجد معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمِّيَ اللَّهُ بها، كان مُسمَّاهُ معيناً مختصاً به، وإذا سُمِّيَ بها العبد، كان مُسمَّاهُ مختصاً به، فما يُوصَفُ اللَّهُ به، ويُوصَفُ به العبادُ، يوصَفُ الله به على ما يَلِيقُ به، ويُوصَفُ العبادُ على ما يَلِيقُ بهم من ذلك.

٧ - رفض التأويل الكلامي.

إن التأويلَ عند المتكلمين عامةٌ يقتضي اتخاذَ العقلِ أصلاً في التفسير مقدماً على الشرع، فإذا ظَهَرَ تعارضٌ بينهما، فينبغي تأويلُ النصوص إلى ما يُوافِقُ مقتضى العقلِ كتأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وآيات الصفات وما إلى ذلك، والسلفُ يَرْفُضُونَ هذا النوع من التأويل، ويُحْطِثُونَ القائل به، وَيَشْتَدُّونَ في النكير عليه، لأنه يُفْضِي إلى تعطيلِ النصوصِ، والتجاوزِ بها إلى معانٍ وآراء مدخولة، تستهدفُ هدمَ الشريعة، وإضلالَ معتقديها، وبلبلة ما استقرَّ في قلوبهم، وامتزَجَ بنفوسهم من عقائد واضحة لا لَبْسَ فيها، ولا شائبة من غموضٍ،

والتأويل الصحيح المقبول عندهم هو الذي يُوافق ما ذُلت عليه النصوص، وجاءت به السنة، وغيره هو الفاسد.

٨ - تقييد العقل وعدم الاعتداد به في غير مجاله.

إنَّ العقل وسيلةٌ محدودة من وسائل المعرفة لا يدرك غير الأمور المحسوسة على سبيل التيقن، ويدرك الأمور الغيبية على سبيل التصور فقط، وليس التيقن، فهم يؤمنون بإثبات ما أخبر به النص في ما يتعلق بالأمور الغيبية، ويصدقون به، ولا يتعرضون للبحث في كيفيته، لأن ذلك مما يعز على العقل مرأه.

وليس عدم الاعتداد بالعقل فيما لا يدخل في مجاله إلغاء للعقل بالكلية، فقد أجمع المسلمون على أنه لا تكليف على صبي ولا مجنون، وأنه لا بد من نظر العقل، ولذلك أمر الله بالتدبر كتابه، ولا يمكن أن يتحقق هذا التدبر إلا بالعقل، وإنما الممنوع أن يُستخدم العقل في غير موضعه، أو أن يخضع في الاستدلال لمنهج يخالف المنهج الذي جاء في القرآن والسنة.

فهم لا يُعلون من شأن العقل، ولا يُغالون في أحكامه، ولا يحكمون باستقلاله وكفايته، وإنما يضعونه في موضعه اللائق به، فيستعملونه في نطاق قدرته وإمكاناته في النظر في ملكوت السماوات والأرض، وفي الاجتهاد في القضايا العملية، وفي اكتشاف العلوم المادية التي تهدف إلى ترقية المجتمع وتطويره، وهذا من تمام علمهم، ويُعِد نظريهم، وسلامة تفكيرهم، ولو كان العقل يُفسر بواسطته كل الأشياء، لما كان هناك حاجة إلى إرسال الرسل، وإنزال الكتب السماوية.

يقول ابن خلدون في «مقدمته» ص ٣٦٤ - ٣٦٥: العقل ميزانٌ صحيحٌ، فأحكامه يقينيةٌ لا كذبَ فيها، غير أنك لا تَطْمَعُ أن تَرِنَ به أمورَ التوحيد، والآخر، وحقيقة النبوة، وحقائق الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طَمَعٌ في محال، ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزانَ الذي يُوزَنُ به الذهبُ، فَطَمَعَ أن يَزِنَ به الجبالَ، وهذا لا يَدُلُّ على أن الميزانَ في أحكامه غيرُ صادق، لكن العقل قد يَقِفُ عنده، ولا يَتَعَدَّى طوره حتى يكونَ له أن يُحِيطَ بالله وبصفاته، فإنه ذَرَّةٌ مِن ذرات الوجود الحاصل منه.

ويقول الإمام السَّرهَنْدِي في الرسالة رقم (٣٦) المجموعة الثالثة: إِنَّ طَوْرَ النبوة وراءَ العقل والتفكير، فالحقائق التي يَعْجُزُ العقلُ عن إدراكها، تأتي النبوةُ لتثبيتها وتحققها، ولو كان العقلُ كافياً وَحْدَهُ، لما بُعِثَ الأنبياءُ صلواتُ الله وتسليماته عليهم أجمعين، ولما رُبِطَ عَذَابُ الآخرة ببعثتهم: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، والعقلُ حُجَّةٌ، ولكنه ليس بحجة بالغة، وليس في حجته بكامل، وقد تحققت الحجةُ البالغة ببعثة الأنبياء والرسل عليهم الصلوات والتسليم، فَقَطَعَتِ اللَّسَنَةَ الْمُكَلِّفِينَ، وَقَضَّتْ عَلَى معاذيرهم، يقول الله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾، وَلَمَّا ثَبَتَ عَجْزُ العقلِ وقصوره في بعض القضايا، فليس من المستحسن أن تُوزَنَ جميعُ الأحكام الشرعية في ميزانِ العقل، وإن محاولة التطبيق بين العقل وبين الأحكام الشرعية بصفة دائمة، والتزام ذلك، والتقيد به، حكمٌ بكفاية العقل وغناه، وإنكارٌ للنبوة أعادنا الله تعالى منه.

ويقول أيضاً: إِنَّ إخضاعَ أخبارِ الأنبياءِ الصادقة للطريقة العقلية للبحث والتأمل والتحقيق والتوفيق بينهما، إنكارٌ في الحقيقة للنسبة، فالاعتمادُ في هذه القضايا التي هي وراءَ طورِ العقلِ على الاتباعِ الكامل، والإيمانِ الصادقِ بالأنبياءِ عليهم الصَّلواتُ والتسليمات من غير طلبِ الدليلِ والبرهان.

ولا يظنُّ ظانٌّ أن طريقةَ النبوة تُعارضُ طريقَ العقلِ، لا بل إن طريقَ العقلِ — وهو النظر والاستدلال — لا يُؤدِّي بدونَ تقليدِ الأنبياءِ واتباعهم إلى هذا المقصدِ الرفيع، المعارضةُ شيءٌ، والعجزُ والقصورُ شيءٌ آخر، لأن المعارضة لا تتصور إلا بعدَ القدرة والتمكن.

٩ — الأخذُ بقياسِ الأولى في الإثبات والنفي في حقه سبحانه. فإن لله المثل الأعلى، وقد أثبت الله تعالى ذلك لنفسه في ثلاثة مواضع من القرآن:

أَحَدُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

الثاني: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

الثالث: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

فقياسُ الأولى هو طريقُ إثباتِ الكمالِ لله، فما كان كمالاً لغيره، فهو أحقُّ به منه، لأن له المَثَلُ الأعلى في كُلِّ كمالٍ لا نقصَ فيه.

والكمالُ والنقصُ هما قطبُ الرُحى في موقفِ السلفِ من الصفاتِ نفيًا وإثباتًا، فكل ما تَضَمَّنَ كمالاً لا نقصَ فيه، فاللهُ أحقُّ به، وكل

ما كان نقصاً من صفات المخلوقين، أو كان كمالاً متضمناً لنقص بوجه من الوجوه، فالله أولى بأن يُنزه عنه.

ومعنى الكمال والنقص يجب أن يُؤخذ من الشرع حتى لا نصفه بما قد يُظن أنه كمال في حقه بالمقايسة على المخلوقين، وهو ليس كمالاً بالنسبة له سبحانه.

فما سكّت عنه الشرع نفياً وإثباتاً، ولم يكن في العقل ما يُثبتهُ أو يُنفيه، سكّتنا عنه، وثبت ما علمنا ثبوته من ذلك، ونفينا ما علمنا نفیه.

١٠ - تحديد الألفاظ المتنازع عليها وتعيين مدلولاتها.

لقد اشتدت عناية السلف في تحديد الألفاظ، وتعيين مدلولاتها، لأن كثيراً من الفرق يحتجون بالفاظ متشابهة مجملة يُعارضون بها نصوص الكتاب والسنة، وتلك الألفاظ قد وردت في الكتاب، والسنة، وكلام الناس بمعانٍ آخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فمثلاً لفظ التوحيد والواحد عند المتكلمين: ما لا صفة له، ولا يُعلم منه شيء دون شيء، ولا يرى، والتوحيد الذي جاء به الرسول لم يتضمّن شيئاً من هذا النفي، وإنما تضمّن إثبات الإلهية لله وحده بأن يشهد أن لا إله إلا الله، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكل إلا عليه، ولا يُوالي إلا له، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن ما أثبتته لنفسه من الأسماء والصفات.

والألفاظ نوعان: نوع جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يُقرّ بموجب ذلك، فيثبت ما أثبتته الله ورسوله، ومن تمام

العلم أن يَتَحَثَّ عن مرادِ رسوله بها، لِيُثَبِّتَ ما أَثَبَّتَهُ، وَيَنْفِي ما نَفَاهُ من المعاني.

وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة، ولا اتَّفَقَ السَّلَفُ على إثباتها ونفيها، فهذه ليس على أحدٍ أن يُوافِقَ مَنْ نفاها أو أثبتها حتى يَسْتَفْسِرَ عن مراده، فَإِنْ أَرَادَ بها معنى يُوافِقُ خبر الرسول، أَقْرَبُ بِهِ، وَإِنْ أَرَادَ بها معنى يُخَالِفُ خبر الرسول، أَنْكَرَهُ. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٢٣٨ - ٢٣٩: وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لِمَنْ عَارَضَهُ بالعقل، وادَّعى أن العقل يُعَارِضُ النصوص، فإنه قَدْ يَحْتَاجُ إلى حُلٍّ شُبِّهَتْهُ، وبيانٍ بَطْلانِها، فإذا أَخَذَ النَّافِي يَذْكُرُ ألفاظاً مُجْمَلَةً، مثل أن يقول: لو كان اسْتَوَى على العرش لكان جسماً أو مركباً، وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو كان له عِلْمٌ وقُدرة، لكان جسماً، وكان مركباً، وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو خَلَقَ واستوى، وأتى، لكانت تَحُلُّهُ الحوادثُ وهو مُنْزَعٌ عن ذلك، ولو قامت به الصفات لحُلَّتْهُ الأعراضُ وهو مُنْزَعٌ عن ذلك.

فهنا يَسْتَفْصِلُ السَّائِلُ ويقول له: ماذا تُرِيدُ بهذه الألفاظ المجملة؟.

فإن أَرَادَ بها حقاً وباطلاً، قُبِلَ الحقُّ، ورُدَّ الباطل، مثل أن يقول: أنا أريدُ بِنَفْيِ الجسمِ نَفْيَ قيامه بنفسه، وقيام الصفات به، ونفي كونه مركباً، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنت إذا سَمَّيْتَ هذا تجسيمياً، لم يَجُزْ أن ادَّعَى الحقُّ الذي دَلَّ عليه صحيحُ المنقول، وصريحُ المعقول، لأجلِ تسميتِكَ أنتَ له بهذا.

وأما قولك: «ليس مركَّباً»، فإن أردتَ به أنه سبحانه رُكِبَ مركَّب،
أو كان متفرِّقاً، فتركَّب، وأنه يمكنُ تفرُّقه وانفصاله، فاللهُ تعالى منزَّهٌ عن
ذلك، وإن أردتَ أنه موصوفٌ بالصفاتِ مُبايِنٌ للمخلوقات، فهذا المعنى
حقٌّ، ولا يجوزُ رَدُّه لأجل تسميتك له مُركَّباً، فهذا ونحوه مما يُجابُ به.

ويقولُ في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢/٢٢٢ - ٢٢٣: فليس
لأحدٍ أن يقولَ: إنَّ الألفاظَ التي جاءت في القرآنِ موضوعةٌ لمعاني، ثم
يريدُ أن يُفسَّرَ مرادُ الله بتلك المعاني، هذا من فعلِ المُفترِين، فإنَّ
هؤلاءِ عَمَدوا إلى المعاني، وظنُّوها ثابتةً، فجعلوها هي معنى الواحد،
والجوب، والغنى، والقدم، ونفي المثل. ثم عَمَدوا إلى ما جاء في
القرآن من تسميةِ الله تعالى بأنه أحدٌ وواحد، ونحو ذلك من نفي
المثل والكُفء، فقالوا: هذا يَدُلُّ على المعاني التي سَمَّيناها بهذه
الأسماء، وهذا من أعظم الافتراء.

١١ - تحديدُ معنى التشابهِ وبيان أن القرآنَ كلُّه واضحٌ يُمكنُ
تفسيره.

المُحكَّمُ أقسامٌ ثلاثة، ويقابل كلُّ واحدٍ منها نوعٌ من التشابهِ.
فالإحكامُ تارةً يكونُ في التنزيل ويُقابله ما يُلقِيه الشيطانُ، مما نَسَخَهُ
الله وأزَّله.

وتارةً يكونُ في إبقاء التنزيل، ويقابله المنسوخُ الذي هو رَفَع
ما شَرَعَ.

وتارةً يكونُ في التأويل، ومعناه تمييزُ الحقيقةِ المقصودةِ حتى
لا تُشَبَّهَ بغيرها ويُقابَلُها الآياتُ المتشابهات، أي: التي تُشَبِّهُ هذا، وتُشَبِّهُ

ذاك، فتكون محتَمِلَةً للمعنيين. قال الإمام أحمد: المحكَّم: الذي ليس فيه اختلاف، والمتشابه: الذي يكون في موضع كذا، وفي موضع كذا.

والتشابه أمر نسبي إضافي، فقد يَشْتَبُه على إنسان ما لا يَشْتَبُه على غيره، وقد يكون في القرآن آيات كثيرة لا يَعْلَمُ معناها كثير من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آية معيَّنة، بل قد يُشْكِلُ على هذا ما يَعْرِفُه ذلك، وذلك تارة قد يكون لغرابية في اللفظ، وتارة لاشتباه المعنى بغيره، وتارة لشُبُهَةٍ في نفس الإنسان تمنعه من معرفة الحق، وتارة لعدم التدبُّر التام، وتارة لغير ذلك من الأسباب، ولكن ذلك لا يعني أنَّ معرفة المعنى المقصود من هذه الآيات مستحيل لا يُمكن دَرْكُه كما يدَّعي ذلك مَنْ يدَّعيه من المتكلمين.

ولفظ التأويل في عُرْفِ السَّلَفِ له معنيان:
أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء أوافق ظاهره أو خالفه،
فيكون التأويل والتفسير بهذا المعنى متقاربين أو مترادفين، وهذا هو الذي عناه مجاهد حينما قال: إن العلماء يَعْلَمُونَ تأويله.

ومحمد بن جرير الطبري يقول في «تفسيره»: القول في تأويل قوله كذا وكذا، واختَلَفَ أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير، والقرآن كُلُّه بهذا المعنى محكَّمه ومتشابهه يمكن تأويله، ليس فيه شيء لا يُفَقِّه معناه، وأن رسول الله لم يَمُتْ حتى كان صحابته على علم تام بجميع معاني الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

قال مجاهد: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أَقِفْتُ عند كُلِّ آية أسألُه عنها.

وقال ابن مسعود: ما في كتاب الله آية إلا وأنا أعلمُ فيم أنزلت.

وقال الحسن: ما أنزل الله آية إلا وهو يحب أن يعلم ما أراد بها.

ولهذا كانوا يجعلون القرآن محيطاً بكل ما يطلب من علم الدين، كما قال مسروق: ما نسأل أصحاب محمد عن شيء إلا وعلمه في القرآن، ولكن علمنا قصر عنه.

ويعارضون من يقول: إن التشابه يكون في معنى اللفظ بحيث لا يعلم المراد به إلا الله تعالى، ويرون أن لازم هذا القول أن الله أنزل على نبيه كلاماً لم يكن يفهم معناه لا هو ولا جبريل ولا غيرهما، وهذا قدح في النبي صلى الله عليه وسلم، وفي القرآن إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله بياناً وهدى ونوراً وشفاءً، وأمرنا أن نتدبره ونعقله كله، لم يستثن منه شيئاً لا يتدبر ولا يعقل، وأمر الرسول أن يبين للناس ما نزل إليهم، وأن يبلغهم البلاغ المبين.

فلو كان في القرآن شيء لا يفقه معناه، لم يكن هناك معنى للأمر بتدبره وعقله، ولم يكن الرسول حينئذ يبين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وأما المعنى الثاني للتأويل، فهو نفس المراد بالكلام، فإن كان الكلام أمراً أو نهياً، فتأويله نفس فعل المأمور به، وترك المحذور كما قالت عائشة رضي الله عنها:

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن. تعني أن هذا هو تأويل قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾.

وإن كان الكلامُ خَبَرًا، فتأويله نفسُ الشيء المُخبرِ عنه، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر هو نفس الحقيقة التي يُخبر عنها، وذاك في حق الله هو كُنْهُ ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيرُه، وتلك هي المتشابه الذي لا يَعْلَمُ تأويلَه إلا اللّهُ، فإنَّ أحدًا لا يَعْرِفُ كيفية ما أخبر اللّهُ به عن نفسه، ولا يَقِفُ على كُنْهِ ذاته وصفاته غيرُه، وهذا هو الذي يَجِبُ تفويضُ العلمِ فيه إلى اللّهِ عز وجل. انظر «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٤٣٤/٦.

١٢ - تأثيرُ الأسباب الطبيعية في مسبباتها بإذن الله.

إن الله يَخْلُقُ السحابَ بالرياح، وَيُنْزِلُ الماءَ بالسحاب، وَيُنْبِتُ النباتَ بالماء، ونحو ذلك.

والقولُ بأن الله يَفْعَلُ عند الأسباب لا بِها يُفْضِي إلى إبطال حِكْمَةِ اللّهِ في خلقه، وأنه لم يَجْعَلْ في العين قوةَ تمايز بها عن الحَدِّ تُبَصِّرُ بها، ولا في النار قوةَ تمايز بها عن التراب تَحْرِقُ بها، فضلًا عما في هذا القول من مخالفةٍ للكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ ويقول: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ويقول: ﴿قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ ويقول: ﴿وَنَحْنُ نَتَرَبَّصُّ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ ويقول: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبَارَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ ويقول: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ الْبَاطِلَ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾، ومثل هذا في القرآن كثير، وكذلك في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم كقوله: «لَا يَمُوتَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا آذَنْتُمُونِي حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بَرَكَةً».

ورحمته»، وقال صلى الله عليه وسلم: «إن هذه القبور مملوءة على أهلها ظلمة، وإن الله جاعلٌ بصلاتي عليهم نوراً».

فالله سبحانه خلق الأسباب والمسببات وجعل هذا سبباً لهذا، فإذا قال القائل: إن كان مقدوراً، حصل بدون السبب، وإلا لم يحصل. جوابه أنه مقدورٌ بالسبب، وليس مقدوراً بدون السبب.

وقولهم: إن الله تعالى أجرى العادة بهذه الأسباب، وأنه ليس لها تأثير في المسببات بإذنه، قولٌ بعيدٌ جداً عن مقتضى الحكمة، بل هو مبطلٌ لها، لأن المسببات إن كان يمكن أن توجد من غير هذه الأسباب، فأى حكمة في وجودها عن هذه الأسباب.

١٣ - الحسن والقبح في الأفعال عقلياً وشرعياً.

وقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً وسطاً، وهو أن الأفعال في نفسها حسنة وقيحة، كما أنها نافعة وضارة، وأن العقل يدرك الحسن والقبح في الأشياء، والله قد فطر عباده على استحسان الصدق، والعذل، والعفة، والإحسان، ومقابلة المنعم بالشكر، وفطرهم على استقباح أضدادها، لكن الثواب والعقاب شرعياً يتوقفان على أمر الشارع ونهيه، ولا يجبان عن طريق العقل.

١٤ - إثبات فروع العقيدة بخبر الواحد المتلقى بالقبول عملاً وتصديقاً.

فقد احتجوا بخبر الواحد المتلقى بالقبول في مسائل الصفات والقدر، وعذاب القبر ونعيمه، وسؤال الملكين، وأشراف الساعة، والشفاعة لأهل الكبائر، والميزان، والصراط، والحوض، وكثير من

المعجزات، وما جاء في صفة القيامة والحشر والنشر، والجزم بعدم خلود أهل الكباثر في النار.

١٥ - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

فَكُلُّ مَا ثَبَتَ مِنْ مَسَائِلِ الْعَقِيدَةِ فِي الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْوَحْيِ، وَالنَّبْوَةِ، يَصْدُقُهَا الْعَقْلُ الْكَامِلُ الصَّحِيحُ الَّذِي يُسْتَخْدَمُ بِدَقَّةٍ وَإِمَاعٍ، لِأَنَّ الْعَقْلَ الصَّرِيحَ فِي دِلَالَتِهِ عَلَى الْمَرَادِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُخَالِفَ الْمَنْقُولَ الصَّحِيحَ الثَّابِتَ، لِأَنَّ الْعَقْلَ وَالنَّقْلَ وَسِيلَتَانِ لَغَايَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الْوَصُولُ إِلَى اللَّهِ، وَالْوَسَائِلُ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى غَايَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يُمْكِنُ لَهَا أَنْ تَتَعَارَضَ.

يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: الْمَنْقُولُ الصَّحِيحُ لَا يُعَارِضُهُ مَعْقُولٌ صَرِيحٌ قَطُّ، وَقَدْ تَأَمَّلْتُ مَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ، فَوَجَدْتُ مَا خَالَفَ النَّصُوصَ الصَّرِيحَ شَبَهَاتٍ فَاسِدَةً بِالْعَقْلِ بَطْلَانُهَا، بَلْ يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ ثُبُوتُ نَقِيضِهَا الْمَوَافِقِ لِلشَّرْعِ، وَهَذَا تَأَمَّلْتُهُ فِي مَسَائِلِ الْأَصُولِ الْكِبَارِ كَمَسَائِلِ التَّوْحِيدِ وَالصِّفَاتِ، وَمَسَائِلِ الْقَدَرِ، وَالنُّبُوتِ، وَالْمَعَادِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَوَجَدْتُ مَا يُعْلَمُ بِصَرِيحِ الْعَقْلِ لَمْ يَخَالِفْهُ السَّمْعُ، الَّذِي يَقَالُ إِنَّهُ يَخَالِفُهُ إِمَّا حَدِيثٌ مُضَوِّعٌ أَوْ دَلَالَةٌ ضَعِيفَةٌ، فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا لَوْ تَجَرَّدَ عَنْ مَعَارِضَةِ الْعَقْلِ الصَّرِيحِ، فَكَيْفَ إِذَا خَالَفَهُ صَرِيحُ الْمَعْقُولِ! وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الرِّسْلَ لَا يُخْبِرُونَ بِمَحَالَاتِ الْعُقُولِ، بَلْ بِمَحَارَاتِ الْعُقُولِ، فَلَا يُخْبِرُونَ بِمَا يُعْلَمُ الْعَقْلُ انْتِفَاءً، بَلْ يُخْبِرُونَ بِمَا يَعْجَزُ الْعَقْلُ عَنْ مَعْرِفَتِهِ.

١٦ - عدم جواز تكفير المسلم بذنب فعله إذا كان دون الشرك الأكبر، وكان هذا الذنب مما اختلف فيه ولا بخطأ أخطأ فيه.

يقول شيخ الإسلام في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٣٧٨/٢ - ٣٨٠ وهو يَصَدِّدُ الحديث عن قاعدة أهل السنة والجماعة في أهل الأهواء والبدع: ولا يجوزُ تكفير المسلم بذنْبِ فَعَلَهُ، ولا بخطأٍ أخطأ فيه، كالمسائل التي تَنَازَعَ فيها أهلُ القِبلَةِ، فإنَّ الله تعالى قال: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، وقد ثَبَتَ في الصحيح أن الله تعالى أجابَ هذا الدعاء، وغَفَرَ للمؤمنين خطاهم.

والخوارجُ المارقونَ الذين أَمَرَ النبي صلى الله عليه وسلم بقتالهم قَاتَلَهُمْ أميرُ المؤمنين عليُّ بن أبي طالب أحدُ الخلفاء الراشدين، وَاتَّفَقَ على قتالهم أئمةُ الدين من الصحابة والتابعين من بعدهم، ولم يُكْفَرْهُمْ عليُّ بن أبي طالب، وسعدُ بن أبي وقاص وغيرُهما من الصحابة، بل جَعَلُوهم مسلمين مع قتالهم، ولم يَقَاتِلْهُمْ عليُّ حتى سَفَكُوا الدَّمَ الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتَلَهُمْ لِدَفْعِ ظُلْمِهِمْ وَبَغْيِهِمْ، لا لأنهم كفارٌ، ولهذا لم يَسْبِ حريمهم، ولم يَغْنَمْ أموالهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثَبَتَ ضلالُهم بالنص والإجماع لم يُكْفَرُوا مع أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم بقتالهم، فكيف بالطوائفِ المختلفين الذين اشتبه عليهم الحقُّ في مسائل غَلِطَ فيها مَنْ هو أعلمُ منهم! فلا يَجِلُّ لِأَحَدٍ هذه الطوائف أن تُكْفَرَ الأُخْرَى ولا تَسْتَحِلَّ دَمُها ومالُها، وإن كانت فيها بدعةٌ محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مُبتدعةٌ أيضاً! وقد تكون بدعةٌ هؤلاء أغلظ. والغالب أنهم جميعاً جُهاَلٌ بحقائق ما يَخْتَلِفُونَ فيه.

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تحل إلا بإذن الله ورسوله. قال النبي صلى الله عليه وسلم لما خطبهم في حجة الوداع: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»، وقال صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعَرَضُهُ»، وقال صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، وقال: «إِذَا اتَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا الْقَاتِلَ وَالْمَقْتُولَ فِي النَّارِ قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بِالْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ»، وقال: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وقال: «إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرٌ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» هذه الأحاديث كلها في الصحاح.

وإذا كان المسلم متاولاً في القتال أو التكفير لم يكفر بذلك كما قال عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بلتعة: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبُ عُتُقَ هَذَا الْمَنَافِقِ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُدْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» وهذا في «الصحاحين»، وفيهما أيضاً من حديث الإفك: أن أَسِيدَ بْنَ الْحُضَيْرِ قَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: إِنَّكَ مَنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمَنَافِقِينَ، وَاخْتَصَمَ الْفَرِيقَانِ، فَأَصْلَحَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمْ. فَهَؤُلَاءِ الْبَدْرِيُّونَ فِيهِمْ مَنْ قَالَ لِأَخْرَ مِنْهُمْ: إِنَّكَ مَنَافِقٌ، وَلَمْ يَكْفُرِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا هَذَا، وَلَا هَذَا، بَلْ شَهِدَ لِلْجَمِيعِ بِالْجَنَةِ.

وكذلك ثَبَّتَ في «الصحيحين» عن أسامة بن زيد أنه قَتَلَ رَجُلًا بعدما قال: لا إلهَ إلا اللهُ، وعَظَّمَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم ذلك لما أَخْبَرَهُ، وقال: «يا أسامةُ أَقَتَلْتَهُ بعدما قالَ: لا إلهَ إلا اللهُ!» وَكَرَّرَ ذلك عليه حتى قال أسامةُ: تَمَنَيْتُ أَنِي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ إِلَّا يَوْمَئِذٍ، ومع ذلك لم يُوجِبْ عليه قَوْدًا وَلَا دِيَّةً وَلَا كَفَّارَةً، لأنه كان متاولاً ظَنُّ جَوَازَ قتل ذلك القاتل لظَنِّه أنه قالها تعوُّذًا.

وهكذا السلفُ قاتلَ بعضهم بعضاً من أهل الجَمَلِ وَصِفِّين ونحوهم، وكلُّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾، فقد بَيَّنَّ اللَّهُ تعالى أنهم مع اقتتالهم وَيَغْي بعضهم على بعضٍ إِخْوَةٌ مؤمنون، وَأَمَرَ بالإصلاح بينهم بالعدل، ولهذا كان السلفُ مع الاقتتالِ يوالي بعضهم بعضاً مَوَالاةَ الدِّينِ، لا يُعَادُونَ كمعاداة الكفار، فيقبلُ بعضهم شهادةَ بعضٍ، ويأخذُ بعضهم العلمَ من بعضٍ، ويتوارثون، وَيَتَنَاقَحُونَ، ويتعاملونَ بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعضٍ، مع ما كان بينهم من القتالِ والتلاعُنِ وغير ذلك.

امتداد مدرسة ابن تيمية:

لقد جَمَعَ الإمامُ ابنُ تيمية رحمه الله منهجَ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، في العلمِ، والاعتقادِ، والفهمِ، والعملِ، والسلوكِ، وأحياءِ، وَحَرَرَهُ تحريراً بديعاً، اتَّسَمَ بِسَعَةِ العلمِ، وقوةِ الأمانة، وَحُسْنِ العرضِ، ودِقَّةِ الضبطِ.

ولكنَّ ابنَ تيمية سبق، ولحق - في هذا الميدان - بجهادٍ علمي، صادق، ومُتَّصِلٍ .

وخليقُ بنا أن نذكّر هنا حقيقتين كبيرتين :

الأولى : أن أهل السُّنة والجماعة، وهم يُبينون العقيدة المُنجية في توحيد الله تعالى - وما يلحقُ بها مِن شُعَبِ الإيمان الأخرى - يَجْلُونَ - في الوقتِ نفسه، ووفق المنهج المعتمد، وفي ذات السِّياق - الاعتقادَ العاصِمَ في مسائل : عدالة الصحابة، وتفضيل الخلفاء الأربعة الراشدين : أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وخيرية القرون الأولى، والإمامة، وعدمِ منازعة الأمر أهله، ومضِي الجهاد، والكفِّ عن تكفير المسلمين بالمعاصي والذنوب التي هي دون الشرك الأكبر وهي مما اختلف فيه، ووحدة الجماعة، والتزام المنهج الصحيح في فهم الدين .

إنَّ هذا الترابطَ الموضوعي والمنهجي بيّن التوحيد، وبين هذه المسائل يَدُلُّ على :

(أ) أن التوحيدَ هو المنهجُ الحاكم الذي يجب أن تُفهم كُلُّ مسألة في هُداة .

(ب) أن الانحرافَ في هذه المسائل، ذريعةٌ إلى جرح التوحيد وإمراضه . مثال ذلك : عدالة الصحابة، فإن القدحَ في هذه العدالة ذريعةٌ إلى ردِّ آيات قرآنية، أخبرت بفضلِ الصحابة وعدالتهم، ورَدُّ القرآن : إلحاد من الإلحاد .

(ج) أن الذين جادلوا بالباطل - في القديم والحديث - في هذه المسائل لم يُعرَفوا بصحّة العقيدة .

الثانية: أن جمهورَ علماء أهل السنة والجماعة، وأئمتهم من المذاهب الأربعة المشهورة وغيرها على عقيدة واحدة، وإن اختلفت في الفروع الاجتهادية. وقد كَتَبَ في ذلك علماء مشهورون من مُخْتَلَفِ المذاهب كالإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته هذه، وكالإمام أحمد رحمه الله فيما نُقِلَ عنه من رسائل، وإجابات في العقائد، وكالإمام البخاري، وكأبي زيد القيرواني المالكي في رسالته المشهورة، وكالإمام عبد القاهر بن طاهر البغدادي في كتابه «الفرق بين الفرق» وغيرهم.

لقد بَارَكَ الله في جهاد ابن تيمية رحمه الله، فجعل له أثراً صالحاً باقياً ماثلاً في «مدرسة علمية وفكرية متكاملة» لها منهجها، وأسلوبها، وطابعها.

فمن هذا الأثر: تلاميذه، وفي مقدمتهم: شيخ الإسلام ابن قيم الجوزية.

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فالواجب على من تَلَبَّسَ بالعلم، وكان له عقل: أن يتأمل كلامَ الرجل من تصانيفه المشهورة، أو من السنة مَنْ يُوثَقُ به من أهل النقل، ولو لم يكن للشيخ تقي الدين إلا تلميذه الشيخ شمس الدين ابن قيم الجوزية — صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف — لكان غايةً في الدلالة على عَظَمِ منزلته»^(١).

(١) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، ص ٧٤.

وقال شيخُ الإسلامِ التفهني الحنفي : «والإنسانُ إذا لم يُخالط، ولم يُعاشِر، يُستدلُّ على أحواله، وأوصافه، بآثاره، ولو لم يَكُن من آثاره - أي ابن تيمية - إلا ما اتَّصَفَ به تلميذه ابن قيم الجوزية من العلم، لكفى ذلك دليلاً على ما قلناه».

ومن هذا الأثر: كُتِبَ الكَثِيرُ العَدَدِ، النفيسةُ القيمة، الواسعةُ الانتشار.

ومن هذا الأثر: ثناءُ المؤمنين عليه في كُلِّ زمانٍ ومكان.

مدرسة ابن تيمية
في العصر الحديث

مضى على عصر ابن تيمية، أربعة قرون تقريباً، ولم تخلُ هذه القرونُ الأربعة من داعية للحق، قائمٍ بعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولكن حدثاً وقع في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري كان له الأثر الكبير في انتشار عقيدة أهل السنة والجماعة، والالتزام بمنهجهم في الفهم والتطبيق؛ ذلكم هو قيام الدولة السعودية في جزيرة العرب، مناصرة للدعوة الإصلاحية التي نادى بها الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله، والتي تدعو الناس إلى العودة إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والالتزام بما كان عليه سلف الأمة الصالح، وتطبيق شريعة الله جلَّ وعلا.

لقد تهيأ لهذه الدعوة من أسباب التمكين ما لم يتهيأ لدعوات كثيرة قبلها وبعدها، وهذا من فضل الله .

تهيأ لها سبب الدولة أو السلطة .

وبهذا السبب - الذي هيأه الله تعالى - قَوِيَت الدعوة، وتمكَّنت، وانتصرت في عهد مؤسس الدولة السعودية الأولى الإمام المجاهد محمد بن سعود - رحمه الله - ومن جاء بعده من بنيه وأحفاده حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري حيث قام الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - بما يجب القيام به تجاه عقيدة أهل السنة والجماعة وإلزام الناس بتطبيق شريعة الله، والحكم بينهم بموجبها.

يقول المشايخ : محمد بن عبداللطيف، وسعد بن حمد بن عتيق، وعبدالله بن عبدالعزيز العنقري، وعمر بن محمد بن سليم، ومحمد بن إبراهيم بن عبداللطيف - رحمهم الله - : «ثُمَّ لما وَقَعَ الخُلُوفُ مِنْ كثير من الناس من عدم القيام بشكر هذه النعمة ورعايتها، ابتُلُوا بوقوع التفرق والاختلاف، وتسلُّط الأعداء، والرجوع إلى كثير من عوائدهم السالفة، حتى مَنَّ الله في آخر هذا الزمان بظهور الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل، أيده الله ووفَّقه، وما مَنَّ الله به في ولايته من انتشار هذه الدعوة الإسلامية، والمِلَّة الحنيفية، وقَمَعَ مَنْ خالفها، وإقبال كثير من البادية والحاضرة على هذا الدين، وترك عوائدهم الباطلة، وكذلك ما حَصَلَ بسببه من هَدمِ القِباب، ومحو معاهد الشرك والبدع، وردعِ أهل المعاصي والمخالفات، وإقامة دين الله في الحرمين

الشريفيين - زادهما الله تعالى تشریفاً وتكريماً^(١).

وكان أمر العقيدة جلياً لدى الملك عبدالعزيز، إذ يقول - رحمه الله -: «يسموننا بالوهّابين، ويسمون مذهبنا بالوهّابي باعتبار أنه مذهب خاص، وهذا خطأ فاحش، نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبثها أهل الأغراض».

نحن لسنا أصحاب مذهب جديد، وعقيدة جديدة، فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح، ونحن نحترم الأئمة الأربعة، ولا فرق عندنا بين مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكلهم محترمون في نظرنا.

هذه هي العقيدة التي قام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهّاب يدعو إليها، وهذه هي عقيدتنا، وهي عقيدة مبنية على توحيد الله عز وجل، خالصة من كل شائبة، منزّهة عن كل بدعة^(٢).

وإذ يستعمل الملك عبدالعزيز سلطانه في التمكين للتوحيد، والعقيدة المنجية في بلاده، فإنه ينشرها خارج بلاده بوسيلتين اثنتين:

١ - بعث الدعاة.

٢ - نشر كتب التوحيد الخالص وعقيدة أهل السنة والجماعة.

ومما أمر بنشره من كتب العقائد:

(١) الدرر السنة ٢٨٤/٤ - ٢٨٥.

(٢) الملك الراشد: ٣٦٩.

العقيدة الواسطية، والتوسل والوسيلة، ومنهاج السنة، والعبودية،
لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومجموعة التوحيد، وهي مجموعة رسائل لشيخ الإسلام ابن
تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهاب، والشيخ عبدالرحمن بن حسن،
والشيخ سليمان آل الشيخ - حفيد الشيخ محمد بن عبد الوهاب -
والشيخ عبدالله العنقري، والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن، والشيخ
سليمان بن سحمان.

ولمعة الاعتقاد لابن قدامة. . وغير ذلك من الكتب المبيّنة لعقيدة
أهل السنة والجماعة.

ولهذا السبب - سبب تسخير سلطة الدولة في نصرة الإسلام -
وَجَدَتْ الدعوة من الانتشار، والتمكّن، ما لم تجده دعوات أخرى كثيرة:
فردية وجماعية.

وبرز هذا الانتشار في العالم الإسلامي كله في مدارس فكرية،
ونشاط دعويّ، وجهود متصلة لإحياء تراث أهل السنة والجماعة.

إن لانتشار الدعوة الإسلامية - في تاريخ المسلمين الحديث،
وحياتهم المعاصرة - سبباً، أو أسباباً.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب: دعوة الإحياء العامة لمنهج أهل
السنة والجماعة التي نهض بها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب،
والتي نصرها آل سعود، دولة بعد دولة، وإماماً بعد إمام، منذ محمد بن
سعود إلى يوم الناس هذا، فلا يزال المنهج الإسلامي يحكم حياة
المملكة العربية السعودية في الاعتقاد، والاجتهاد، والسلوك.

العقيدة التوقيفية الجامعة:

لماذا هذا الاهتمام بالعقيدة، والبحث في مصادرها العلمية، ومسارها التاريخي - القرون الأولى، ثم القرون: الرابع، والخامس، والسادس، ثم عصر ابن تيمية، ثم ما بعد ابن تيمية إلى يوم الناس هذا؟. والجواب عن ذلك:

١ - أن أصول الحق هي التي تَجَمَّع الناس، مهما تعددت أمكتهم، ومهما باعدت بينهم الأزمنة، ومهما اختلفوا في فروع الفقه. إن النصوص التي أشرنا إليها، والتي تتكلم عن مفهوم العقيدة لدى الحنفية، والحنبلية، والمالكية، والشافعية، وابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهَّاب، والملك عبدالعزيز، هذه النصوص لم تتطابق في المفهوم فحسب، وإنما تطابقت في اللفظ كذلك.

وهذا برهان مبين على:

(أ) الصدور عن الأصليين المعصومين: الكتاب والسنة.

(ب) صحة المنهج العلمي في الاعتقاد والفهم.

(ج) دقة الالتزام بالمنهج.

فالحقُّ هو الحقُّ في كل زمان ومكان، فإذا صحَّ منهجُ التلقِّي، ومنهجُ الفهم، وحصلَ الصدقُ في الالتزام، اجتمع الناسُ على الحق، وإن فصلت بينهم التخوم والقرون.

فالأنبياء والمرسلون - صلى الله عليهم وسلم - اجتمعوا على أصل الديانة، وإن لم ير بعضهم بعضاً، وإن ظهوروا في عصور تطاولت بينها الأماد: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾. والمسلمون مأمورون بالاعتداء بالأنبياء في الاجتماع على الأصول.

٢ - أن العقيدة ليست مذهباً اجتهادياً، بل هي الميزانُ الثَّابِتُ الذي لا يضطرب، ولا يَطيَش.

إن العقيدة هي معرفةُ مُرَادِ الله تعالى مِنَ الديانة، ومن بعث الرسل، وإنزالِ الكتب، وخلقِ الجن والإنس، ثم الاستقامة على ذلك والعمل بمقتضاه.

والرسول صلى الله عليه وسلم هو القدوةُ في العلم بمراد الله، وفي العمل بمقتضاه.

ولقد اقتدى الصحابة، ثم سائر القرون المشهود لها بالخيرية، بالرسول صلى الله عليه وسلم في الاعتقاد الحق.

ونَدَب الله الأئمة في كل عصر لتبيين الاعتقاد الصحيح، الذي هو العقيدة التوفيقية الجامعة.

ومن القول الفصل الدالُّ على أن الاعتقاد الصحيح هو الفرقان بين الحق والباطل:

أن الذين التزموا هذه العقيدة، استقاموا على الطريقة، وصلُّحوا وأصلحوا في العلم، والدعوة، والحكم، والعمل، والجهاد.

وأن الذين شذُّوا عن هذه العقيدة تفرقت بهم السبل، وعقم فهمهم، واضطربت أقوالهم وأفعالهم، وفسدوا، وأفسدوا: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾.

يقول ابن تيمية - رحمه الله -: «وطريقتهم - أي أهل السنة والجماعة - هي دين الإسلام الذي بَعَثَ اللَّهُ به محمداً صلى الله عليه وسلم، لكن لما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم: «أن أُمَّته ستفترق على ثلاثٍ وسبعين فرقة كلها في النارِ إلا واحدة» - وهي الجماعة - وفي حديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «هُم مَن كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا

عليه اليومَ وأصحابي»، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب: هم أهل السنة والجماعة، وفيهم الصّديقون، والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، أولوا المناقب الماثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرابنتهم.

وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرُّهم مَنْ خَذَلَهُمْ، ولا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(١).

ويقول: «ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد، فقال - أي ابن تيمية -: «ليس الاعتقاد لي، ولا لِمَنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنِّي، بل الاعتقاد يُؤْخَذُ عن الله سبحانه وتعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه سلفُ الأمة، يُؤْخَذُ من كتاب الله تعالى، وَمِنْ أَحَادِيثِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْرُوفَةِ، وما ثبت عن سلف الأمة»^(٢).

ويقول: «فقلتُ: لا والله، ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سلفِ الأمة، وأئمة أهل الحديث. وقلتُ أيضاً: هذا اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكُلُّ لَفْظٍ ذَكَرْتَهُ، فَأَنَا أَذْكَرُ بِهِ آيَةً، أَوْ حَدِيثاً، أَوْ إِجْماعاً سَلَفِيّاً، وَأَذْكَرُ مَنْ يَنْقُلُ الْإِجْماعَ عَنِ السَّلَفِ مِنْ جَمِيعِ طَوَائِفِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْفُقَهَاءِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ، وَالصُّوفِيَّةِ»^(٣).

(١) فتاوى ابن تيمية ١٥٩/٣.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ١٨٩/٣.

٣ - أن التوجه الإسلامي المعاصر نحو العودة إلى الدين يجب أن يؤسس على هذه العقيدة التوقيفية الجامعة، وأن يُردَّ رداً جَمِيلاً إلى الأصول العاصمة من كل زيغ وضلال.

فإن البنيان مهما علا، فإنه سينهار، وإن الأفق مهما اتسع، فإنه سيعتكر ويُظلم، ما لم يؤسس البنيان على العقيدة المُنجية، وما لم يستضيء الأفق المتسع بنورها.

إن هذه العقيدة الحقة هي التي تري الانبعاث الإسلامي الجديد: كيف يؤمن؟ وكيف يفهم؟ وكيف يعمل؟.

وهي التي تُريهم كيف يدعون إلى الإسلام وفق المنهج الصحيح، فيفتون بعلم، ويدعون برفق، ويؤقرون مَنْ سبقهم من العلماء والأئمة، ويقتدون بهم، ويطرؤون عنهم.

وكيف يحافظون على وحدة الجماعة، فما أكثر ما كان الإمام الداعية، ابن تيمية - رحمه الله - يقول - في كل مجلس حوارٍ ومناقشة تقريباً -: «إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والخلاف. وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾».

ويقول: «فالواجب على كل مسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلّي معهم الجمعة والجماعة، ولا يُعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً، وأمكن أن يهديه ويرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها».

والعلاقة وثيقة - في منهج الإسلام - بين توحيد الله ، ووحدة الجماعة ، فقد تابع الرسول صلى الله عليه وسلم بين توحيد الله ، ووحدة الجماعة فقال : «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوا الله ولا تشكروا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا. .» الحديث .

شروح الطحاوية

لقد تصدَّى لشرح العقيدة الطحاوية غير واحد من أهل العلم، قَبْلَ المؤلف وبعده، وَيَغْلِبُ على الظَّنُّ أن مُعْظَم هؤلاء الشراح لم يَتَّبِعُوا في شرحهم المنهجَ الأصِيلَ المتمثل في القرآنِ الكريم، وصحيحِ السنة، وفَهْمهما على الوجه الذي كان يَفْهَمُهُ الرَعِيلُ الأول من الصحابة والتابعين المشهود لهم بالخَيْرِيَّةِ على لسان خَيْرِ البرِّيَّةِ، وإنما اتَّبَعُوا منهجَ أَهْلِ الكلامِ المُسْتَنَدِ إلى المنطقِ اليونانيِّ الذي انخَدَعَ به كثيرٌ من المسلمين، واعتَدُوا به، وجَعَلُوهُ حَكَمًا في فصل النزاع في قضايا العقيدة، فوَقَعُوا في انحرافات ومَتَاهَاتٍ وَتَخَبُّطَاتٍ، لم يَصُحَّ منها كثيرٌ منهم إلا في أواخرِ سِنِي حياتهم.

فَمِمَّنْ شَرَحَهَا:

١ - إسماعيلُ بن إبراهيم بن أحمد الشَّيباني، أبو الفضائل، أحدُ القضاة بدمشق نيابةً، وأحدُ الفقهاء بها، عُرِفَ بابنِ المؤصِّلِي، قال القرشي في «طبقاته» ١/١٤٤: كان محمودَ السيرة، سَمِعَ منه الحافظُ الرشيد العطار، وأجازَ للمنذريَّ. مولده ببُصْرَى سنة ٥٠٤هـ في رابعِ عشر ربيع الآخر، ومات سنة ٦٢٩هـ يوم الأربعاء تاسعِ جُمادى الأولى. مترجم في «مَرآة الزَّمان» ٨/٦٧٤، و«ذيل الروضتين» ص ١٦١،

و«البداية والنهاية» ١٣/١٣٦، و«الجواهر المضية» ١/١٤٤، و«النجوم الزاهرة» ٦/٢٧٨، و«شذرات الذهب» ٥/١٢٩ - ١٣٠، و«التكملة لوفيات النقلة» ٣/٣٠٩.

وتوجد عدة نسخ خطية لهذا الشرح في كوبريلي ٢/٨٤٧، ورئيس الكتاب ٣/٣٠٤، وبرتو باشا ٢٤/٦٤٧، وتشسترتي ٣/٤٤٤٦، والقاهرة ملحق ٥٠/٢ رقم ٢٢٨٩٦ ب.

٢ - نجم الدين منكوبرس بن يلنقلج عبدالله التركي المتوفى سنة ٦٥٢هـ، سماه «النور اللامع والبرهان الساطع»، وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة لاله لي (٢٣١٨)، وتقع في (٧٥) ورقة، كُتبت سنة (٥٧١٤). وثُمّت نسخ أخرى منه في بني (١/٧٦٠)، وكوبريلي (٨٤٨) و ٢/٨٦١، وجوتا (٦٦٤)، ورئيس الكتاب (٥٦٣).

٣ - هبة الله بن أحمد بن معلّى بن محمود شجاع الدين التركستاني الحنفي الطرازي، نسبة إلى طراز: مدينة بإقليم تركستان، المتوفى سنة ٥٧٣٣هـ.

قال القرشي في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ - ٢٠٥: كان فقيهاً، أصولياً، نحويّاً، حسن الأخلاق، دائم الاشتغال والكتابة، مع سنه وغزارة علمه يُكرّر محفوظاته. مترجم في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ - ٢٠٥، و«تاج التراجم» ٥/٩، و«الفوائد البهية» ص ٢٢٣.

ويُوجد من شرحه هذا نسخة في مراد مُلاً (١٣٩٤)، وهي في (١٤٩) ورقة، كتبت سنة ١٠٧٠هـ، وأخرى في جاريت (١٥٤٣) في ٩١ ورقة، كُتبت في القرن التاسع الهجري.

٤ - محمود بن أحمد بن مسعود القُونَوِيُّ الدمشقي الحنفي المعروف بابن السراج، الفقيه، الأصولي، المتكلم، المتوفى بدمشق سنة ٥٧٧١هـ. قال صاحب «كشف الظنون»: وسماه «القلائد في شرح العقائد».

مترجم في «الدرر الكامنة» ٣٢٢/٤ - ٣٢٣، و«قضاة دمشق» لابن طولون ص ٢٠٠، و«الفوائد البهية» ص ٢٠٧، و«الجواهر المضية» ١٥٦/٢ - ١٥٧.

منه عدة نسخ في الإسكوريال (٣/١٥٦٣)، وبلدية الإسكندرية (توحيد ٣٠)، والأزهر (٣٠٠/٣) (توحيد ٣٣٨)، وطُبِعَ بقازان سنة ١٣١١هـ.

٥ - سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي الغزنوي الحنفي، العالم المُتَفَنِّن، صاحب التصانيف الكثيرة، المتوفى سنة ٥٧٧٣هـ. رَتَّب الأصل على مقدمة ومهمات وتتمة، وفي المقدمة ١٠ تنبيهات.

مترجم في «الدرر الكامنة» ١٥٤/٣ - ١٥٥، و«النجوم الزاهرة» ١٢٠/١١ - ١٢١، و«شذرات الذهب» ٢٢٨/٦ - ٢٢٩، و«حسن المحاضرة» ٢٦٨/١، و«البدر الطالع» ٥٠٥/١، و«الفوائد البهية» ١٤٩/١٤٨.

توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٥) علم الكلام، وأخرى في مكتبة شيخ الإسلام عارف جُكَمَت بالمدينة المنورة.

٦ - محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي، الإمام المُتَفَنِّن، صاحبُ التصانيف، المتوفى سنة ٥٧٨٦هـ، وكان معاصراً

لابن أبي العز، وقد ألّف رسالة رَجَحَ فيها تقليدَ مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وقد وجد فيها ابنُ أبي العز مواضعَ مُشكِلةً، فنَبّه عليها في رسالته «الاتباع».

مترجم في «إنباء الغمر» ١٧٩/٢ - ١٨١، و«الدرر الكامنة» ٢٥٠/٤ - ٢٥١، و«بغية الوعاة» ٢٣٩/١، و«شذرات الذهب» ٢٩٣/٦ - ٢٩٤، و«الفوائد البهية» ص ١٩٥ - ١٩٩.

ويُوجد من شرح البَابِرتي نسخة في أسعد أفندي (٢/١٢٥٩) وهي في (٥٧) ورقة، كُتِبَتْ سنة (١٠٩٩) هـ، وأخرى في لاله إسماعيل (٢/٦٨٩) وهي في (٨٠) ورقة، كتبت سنة ١١٤٨ هـ.

٧ - المولى أبو عبدالله محمود بن محمد بن أبي إسحاق، الفقيه، الحنفي، القُسطنطيني. وقد أتمَّ هذا الشرح سنة ٩١٦ هـ. قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١١٤٣.

٨ - كافي حسن أفندي الأقحصاري^(١) المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ، وسماه «نور اليقين في أصول الدين»، أتمَّه عند المحاصرة تحت قلعة استربون سنة ١٠١٤. انظر بروكلمان ٤٤٣/٢، لينتسج ٢/١٩٠.

٩ - شرح مجهول المؤلف بإيحاء من سيف الدين الناصري، يوجد في جوتا (٦٦٥)، المكتب الهندي أول (٤٥٦٩).

(١) ومن مؤلفات هذا العالم الجليل كتاب «أصول الحكيم في نظام العالم» وهو كتاب عظيم في بابه، غاية في النفاسة، قامت بنشره الجامعة الأردنية بتحقيق الأستاذ المفضل نوفان رجا الحمود.

١٠ - شرح لمؤلف مجهول، (برنستون ١٥٥ب).

١١ - شرح لمؤلف مجهول، في تشيستريتي (٥٢١٩) في ٨٣ ورقة، كتب في القرن الثامن الهجري.

١٢ - شرح لمؤلف مجهول، في برلين (١٩٤٠) في ٤١ ورقة، كتب سنة ٧٧٥هـ.

انظر «كشف الظنون» ١١٤٣، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين ٩٧/٣/١ - ٩٨.

١٣ - محمد بن أبي بكر الغزّي الحنفي المعروف بابن بنت الحميري، من تلامذة الحافظ السخاوي، سماه: «شرح عقائد الطحاوي» منه نسخة بخط المؤلف بالمكتبة الأجرية بدمشق، ويقع في خمسين صفحة، فرغ منه مؤلفه سنة ٨٨١هـ.

والمكتبة الأجرية تقع في حي العُقَيْيَةِ شرقي مسجد التوبة يَفْصِلُ بينهما الطريق، ولا تزال إلى الآن عامرةً يختلف إليها طلبة العلم، وتقام فيها الدروس.

١٤ - الإمام العلامة الفقيه الشيخ عبد الغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الحنفي الشهير بالميداني، المتوفى سنة ١٢٩٨هـ، وقد طُبِعَ شرحه في دمشق بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح.

ترجمة الإمام الطحاوي مؤلف العقيدة

اسمُه ونسبُه :

هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحَجري المصري الطَّحاوي، نسبةً إلى طَحا، قرية من قُرَى الصعيد بمصر.

والأزدُ: من أعظم قبائل العرب وأشهرها بطوناً، وأمدّها فروعاً، وهي من القبائل القحطانية، والحَجري: فخذ من أفخاذ الأزد، وهو حَجْر بن جزيلة بن لَحْم، ويقال لها: حجر الأزد تمييزاً لها عن حَجْر رُعين.

ولادته ونشأته :

وُلِدَ سنة (٢٣٩) هـ فيما رواه ابنُ يونس تلميذه، وتابَعَه على ذلك معظم مَنْ تَرَجَموا له، وهو الصحيح، واتَّفَقوا على أن وفاته كانت سنة (٣٢١) هـ غير ابن النديم، فقد أرَّخ وفاته سنة (٣٢٢) هـ.

وقد نشأ الإمام الطَّحاوي في بيت علم وفضل، فأبوه كان من أهل العلم والبَصَر بالشعر وروايته، وأمُّه معدودة في أصحاب الشافعي الذين كانوا يَحْضُرُون مجلسه، وخاله هو الإمام المزني أفقه أصحاب الإمام الشافعي، وناشر علمه.

وقد عاصرَ الأئمةَ الحفاظَ من أصحاب الكتب الستة، ومن كان في طبقتهم وشارك بعضهم في مروياتهم.

وقد استمدَّ ثقافته الأولى من أسرته العلمية، ثم صار يَخْتَلِفُ إلى حَلَقَاتِ العلم التي كانت تُقامُ في مسجد عمرو بن العاص، فَحَفِظَ الْقُرْآنَ على أبي زكريا يحيى بن محمد بن عمرو الذي قيل فيه: ليس في الجامع ساريةٌ إلا وقد خَتَمَ عندها القرآن، ثم تَفَقَّه على خاله المزني، وَسَمِعَ من «مختصره» الذي استمده من علم الشافعي، ومن معنى قوله، وَهُوَ أَوَّلُ من تَفَقَّه به، وَكَتَبَ عنه الحديث، وَسَمِعَ منه مروياته عن الشافعي سنة (٢٥٢) هـ وقد أدركَ معظم طبقة المزني، وَرَوَى عن أكثرهم.

نبوغه وبلوغه درجة الاجتهاد:

ولَمَّا بَلَغَ سِنَ العشرين تَرَكَ قَوْلَهُ الأول، وَتَحَوَّلَ إلى منهج أبي حنيفة في التَّفَقُّه، وكان السببُ في هذا التَّحَوُّلِ جملة أمور:

١ - أنه كان يُشَاهِدُ خاله يُطَالِعُ كِتَابَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَيُدِيمُ النِّظَرَ فيها، ويتأثر بها، فقد سأله محمد بن أحمد الشروطي: لِمَ خَالَفْتَ مَذْهَبَ خَالِكَ وَاخْتَرْتَ مَذْهَبَ أَبِي حَنِيفَةَ؟ فقال: لَأَنِّي كُنْتُ أَرَى خَالِي يُدِيمُ النِّظَرَ فِي كِتَابِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَلِذَلِكَ انْتَقَلْتُ إِلَيْهِ.

٢ - المساجلاتُ العلمية التي كانت تقع بمرأى منه ومسمع بين كبار أصحاب الشافعي وأصحاب أبي حنيفة.

٣ - التصانيفُ التي أُلِّفَتْ في كلا المذهبين، وفيها ردُّ كُلِّ طَرَفٍ على الآخر في المسائل المُخْتَلَفِ فيها، فقد أَلَّفَ المزني كتابه

«المختصر»، وردّ فيه على أبي حنيفة في جُملة مسائل، فانبرى له القاضي بكار بن قتيبة، فألف كتاباً في الردّ عليه.

٤ - حلقات العلم المختلفة المشارب التي كانت تُقام في جامع عمرو بن العاص متجاورة، فقد أتاحت له أن يُفيد منها جميعها، ويقف على طريقة المناقشة والبحث والاستدلال عند أصحابها.

٥ - الشيوخ الذين كانوا ينتحلون مذهب أبي حنيفة ممن وردّ إلى مصر والشام لتولي منصب القضاء كالقاضي بكار بن قتيبة، وابن أبي عمران، وأبي حازم.

كُلُّ هذه الأمور مقرونة إلى الاستعداد الفطري، وحصيلته العلمية المتنوعة، ونزوعه إلى مرتبة الاجتهاد، دَفَعَتْهُ إلى التعمق في دراسة المذهبين، والموازنة بينهما واختيار ما أداه إليه اجتهادهُ منهما، والانتساب إليه، والدفاع عنه.

ولم يكن في انتقال أبي جعفر من مذهب إلى آخر ما يدعو إلى الاستغراب والاستنكار، فقد تحول غير واحد من أهل العلم ممن تقدّمه، أو كان في عصره من مذهب إلى مذهب آخر من غير نكير عليهم من علماء عصرهم، فمعظم أصحاب الإمام الشافعي من أهل مصر كانوا من أتباع الإمام مالك، وفيهم من هو من شيوخ الطحاوي، لأنّ صنيعهم هذا لم يكن بدافع العصبية، أو التقليد، أو المنافسة، وإنما كان عن دليل واقتناع وتبصّر.

قال ابن زُلاق: سمعت أبا الحسن عليّ بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول - وذكر فضل أبي عبيد بن خربويه وفقّهه -

فقال: كان يُذاكرني بالمسائل، فأجبتُه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة، فقلت له: أيُّها القاضي، أوكلُ ما قاله أبو حنيفة أقولُ به؟! فقال: ما ظننتُك إلا مُقلِّداً، فقلت له: وهل يُقلِّدُ إلا عَصَبِي؟! فقال لي: أوغَبِي، قال: فطارَتْ هذه الكلمةُ بمصر حتى صارت مثلاً، وحَفِظَها الناسُ.

رحلته:

ولم تكنْ للإمامِ الطحاويِّ كبيرُ رحلةٍ، فهو لم يُفارِقْ مصرَ إلا عندما أرسلَهُ والي مصرَ أحمدُ بنُ طولون إلى الشام بشأنٍ وثيقةِ الأحباس التي اعترضَ عليها أبو جعفر، وقال: فيها غلطٌ، وكان قد تَوَلَّى كتابتها لابن طولون قاضي دمشق أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز السُّكُونِي البَصْرِي.

وقد انتهزَ فرصةَ وجوده في الشام، وهي ما بين سنة ٢٦٨ - ٢٦٩ هـ فتنقَّلَ خلالها بين غزّة، وعسقلان، وطبرية، وبيت المقدس، ودمشق، فروى عن شيوخها وأفادَ منهم، وتفقَّه على القاضي أبي خازم، فأخذَ فقهَ العراق من طريقه عن عيسى بن أبان، عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، وعن بكر بن العمي، عن محمد بن سَماعة عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة.

شيوخه:

ولقد روى الطحاويُّ عن كثير من جِلَّة العلماء، منهم:
الإمام العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني الشافعي (٢٦٤هـ).

والإمام القاضي أحمد بن أبي عمران البغدادي (٢٨٠هـ).

والفقيه العلامة القاضي أبو خازم عبد الحميد بن عبدالعزيز
البغدادي (٢٩٢هـ).

والقاضي الكبير أبو بكر بن قُتَيْبَة (٢٧٠هـ).

والقاضي العلامة أبو عُبَيْد علي بن الحسين بن حَرْبَوَيْه (٣١٩هـ).

والإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائِي
(٣٠٣هـ).

والإمام الحافظ يُونُس بن عبد الأعلى المصري (٢٦٤هـ).

والإمام الرُّبَيْع بن سليمان المُرَادِي صاحب الإمام الشافعي
(٢٧٠هـ).

والشيخ الإمام أَبُو زُرْعَة عبد الرحمن بن عمرو الدَّمَشْقِي (٢٨١هـ).

والإمام الحافظ شيخ الحرم علي بن عبدالعزيز البَغَوِي (٢٨٠هـ).

والإمام محمد بن عبدالله بن عبد الحكم عالم الديار المصرية
(٢٦٨هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن أبي داود السَّجِسْتَانِي (٣١٦هـ).

والإمام أبو بَشَر محمد بن سعيد الدُّوْلَابِي (٣١٠هـ).

والإمام الحافظ أبو أُمَيَّة الطَّرْسُوسِي (٢٧٣هـ).

وغيرهم كثير.

تلايذه:

وقد رحل إلى الطحاوي عددٌ غير قليلٍ من أهل العلم، وفيهم كثيرٌ

من الحفاظ المشهورين، فَسَمِعُوا منه، وَاتَّفَعُوا بعلمه، وَرَوَوْا عنه.
منهم:

الحافظ أبو الفَرَج أحمد بن القاسم بن الخَشَّاب (٥٣٦٤هـ).

والإمام الفقيه أبو بكر أحمد بن منصور الدَّامَغَانِي.

والإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطَّبْرَانِي (٥٣٦٠هـ).

وإمام الناقد أبو أحمد عبد الله بن عَدِي (٥٣٦٥هـ).

والإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المِصْرِي (٥٣٤٧هـ).

والشيخ العالم أبو سليمان محمد بن زُبَيْر الدَّمَشْقِي (٥٣٧٩هـ).

والشيخ الحافظ محمد بن المظْفَر البَغْدَادِي (٥٣٧٩هـ).

والمحدث مَسْلَمَة بن القاسم القُرْطُبِي (٥٣٥٣هـ).

والإمام الحافظ أبو بكر بن المقرئ (٥٣٨١هـ).

وقاضي مصر أبو عثمان الأَزْدِي (٥٣٢٩هـ).

وغيرهم.

أقوال أهل العلم في الإمام الطُّحَاوِي:

قال ابنُ يونسَ فيما نَقَلَهُ عنه ابن عساكر في «تاريخه» ٣٦٨/٧:
كان ثقةً، ثَبْتًا، فقيهاً، عاقلًا، لم يُخْلَفْ مِثْلُهُ.

وقال مسلمةُ بنُ القاسم في «الصلة» فيما نقله عنه ابنُ حجر في
«اللسان» ٢٧٦/١: وكان ثقةً، ثَبْتًا، جليلَ القَدْرِ، فقيهَ البدنِ، عالماً
باختلافِ العلماء، بصيراً بالتصنيف.

وقال ابنُ النَّدِيم في «الفهرست» ص ٢٦٠ : وكان أَوْحَدَ زَمَانِهِ
عِلْمًا وَزَهْدًا.

وقال ابنُ عبد البر - كما في «الجواهر المضية» - : كان مِن أَعْلَمِ
النَّاسِ بِسِيرِ الكُوفِيِّينَ وَأَخْبَارِهِمْ وَفَقْهِهِمْ مَعَ مِشَارَكَةِ فِي جَمِيعِ مَذَاهِبِ
الْفُقَهَاءِ.

وقال الإمامُ السَّمْعَانِي فِي «الأنساب» ٢١٨/٨ : كان إِمَامًا، ثِقَةً،
ثَبَّتًا، فَقِيهًا، عَالِمًا، لَمْ يُخَلِّفْ مِثْلَهُ.

وقال ابنُ الجَوَزي فِي «المنتظم» ٢٥٠/٦ : كان ثَبَّتًا، فَهْمًا،
فَقِيهًا، عَاقِلًا. وَكَذَا قَالَ سِبْطُهُ، وَزَادَ : وَاتَّفَقُوا عَلَى فَضْلِهِ وَصَدْقِهِ وَزَهْدِهِ
وَوَرَعِهِ.

وقال ابنُ الأَثِير فِي «اللباب» ٢٧٦/٢ : كان إِمَامًا، فَقِيهًا مِنْ
الْحَنْفِيِّينَ، وَكَانَ ثِقَةً ثَبَّتًا.

وقال الإمامُ الذَّهَبِيُّ فِي «سير أعلام النبلاء» ٢٧/١٥ : الإمامُ
الْعَلَامَةُ، الْحَافِظُ الْكَبِيرُ، مُحَدِّثُ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَفَقِيهُهَا... ثُمَّ قَالَ :
وَمِنْ نَظَرٍ فِي تَوَالِيفِ هَذَا الْإِمَامِ، عَلِمَ مَحَلَّهُ مِنَ الْعِلْمِ، وَسَعَةَ مَعَارِفِهِ.

وقال فِي «تاريخه الكبير» فِي الطَّبَقَةِ (٣٣) : الْفَقِيهُ، الْمَحْدُثُ،
الْحَافِظُ، أَحَدُ الْأَعْلَامِ، وَكَانَ ثِقَةً، ثَبَّتًا، فَقِيهًا، عَاقِلًا. وَتَرْجَمَ لَهُ فِي
«تَذَكُّرَةِ الْحَفَافِ» ص ٨٠٨.

وقال الصَّفَّادِي فِي «الوافي بالوفيات» ٩/٨ : كان ثِقَةً، نَبِيلاً، ثَبَّتًا،
فَقِيهًا عَاقِلًا، لَمْ يُخَلِّفْ بَعْدَهُ مِثْلَهُ.

وقال الياضي: بَرَعَ في الفقه والحديث، وصنّف التصانيف المفيدة.

وقال ابن كثير في «البداية» ١١/١٨٦: الفقيه الحنفي صاحبُ التصانيف المفيدة، والفوائد الغزيرة، وهو أحدُ الثقات الأثبات، والحُفَاط الجهابذة.

وقال السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص ٣٣٧: الإمام، العلامة، الحافظ، صاحبُ التصانيف البديعة... وكان ثقةً، ثبّتاً، فقيهاً، لم يُخلف بعده.

وقال الدأودي في «طبقات المفسرين» ١/٧٤: الإمام، العلامة، الحافظ...

وقال محمود بن سليمان الكفوي في «طبقاته» فيما نقله عنه اللّكنوي في «الفوائد البهيّة» ص ٣١: إمامٌ جليلُ القدر، مشهورٌ في الآفاق، ذكّره الجميلُ مملوءٌ في بطونِ الأوراق... وكان إماماً في الأحاديث والأخبار... وله تصانيفٌ جليّةٌ معتبرة.

مصنّفاته:

يعدُّ الإمام الطحاويُّ من أقدر الناس على التأليف، وأمهرهم في التصنيف بما وهبهُ الله من وَفْرة المحفوظ، وتنوّع المعارف، وسرعة الاستحضار، وكمال الاستعداد، وقد صنّف كتباً متنوعة في العقيدة والتفسير، والحديث، والفقه، والشُّروط، والتاريخ هي في غاية الجودة والأصالة وكثرة الفوائد.

وقد أحصى المؤرخون من تصانيفه ما يربو على ثلاثين كتاباً،

منها:

١ - شرح معاني الآثار، وهو أول تصانيفه، وقد طُبِعَ في الهند ومصر، وهو كتاب فذٌ في بابهِ يُدرَّبُ طالبُ العلم على التفقه، ويُطلعه على وجوه الخلاف، ويُربِّي فيه مَلَكَ الاستنباط، ويُكوِّن له شخصيةً مستقلةً.

٢ - شرح مشكل الآثار، وهو كتابٌ جليل يحتوي على معاني حسنة عزيزة، وفوائد جمّة غزيرة، ويشتمل على فنونٍ من الفقه، وضروبٍ من العلم، دعاهُ إلى تأليفه - كما يقولُ في مقدمته - أنه نظَّر في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو الثبوت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدَ فيها أشياء مما يسقط معرفتها، والعلم بها عن أكثر الناس، فمال قلبه إلى تأملها، وتبيان ما قدر عليه من مُشكِليها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها. وقد طُبِعَ في الهند قسمٌ منه في أربعة أجزاء لا تشكُّل ثلثه، وهي على ما بها من نقصٍ مليئةٌ بالتحريف والتصحيف.

٣ - مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي، وهو على شاكلة مختصر المزني في مذهب الشافعي، طُبِعَ سنة ١٣٧٠هـ بمطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة. يقولُ محقق الكتاب في مقدمة الطبع: وهو - يعني الطحاوي - أولٌ من جمَعَ مختصراً في الفقه من أصحابنا، يذكر أمّهات المسائل وعيونها ورواياتها المعتبرة، ومختاراتها الظاهرة المَعوَّل عليها عند الفقهاء... ثم يقول: فهذا - كما ترى - أولُ المختصرات

في مذهبنا، وأبدعها، وأحسنها تهذيباً، وأصحها روايةً عن أصحابنا، وأقواها درايةً، وأرجحها فتوى، تَرى فيه المسائل على وجهها معروفة معزوةً إلى مَنْ رواها عن الأئمة: أئمة المذهب كأبي يوسف، ومحمد، وزُفر، والحسن بن زياد، فإن كانت المسألة فيها أقوالاً، تَرَاهُ يرجح بعضها على بعض، ويختاره بقوله: «وبه نأخذ»، كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم.

٤ - سنن الشافعي: جَمَعَ فيه الطحاوي مسموعاته من خاله المزني عن الشافعي سنة ٢٥٢هـ، وقد نُشِرَ هذا الكتاب في مصر سنة ١٣١٥هـ، ثم طبع في بيروت سنة ١٤٠٦هـ.

وقد رواه عن الإمام أبي جعفر ثلاثة من الحفاظ: ميمون بن حمزة بن الحسين المعدل، ومحمد بن المظفر بن موسى بن عيسى البزار، ومحمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المقرئ. ومع أن صنيع الإمام الطحاوي في هذا التأليف هو نقل أحاديث الشافعي المسموعة له بطريق خاله، فإنه لم يُخلِه من تعقبات ونقدات.

٥ - العقيدة الطحاوية، وهي أصل هذا الشرح، وقد حَظِيَتْ بشهرة واسعة، ونالت قبولَ أهل السنة وإعجابهم على اختلاف مذاهبهم، فتناولوها بالشرح والبيان.

٦ - الشروط الصغير، وهو مختصر في المعاني التي يحتاج الناس إلى إنشاء الكتب عليها في البياعات، والشفع، والإجازات، والصدقات المملوكات والموقوفات.

وقد طُبِعَ في بغداد سنة ١٩٧٤ م في مجلدين مذيلاً بما عُثِرَ عليه

من «الشروط الكبير» لأبي جعفر. وقد نُشِرَ يوسف شاخت أحد المستشرقين من «الشروط الكبير» كتاب الشفعة، وكتاب إذكار الحقوق والرهون، الأول في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠م، والثاني في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧م.

مناصبه:

لقد اختار الإمام أبا جعفر القاضي محمد بن عبدة، ليكون كاتبه، لما عُرف عنه من الصفات التي تؤهله لارتقاء هذا المنصب، وقد توثقت صلته بالقاضي حتى استخلفه، وجعله نائباً عنه، وأغدق عليه وأغناه، واستمر في هذا المنصب يعمل مع القاضي أبي عبيد الله إلى سنة (٢٩٢هـ). ثم تولى منصباً آخر، وهو الشهادة أمام القاضي، ولم يكن يظفر به إلا من أقر له أهل العلم بعلمه، ومعرفته، وتقدمه، وعدالته، ونزاهته، ورفع شأنه، وكان الشهود قبل ذلك ينفسون على أبي جعفر بالشهادة، لئلا يجتمع له رئاسة العلم، وقبول الشهادة، فلم يزل القاضي أبو عبيد علي بن الحسين بن حرب - وهو من أتبع منهج الشافعي بالاستدلال - حتى عدله في سنة ٣٠٦هـ، واستمر على ذلك إلى نهاية حياته.

ومما امتاز به الإمام الطحاوي أنه كان صريحاً في الحق الذي يعتقده، لا يُجامل فيه أحداً مهما علا شأنه، وعظمت منزلته، ويظهر ذلك في تحوله من مذهب الشافعي إلى مذهب أبي حنيفة في بلد لم يكن للمذهب الذي انتقل إليه فيه رواج، وفي تظلمه لأحمد بن طولون - وهو والي مصر - في شأن ضيعة له، ومناظرته له، وفي تغليظه لأبي خازم في كتابة وثائق الأحباس لابن طولون، وفي انتقاده للقاضي

أبي عبيد بن خَرَبَوَيْه في حُثِّه على محاسبة أَمَنائه، واستشهاده بمحاسبة
النبي صلى الله عليه وسلم ابن اللُّتَيْيَّة أحد عماله على الصدقة، ممَّا أثارَ
حَفِيظَةَ أَمَناءِ القاضي، فما زالوا يُوقِعُونَ بينهما حتى تَغَيَّرَ كل واحد منهما
للآخر.

وفاته:

تُوفِّيَ الإمامُ الطحاوي — يرحمه الله — سنة إحدى وعشرين وثلاث
مئة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر، ودفن بالقرافة في تربة بني
الأشعث.

ترجمة الشارح

اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة صَدْرُ الدِّين، أبو الحسن عليُّ^(١) بن علاء الدين عليُّ بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن عزَّالدين أبي العز صالح بن أبي العز بن وهيب بن عطاء بن جُبَيْر بن جابر بن وهب الأذرعيُّ الأصل، الدمشقيُّ الصالحِي الحنفيُّ، المعروف بابن أبي العزِّ.

والأذرعي: نسبة إلى أذرعات من بلاد الشام، تقع جنوب دمشق على سبعين ميلاً منها، وتُسَمَّى في عصرنا هذا «درعا»، وهي إحدى المحافظات السورية.

ولم تذكر كُتُبُ التراجم التي وقفنا عليها الرَّجُلَ الأوَّلَ في هذه الأسرة الذي انتقل من أذرعات إلى دمشق، إلا أن القرشيَّ صاحب «الجواهر المضية» ذكر في ترجمة والد جدِّ الشارح محمد بن أبي العز

(١) وقع اسمه في «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر: «محمد»، وهو خطأ، نَبَّه عليه تلميذه الحافظ السخاوي في «وجيز الكلام»، فقال في آخر الترجمة: وسمَّاه شيخنا محمداً، والصواب ما هنا، وقد تابع ابن حجر على هذا الوهم ابن العماد في «الشذرات»، وابن طولون في «الثغر البسام».

أن مولده بدمشق سنة (٦٤٥هـ)، وهذا النص يدل على أن تحوّل هذه الأسرة من أذرعات إلى دمشق، واستقرارهم بها كان قديماً.

والصالح: نسبة إلى الصالحية، بلدة قريبة من دمشق تقع في سفح قاسيون، تم إنشاؤها سنة (٥٥٣هـ)، ففي عام (٥٥١هـ) لجأ إلى دمشق نفر من بني قدامة المقدسية بعد أن اضطروا إلى الهرب من القدس عند استيلاء الصليبيين عليها، واستقروا مدة عامين بمسجد أبي صالح خارج الباب الشرقي، ثم تحوّلوا عنه إلى سفح قاسيون على مقربة من نهر يزيد، فبنوا لهم داراً تشتمل على عدد كثير من الحُجرات، دُعيت بدير الحنابلة. ثم شرعوا ببناء أول مدرسة في الجبل، وهي المدرسة العمرية^(١) التي كانت غاية في النشاط والازدهار، ثم تتابع البناء حولها، وعُرف هذا المكان فيما بعد بالصالحية، لنزول هؤلاء المقدسية به واشتغالهم بالصالحين.

وكانت الصالحية في العصر المملوكي مركزاً عظيماً مستقلاً عن مدينة دمشق ذاتها، فقد ذكر ابن بطوطة الذي زارها سنة (٧٧٦هـ) أنها

(١) أنشأها أبو عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجعاعيلي الحنبلي، المتوفى سنة (٦٠٧هـ)، أخو الموفق صاحب «المغني». قال الحافظ الضياء: كان الله قد جمع له معرفة الفقه، والفرائض، والنحو، مع الزهد، والعمل، وقضاء حوائج الناس. وقال أبو المظفر سبط ابن الجوزي: كان على مذهب السلف الصالح، حسن العقيدة، متمسكاً بالكتاب، والسنة، والآثار المروية، ويؤمّها كما جاءت من غير طعن على أئمة الدين، وعلماء المسلمين. مترجم في «السير» ٥/٢٢ - ٩.

وكان بهذه المدرسة خزانة كتب لا نظير لها، فلعبت بها أيدي المختلسين، وأخذ منها الشيء الكثير، ثم نُقل ما بقي منها - وهو شيء لا يذكر بالنسبة لما كان بها - إلى المكتبة الظاهرية.

وآثار هذه المدرسة لا تزال باقية إلى يومنا هذا، ولكن لا ظل للعلم فيها، ولا أثر.

مدينة عظيمة، لها سوقٌ لا نظيرَ لحُسْنِهِ، وفيها مسجدٌ جامعٌ، ومارِستانٌ، وأهلُ الصالحة كُلِّهم على مذهب الإمام أحمد بن حنبل.

وقد نشر هؤلاء المقدِّسة في الشام مذهبَ الإمام أحمد، وكثُرَ أتباعه فيها لا سيما في دوما، والرَّحبية، وبَعْلَبَك، وضمير، وأقاموا عدَّةَ مدارس بها، وكان لهم الفضلُ في نشر علوم الحديث روايةً ودرايةً، وتصنيفاً وإقراءً، وكان لهم إسهامٌ كبيرٌ في نشر الثقافة الإسلامية، وازدهارها، ونُمُوها، وتأثيرٌ واضحٌ في نهضة المرأة شقيقة الرجل، وتزويدها بالعلم النافع، فقد أحضروها حلقات العلم، ومجالس الحديث، فكان منهنَّ العالماتُ، والمحدثاتُ، والفقهاء، ذكر الإمام الذهبيُّ في «مشيخته» منهن ما يزيدُ على ستينَ شيخَةً روى عنهن، وأفاد منهن.

وقد امتلأت مدارسهم بالكتب الخطيَّة النفيسة في الحديث والتراجم، وفقهِ الإمام أحمد، وفيها عدَدٌ غيرُ قليلٍ من تواليهم، ومُعظَّم ما تحويه المكتبة الظاهرية بدمشق من المخطوطات مأخوذ مما سلِمَ من أيدي الاختلاس والضياع عن تلك المدارس لتي أنشأها بنو قدامة.

وكان لهم دورٌ بارزٌ في نشر مذهب السلف، وإرساء قواعده في الشام، بحيث امتدَّ أثرهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية الذي تَبَلَّوَرَتْ حقيقة هذا المذهب على يديه، وكان حامِلَ رأيه، والناشرَ له، والمُنافح عنه.

ولادته:

تَتَفَقَّهَ كُتُبُ التَّراجم على أنه وُلِدَ في الثاني والعشرين من ذي الحِجَّة سنة إحدى وثلاثين وسبع مئة، وَيَغْلِبُ على الظن أنه وُلِدَ

بدمشق، لأن أباه، وجدّه، وأبا جدّه كانوا قد استوطنوا دمشق، لكن من ترجم له لم يُصرّح بذلك.

أسرته:

والشارح ينتمي إلى أسرة كان لها نباهة ذكر، وعُلُو شأن في مجال العلم والسيادة، فهي مُدْعِرْفَت تَزَعُم المذهب الحنفي في دمشق، وَيَشْغَلُ علماؤها مناصب التدريس والقضاء والإفتاء:

١ - فأبوه: هو القاضي علاء الدين علي بن أبي العز الحنفي، المتوفى سنة ٥٧٤٦هـ، ذكر ابن كثير في ترجمة أبيه ١٠٦/١٤ أنه دَرَسَ بعد وفاة أبيه في المُعْظَمِيَّة^(١) والقَلِيلِيَّة^(٢)، وخطب بجامع الأفرم. قال الذهبي في «ذيل العبر» ص ٢٥١: وفي ثاني عشر من جمادى الآخرة (أي من سنة ٥٧٤٦هـ) مات القاضي الإمام علاء الدين علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي، خطيب جامع الأفرم، ونائب الحكم عن القاضي عماد الدين الطرسوسي^(٣).

(١) هي بالصاحية، بسفح قاسيون الغربي جوار المدرسة العزيزية، أنشأها سلطان الشام شرف الدين عيسى بن العادل الحنفي الفقيه الأديب، المتوفى سنة ٦٢٤هـ.

(٢) هي قبلي الخضراء، شمال الصدرية، غرب تربة القاضي جمال الدين المصري، وتربة جمال الدين المصري هي عند القبور التي يزعم الناس أن من جملتها قبر معاوية، ويُسمى هذا المكان في عصرنا زقاق معاوية، وهي تقع قبلي الجامع الأموي على بعد (٢٠٠) متر تقريباً، أوقفها الأمير سيف الدين علي بن قليج بن عبدالله الظاهري الأميري، المتوفى سنة (٦٤٣)هـ.

لم يبق منها الآن سوى الجدار القبلي، وباب المدرسة من جهة الغرب، وهو مبني على هندسة جميلة، وقد قسم الآن بابين لدارين، والبناء القديم يلوح من أعلاهما، وبجانب ذلك الباب من الجانب الشرقي التربة المدفون بها واقفها.

(٣) «البداية والنهاية» ٢٢٨/١٤.

٢ - وَجَدَهُ هو قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي العِزِّ، أحدُ مشايخ الحنفية وأئمتهم وفُضلائهم في فنون من العلوم متعدّدة، حَكَمَ نيابةً نحواً من عشرين سنة، وهو أوَّل مَنْ خَطَبَ بجامع الأفرم، ودَرَسَ بالمعظمية، وليغمورية^(١)، والقليجية، والظاهرية^(٢)، وكان ناظرَ أوقافها، وأذِنَ للناس بالإفتاء، تُوفي بعد مرجعه من الحج بأيامٍ قلائل سنة (٧٢٢) هـ، وصُلِّيَ عليه بجامع الأفرم، ودُفِنَ عند المعظمية عند أقاربه، وكانت جنازته حافلةً، وشَهِدَ له الناسُ بالخير^(٣).

٣ - وأبو جَدِّه: هو محمد بن أبي العِزِّ صالح بن أبي العِزِّ

(١) هي بالسكة غَرْبُ الصالحية بالقرب من خان السبيل من جهة الغرب بقبلة، وهي اليوم مجهولة، أصبحت دوراً للسكنى، وموقعها غرب طريق السكة على مقربة من محطة الباص المسماة بأبي رمانة.

(٢) هي داخل بابي الفرج والفراديس (ويقال لهما اليوم: باب المناخلة، وباب العمارة) بينهما، جِوَارَ الجامع الأموي، وشمالَ باب البريد، وشرقَ العادلية الكبرى، يَفْصِلُ بينهما الطريق، كانت داراً للعقيقي، فاشتراها من تركته أيوب والد صلاح الدين، فكانت داره.

قال ابن كثير: وفي سنة ست وسبعين وست مئة شرع في بناء الدار التي تُعرف بدار العقيقي تجاه العادلية، لتجعل مدرسة وتربة للملك الظاهر، ولم تكن من قبل إلا داراً للعقيقي، وهي المجاورة لحمام العقيقي، وأسس أساس التربة في خامس جمادى الآخرة، وأسست المدرسة أيضاً، وجعلت على الحنفية وانشافعية، وبانيها هو الملك السعيد بن الملك الظاهر، وهذه المدرسة باقية إلى الآن، لكن ليس في داخلها من البناء القديم إلا الجهة القبليّة، وأما الباقي فقد غُيِّرَ، وفي سنة (١٢٩٦) هـ جمع والي سورية مدحت باشا ما تبقى من الكتب الخطية الموقوفة على المشتغلين بالعلم من الخزانة المودعة في عدة مدارس بدمشق، ونقلها إلى هذه المدرسة، وجعلها مَقَرّاً لها، وتُعرف اليوم بدار الكتب الظاهرية.

(٣) «البداية والنهاية» ١٤/١٠٦، و«الدرر الكامنة» ١٤/٤٩، و«شذرات الذهب» ٥٨/٦.

الأذرعِي الأصل، الصالحِي، وكان المُدرِّسَ الرابع بالمرشدية^(١) من زمن واقفها، وُلِدَ سنة (٦٤٥) هـ بدمشق، وسَمِعَ من ابن عبدالدائم وغيره، وكان فيه صلاحٌ، وهو سَبَطُ القاضي شرف الدين عبد الوهاب الحوراني، مات بدمشق سنة ٧٢٣ هـ.

ومن أولاد عمومته:

١ - قاضي القضاة صدر الدين سليمان بن أبي العز، أحد من انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي في زمانه، كان من كبار العلماء، له تصانيف في مذهبه، وولِي القضاة بالديار المصرية، والشامية، والبلاد الإسلامية، وأُذِنَ له بالحكم حيثُ حَلَّ من البلاد، وكانت ولايته قضاء القضاة في أيام الملك الظاهر بيبرس، وحجَّ معه، وكان يُجِبُّه ويُعظمه، ولا يُفارقه في غزواته، ثم استعفى من القضاء بالقاهرة، وعاد إلى دمشق، فدرَّس بالظاهرية، وولِي القضاء قَبْلَ وفاته، فباشره مدة ثلاثة أشهر، ومات بدمشق سنة ٦٧٧ هـ^(٢).

٢ - محمد بن سليمان بن أبي العز، الإمام المفتي شمس الدين، كان من كبار الحنفية، أفتى نيّفاً وثلاثين سنة، وناب في

(١) هي على نهر يزيد بصالحية دمشق، مجاورة لدار الحديث الأشرفية، وهي باقية إلى يومنا هذا، قال بدران في «منادمة الأطلال» ص ٢٠٠: ولقد وقفت عليها، فرأيت بابها باباً عظيماً، والجدار الشمالي منها عجيب البناء جدّاً، إلا أن داخلها خراب، وقد اختلسها قوم، فاتخذوها للسكنى.

(٢) «العبر» ٣١٥/٥، و«البداية والنهاية» ٢٩٧/١٣، و«الوافي بالوفيات» ٤٠٤/١٥ - ٤٠٥، و«الدارس» ٥٤٣/١، و«الجواهر المضية» ٢٥٥/١، و«الفوائد البهية»، ص ٨٠.

القضاء عن والده بدمشق، ودرّس بالنورية^(١)، والعذراوية، توفي سنة (٦٩٩هـ)^(٢).

٣ - يوسف بن محمد بن سليمان بن أبي العز، أبو المحاسن، وُلِدَ سنة (٦٥١هـ)، ودرس بالعذراوية والإقبالية^(٣)، ثم تركها في آخر عمره لولده علي، وتولّى نظر الجامع، ودرّس قديماً بالقدس في سنة (٦٧٣هـ)، مات في صفر سنة (٧٢٨هـ) بالمدرسة الإقبالية، وصلي عليه بجامع دمشق^(٤).

٤ - علي بن يوسف بن محمد بن سليمان بن أبي العز، كان فقيهاً، حنفيّاً، عالماً، درّس بدمشق، وناب في الحكم بالقاهرة، ومات بها سنة (٧٣٧هـ)، ودُفِنَ بالقرافة^(٥).

٥ - إسماعيل بن أبي البركات محمد بن أبي العز بن صالح الحنفي المعروف بابن الكشك، قاضي دمشق، وَلِيَهَا بَعْدَ القاضي

(١) المدرسة النورية: نسبة إلى منشئها الملك العادل الزاهد نورالدين، أبي القاسم محمود بن زنكي، وقفها على الحنفية، وهي تقع في منتصف سوق الخياطين، قرب المسجد الكبير بدمشق، ولا تزال قائمة إلى عصرنا هذا، لكن بعض جيرانها اختلس بعض حجراتها.
(٢) «الوافي بالوفيات» ١٣٧/٣، و«الجواهر المضية» ٥٧/٢، و«الدليل الشافي» ٦٢٥/٢، و«الفوائد البهية»، ص ١٧٠.

(٣) قال النعمي وغيره: إنها داخل بابي الفرج والفرايس، شمال كل من الجامع والظاهرية الجوانية، وشرق الجاروخية، وغرب التقوية.
وبانيها هو جمال الدولة أمير الجيوش شرف الدين أبو الفضل إقبال بن الحبشي المستنصر الشرابي، أحد خدام صلاح الدين، المتوفى سنة ٦٠٣هـ، ولم يبق من آثارها اليوم إلا بابها، وفي أعلاه حجر كبير كتب عليه اسم الواقف والأراضي التي وقفت عليها، وتاريخ بنائها.

(٤) «الجواهر المضية» ٢٣٢/٢، «الدليل الشافي» ٨٠٦/٢، «الدرر الكامنة» ٤٦٩/٤.

(٥) «الدرر الكامنة» ١٤٣/٣.

جمال الدين بن السراج، فباشر دُونَ السَنَةِ، وتركه لولده نجم الدين ودرَسَ بَعْدَهُ مدارسَ بدمشقَ، وكان جامعاً بينَ العلم والعمل، حَسَنَ السيرة، مصمماً في الأمور، تُوفي سنة (٧٨٣هـ) عن عمر يزيد على التسعين^(١).

٦ - نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد بن أبي العزِّ، وُلِدَ سَنَةَ (٧٢٠هـ)، وَسَمِعَ من الحَجَّارِ، وَحَدَّثَ عنه، وتفقه، وولِّيَ قضاء مصر سنة (٧٧٧) فلم تَطِبْ له، فرجع، وكان وَلِيَّ قضاء دمشق مراراً، آخِرُها سنة (٧٩٢)، ثم لَزِمَ دارَه، وكان خبيراً بالمذهب، درَسَ بأماكن، وماتَ في ذي الحجة سنة (٧٩٩هـ)^(٢).

نشأته:

في ظل هذه الأسرة العلمية نشأ ابنُ أبي العزِّ يتَقَلَّبُ في أعطافِ العلم تعلماً ومدارساً، فكان لذلك - مع ما منحه اللُّهُ من استعدادٍ فِطْرِيٍّ، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفة، وذهنٍ وَقَاد - أثرٌ كبير في بلوغه منزلةَ عَظِيمَةٍ في العلم والمعرفة، أَتاحتْ له التدريسَ والخطابةَ والتأليفَ، وتَوَلَّى المناصبَ العلمية التي لا ينالها إِلَّا مَنْ كَمُلَتْ معرفته، وَعَظُمَتْ مَنزلته، وارتاضَ بالمعرفة عقله.

وكانت دمشقُ في عصر الشارح مركزاً هاماً من المراكز العلمية يَؤُمُّها طلبةُ العلم من كلِّ حَدْبٍ وَصُوبٍ، لِتَلَقِّي المعارفِ الإسلامية، وما يُمَتُّ إليها بسببِ في مدارسها العامرة الكثيرة التي تَمَّ إنشاؤها على يد

(١) «إنباء الغمر» ٢/٦٦، «الدرر الكامنة» ١/٣٧٩، «شذرات الذهب» ٦/٢٧٩.

(٢) «إنباء الغمر» ٣/٣٣٩ - ٣٤٠، «الدرر الكامنة» ١/١٠٧، «شذرات الذهب» ٦/٣٥٧.

الأمراء الأيوبيين والمماليك الذين عُرِفُوا بِحُبِّ الْعِلْمِ، وتشجيع
المشتغلين به، واحترامهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم.

وقد شهدت دمشق نهضةً علميةً واسعةً وشاملةً، تَمَثَّلَتْ بوجود
عُلَمَاءِ أئمة، كان لهم سعي مشكور وأيادٍ طُولَى في إثراء المكتبة
الإسلامية بنفائس الكتب، ودُرَرِ المصنفات في التفسير، والحديث،
واللغة، والتاريخ، والتراجم، والشروح، والموسوعات.

وإن من أبرز السمات العلمية في هذا العصر تلك الضجة التي
أثارها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - صاحب الشخصية العلمية
القوية، المتعددة المواهب، بتأليفه المتنوعة التي ضمنها الدُّعْوَةُ إلى
إحياء مذهب السلف، ونَقْضِ مذاهبِ خُصُومِهِ من عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكَلَامِ
والفلاسفة، والنعي على المقلدة من الفقهاء الذين يَتَشَبَّثُونَ بنصوص
إمامهم الذي يتقلدون قوله، ولا يعدلون عنها، ولو كان الحق في جانب
مخالفه، وتشديد النكير على المنحرفين الغالين ممن يَنْتَسِبُ إلى
التصوف، وإفتاء في مسائل هامة مما أداه إليه اجتهاده، وهي مخالفة لما
كَانَ عَلَيْهِ متفقهة عصره. وقد اشتد عليه النكير من قِبَلِ خصومه، وقامت
بينه وبينهم محاورات ومناظرات في كثير من المسائل تَمَّ له الغلب فيها
عليهم مما دفع غير واحدٍ مِنْ نَبَغَةِ ذَلِكَ الْعَصْرِ إلى الوقوف إلى جانبه،
واعتقاد سلامة منهجه، والانتفاع بعلمه، والإشادة بآرائه، والدفاع عنه
كالحافظ أبي الحجاج يوسف المزي (٧٤٢هـ)، والإمام محمد بن
أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ)، والعلامة ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)
الذي كان أكثرهم ملازمةً له، وتأثراً به، والفقهاء أبي عبد الله بن مفلح
المقدسي صاحب «الفروع» (٧٦٤هـ)، والعماد إسماعيل بن كثير صاحب

«التفسير» (٧٧٤هـ)، والإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤هـ) صاحب «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، وغيرهم كثير من تلك الطبقة التي كان لها دور كبير في إنعاش المنهج السلفي، وازدهاره ونموه، والشارح - رحمه الله - قد عاصر كل هؤلاء الذين تأثروا بشيخ الإسلام، ويغلب على الظن أنه قد حَصَرَ دروسهم، وأفاد من علومهم، وانتفع بتأليفهم، فكان لذلك أثر قوي في تكوين اتجاهه ونضوجه العلمي، وإثارة منهج السلف على غيره من المناهج، وإثبات أحقيته وامتناله في هذا الشرح الحافل الذي نحن بصدد التعريف به.

شيوخه:

إن السنة المتبعة في عصر الشارح وما قبله أن طالب العلم لا بُدَّ له أن يختلف إلى الشيوخ، فيقرأ عليهم الكتب، ويأخذ عنهم العلم، ويُقَيَّد عن كل شيخ الفوائد التي يُلقيها أثناء الدرس في المادة المتخصصة بها، ويضبط نصوص الكتاب الذي يقرأ فيه، ويستوضح منه معنى الألفاظ المصطلح عليها في الفن الذي هو أخذ بسبيله، ويَقْلِي الكتاب فلياً بحيث يَعْرِفُ مضامينه معرفة تامة موثقة، فكانت هذه الكتب التي يقرؤها على الشيوخ خير معوان له في مطالعة الكتب الأخرى في العلوم المتنوعة التي هي من بابتها، ولم يكن أحد يعتد بعلم من يأخذ عن الكتب مباشرة دونما رجوع إلى شيخ، وكانوا يُسمَّون من يفعل ذلك: صحفي، لأنه يأخذ علمه من الصحيفة، ولا شك أن الشارح ابن أبي العز كان ممن يجلس في حلقات العلم، ويتلقى العلم من أفواه العلماء العارفين، يأخذ عن كل واحد منهم ما اختص به من فنون العلم، لكن كتب التراجم التي وقفنا عليها لم يرد فيها ذكر لهؤلاء الشيوخ الذين تتلمذ عليهم، وأغلب

الظن أنه تلقى علومه الأولية على أبيه في البيت، ثم اختلف إلى المدارس يتعلّم فيها مُخْتَلَفَ العلوم الإسلامية من تفسير، وحديث، وفقه، وعقيدة، وما يَتَّصِلُ بها من علوم العربية، وبما أن والده كان حنفيّ المذهب، فلا بُدَّ أنه قد دَرَسَ هذا المذهب دراسةً واعيةً، واستظهر مسائله، وأصبح من أخصَّ الناس به، يُعَزِّزُ ذلك أنه تولى قضاء الحنفية في دمشق ومصر. ويبدو أنه قد أتقن العلوم في سنٍّ مبكرة، فقد ذكر ابن قاضي شُهبة في «تاريخه» أنه وَلِيَ التدريس بالقيمازية في سنة (٧٤٨هـ)، أي: أن عمره حين ذاك لم يتجاوز سبعةَ عَشَرَ عاماً، وهذا دليلٌ على فرط ذكائه، وحُسْنِ استيعابه، وتفوقه على أترابه، وقد تكون عنايةُ أسرته التي عُرِفَتْ بالعلم عاملاً مساعداً على أن يكون مدرساً في هذه السنِّ المبكرة.

وفي يقيننا أن تلامذة شيخ الإسلام — وبخاصة العلامة ابن القيم، والحافظ ابن كثير — كان لهم أكبرُ الأثر في جذبِهِ إلى منهج السلف، وتحوُّله إليه، واتجاهِهِ الحرِّ في البحث، وعدم التقيّد بآراء الآخرين، والوقوف عندها، وفي كشف الانحرافِ ومناهضةِ أهله، والتحذير منه، وأثرُ الأولِ منهما — وهو العلامة ابن القيم — واضح في النقولِ الكثيرة من كتبه في هذا الشرح، وأغلبُ الظن أنه كان يَتَّصِلُ به، ويستفيدُ منه، ولكنه لا يُصرِّحُ بالنقلِ عنه، ولا عن شيخ الإسلام، وربما كان يَتَعَمَّدُ ذلك لِتَعَمُّ فائدة كتابه، ويستفَع به الموافق والمخالف. وأما الحافظ ابن كثير فقد ذكره في ثلاثة مواضع من هذا الشرح، ووصفه بأنه شيخه، (انظر ص ٢٧٧ و ٤٨٠ و ٦٠٣).

تلاميذه:

وكذلك الطلبة الذين كانوا يختلِفون إليه، ويقرؤون عليه، ويتفقهون به في المدارس المختلفة التي كان يتولى التدريس فيها، وقد أوقفها أصحابها لتدريس المذهب الحنفي، لا نجدُ لهم ذكراً في كتب التراجم التي انتهت إلينا غيرَ ما ذكره الإمام السخاوي في «وجيز الكلام»، و«الضوء اللامع» أن ابن الديري^(١) - وهو أحدُ شيوخه - قد أجاز له الشارحُ.

(١) جاء في «الضوء اللامع» ٢٤٩/٣ - ٢٥٣: سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح بن أبي بكر بن سعد القاضي سعد الدين، شيخ المذهب، وطراز علمه المذهب، العالم الكبير، وحامل لواء التفسير أبو السعادات ابن القاضي شمس الدين النابلسي الأصل، المقدسي، الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرف بابن الديري نسبة لمكانٍ بمردا بجبل نابلس، أو الدير الذي بحارة المرداوين من بيت المقدس. وُلِدَ سنة ثمانٍ وستين وسبع مئة، وحَفِظَ القرآنَ، وكثيراً من المختصرات في الفقه، والأصول، وتفقه بأبيه وبغير واحدٍ من أهل العلم، وأجاز له جماعة، منهم علي بن علي بن محمد بن أبي العز، وقد اشتهر بمعرفة الفقه حفظاً، وتنزيلاً للوقائع، وخبرةً بالمدارك، واستحضاراً للخلاف، وانتفع الناس بدروسه وفتاويه، ثم انتقل إلى مصر، وولي بها قضاء الحنفية سنة (٨٤٢هـ) عوضاً عن البدر العيني، واستمر ٢٥ سنة، وضعفَ بصره، فاعتزل القضاء قبل وفاته بستة أشهر، وتوفي بمصر سنة (٨٦٧هـ). كان إماماً عالماً علامةً، جليلاً في استحضار مذهبه، قوي الحافظة حتى بعد كبر السن، سريع الإدراك، شديد الرغبة في المباحثة، والعلم، والمذاكرة به مع الفضلاء والأئمة، مقتدراً على الاحتجاج لما يروم الانتصار له، بل لا ينهض أحدٌ يُحززه غالباً عنه، ذا عناية تامة بالتفسير لاسيما معاني التنزيل، يحفظ من متون الأحاديث ما يفوق الوصف، غير ملتزم الصحيح من ذلك، وعنده من الفصاحة وطلاقة اللسان في التقرير ما يُعجز عن وصفه، لكن مع الإسهاب في العبارة... وكثرت تلامذته، وتبجح الفضلاء من كل مذهب وقطر بالانتهاء إليه، والأخذ عنه، حتى أخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى، وألحق الأبناء بالأباء، بل الأحفاد بالأجداد، وقصد بالفتاوى من سائر الآفاق، وحدث بالكثير، قرأت عليه أشياء، وكتبت من فوائده ونظمه جملة، أوردت الكثير من ذلك في «معجمي» وفي «الذيل على رفع الإصر»...

مذهبه :

من السَّنَنِ المضطردة أن الإنسان يتأثر بالأجواء المحيطة به، والمذهب الذي يُلقَّنه في الصغر، فينشأ عليه ويعتدُّ به، ويستمرُّ في الانتماء إليه إلى آخر حياته، وقليل من الناس من يُعاوِذُ التفكير في ما لُقِّنَ، ويبحث فيه، ويوازن بينه وبين غيره، ويتَّجهُ اتجاهًا حرًّا يقوده إلى المعرفة الصحيحة والمنهج السَّويِّ.

والشارح - رحمه الله - من هذا القليل، فقد نشأ في كنف أسرة جميع أفرادها كانوا يتجَلَّونَ مذهبَ أبي حنيفة، ومُعظَّمُهم قد تَوَلَّى القضاء فيه، وقد درسَ هذا المذهبَ على أبيه دراسةً متقنةً أهَّلته لتولي القضاء فيه، وللتدريس في المدارس التي أوقفها أصحابها لدراسة هذا المذهب، لكنه - رحمه الله - قد استطاع بتوفيقٍ من الله، ثم بما كان يَتَمَتَّعُ به من استعدادٍ فطري، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفة، واطلاعٍ واسعٍ على مذاهب أهل العلم، واستيعابٍ تامٍّ لها، وقُدرةٍ فائقةٍ على الموازنة بينها أن يتخلَّصَ من رِبْقَةِ التقليد، ويرجِّحَ من تلك الآراء والمذاهب ما استبانَ له صوابه، لقوة دليله، وسلامته من المعارض، وإن كان على خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه.

يقول في رسالة «الاتباع» ص ٨٨: فالواجبُ على من طلب العلمَ النافعَ أن يحفظَ كتابَ اللّهِ ويتدبَّره، وكذلك من السنة ما تيسَّرَ له، ويتصلَّعَ منها ويتروى، ويأخذ معه من اللغة والنحو ما يَصْلِحُ به كلامه، ويستعين به على فهم الكتاب والسنة، وكلام السلف الصالح في معانيها، ثم ينظر في كلام عامة العلماء: الصحابة، ثم من بعدهم ما تيسر له من ذلك، من غير تخصيص، فما اجتمعوا عليه لا يتعدَّاهُ،

وما اختلفوا فيه نَظَر في أدلتهم مِنْ غير هوى ولا عصبية، ثم بعد ذلك من يَهْدِ اللّهُ فهو المهتدي، وَمَنْ يَضِلْ فلن تَجِدَ له ولياً مرشداً.

وهو يرى أن سببَ الفُرقة والاختلاف والضعف الذي انتهى إليه المسلمون في عصره هو التعصبُ المذهبيُّ، واعتقادُ كل واحد منهم ينتمي إلى مذهبٍ بأحقية هذا المذهب، ووجوبُ تقليده في جميع فروعهِ دونَ بقية المذاهب، ويرى أن الذي وَسَّعَ هذا الخلافَ وجعله يدوم ويستمرُّ هو شروطُ الواقفين في المدارس، فإنَّهم لما شرطوا أن تكونَ هذه المدرسة على الطائفة الفلانية، وهذه المدرسة على الطائفة الفلانية، تَمَسَّكَتْ كُلُّ طائفة بما ذهبت إليه، وأعرضت عن غيره، لثلا تُحرَمَ ذلك الوقف، وانضمَّ إلى ذلك شُبُهَةٌ صحيحة هذه الشروط وأمثالها، والقول بأنَّ شرطَ الواقف كنصَّ الشارع، فلما انضمت الشُبُهَةُ إلى الشهوة، استحکم الدَّاءُ، وغالبُ الواقفين جُهالٌ إنما يَحْمِلُهُمْ على تعيين تلك الطائفة التي عَيْنُهَا كُلُّ مِنْهُمْ مُجرَّدُ العصبية لِتلك الطائفة وإمامها، وأصلُ مقصودهم صحيح، وهو إحياء علم الشريعة، فيَصِحُّ تخصيصُهم العلماءَ بذلك الوقف، وَيَبْطُلُ تخصيصُهم الطائفةَ الفلانية منهم، لأنَّ الواجبَ عَرْضُ شروطِ الواقفين على الشريعة، فما وافقها قُبِلَ، وإلا رُدَّ كما قال صلى الله عليه وسلم: «ما بالُ أقوامٍ يَشْتَرِطُونَ شروطاً لَيْسَتْ في كتابِ اللّهِ، وكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ في كتابِ اللّهِ باطلٌ ولو كان مِنَّةً شَرْطٍ».

ويرى أيضاً أنه مما زاد من تَمَكُّنِ الخلاف والفُرقة هو تولية قاضٍ من كل طائفة معينة، وقد ضاعت حقوقُ كثيرةٌ بسببِ ذلك، ويرى أنه لا تقومُ مصالحُ الناسِ بالعمل بقولِ إمامٍ مُعَيَّنٍ لا يُعَدَّلُ عن قوله إلى قولٍ غيره أبداً، وكان النَّهْيُ عن الافتراقِ حينَ رَأَوْهُمْ اِفتَرَقوا أولى من

تقريرهم على الافتراق، وفعل ما هو باعث لهم على الإصرار على الافتراق، ولم يكن هذا في صدر الإسلام - أعني: تولية قاضٍ من كل طائفة - وإنما حَدَثَ في سنة (٦٦٤) في أيام المَلِكِ الظَّاهِرِ بيبرس.

وَمِنْ عَوَامِلِ الْفُرْقَةِ أَيْضاً وَازْدِيَادِهَا تَوَلِيَةُ إِمَامٍ رَاتِبٍ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ عِنْدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ^(١)، وَفِي الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ بِدِمَشْقَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَلَا زَمَ كُلُّ إِمَامٍ الصَّلَاةَ عَلَى صِفَةٍ لَا يَتَعَدَّاهَا، وَإِنَّمَا شُرِعَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ مَعَ الْفِعْلِ الْمَنَافِي لِلصَّلَاةِ لِتَكُونَ الْجَمَاعَةُ، وَكَفَى بِمَشْرُوعِيَّةِ صَلَاةِ الْخَوْفِ دَلِيلًا عَلَى إِبْطَالِ تَرْتِيبِ أَكْثَرِ مِنْ إِمَامٍ وَاحِدٍ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ.

وَمُجْمَلُ تِلْكَ الْعَوَامِلِ الَّتِي يَرَى أَنَّهَا مِنْ أَسْبَابِ الْفُرْقَةِ الَّتِي أَضْعَفَتْ كَيَانَ الْأُمَّةِ، وَعَرَضَتْهَا لِلانْهِيَارِ هِيَ: التَّعَصُّبُ الْمَذْهَبِيُّ، وَإِنْشَاءُ مَدَارِسٍ لِكُلِّ مَذْهَبٍ عَلَى حِدَةٍ، وَتَوَلِيَةُ الْقَضَاةِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ، وَإِحْدَاثُ إِمَامٍ رَاتِبٍ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ فِي الْمَسْجِدِ.

المناصب العلمية التي وَلِيَهَا:

لَقَدْ حَفَلَتْ حَيَاةُ الشَّارِحِ بِجُهُودٍ طَيِّبَةٍ مُثْمَرَةٍ فِي مَجَالِ الْعِلْمِ وَخِدْمَتِهِ تَعْلِيمًا، وَإِقْرَاءً، وَدِرْسًا، وَتَأْلِيفًا، وَيُمْكِنُ أَنْ نُجْمَلَ أَعْمَالُهُ مِنْ خِلَالِ كُتُبِ التَّرَاجِمِ بِمَا يَأْتِي:

١ - فَقَدْ تَوَلَّى التَّدْرِيسَ بِالْقِيَمَازِيَةِ فِي سَنَةِ (٧٤٨هـ)، وَكَانَ عُمُرُهُ إِذْ ذَاكَ لَا يَتَجَاوَزُ سَبْعَةَ عَشَرَ عَامًا، وَكَانَتْ هَذِهِ الْمَدْرَسَةُ لِلْخَنَفِيَّةِ بَنَاهَا مَتَوَلِّي أَسْبَابِ صَلَاحِ الدِّينِ الْأَيُّوبِيِّ فِي مَخِيْمِهِ وَبَيْتِهِ، صَارِمُ الدِّينِ قَايِمَاز

(١) مِنْ حَسَنَاتِ الْمَلِكِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ آلِ سَعُودٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنْ وَحَدَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحَرَمِ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ، وَأَلْغَى تَعَدُّدَ الْأَثْمَةِ حَسَبِ الْمَذَاهِبِ.

النَّجْمِيُّ المتوفى سنة (٥٩٦هـ)، وتقع هذه المدرسة داخل بابي النصر والفرج، شرق قلعة دمشق، قريبة من دار الحديث الأشرفية، وقد أُنْخِىَ عليها الزَّمَنُ فلا أَثَرَ لها، وفي موقعها الآن مسجدٌ لطيف، ربما يكون من آثارها.

٢ - ثم تولى التدريس بالمدرسة الرُّكنية سنة (٧٧٧هـ)، وهي للحنفية أيضاً، أنشأها الأمير رُكْنُ الدِّين منكورس الحنفيُّ الفلكي غلامُ فلك الدين أخي الملك العادل لأُمِّه سنة (٦٢١هـ)، وكان من خيار الأمراء، مواظباً على الصلوات في المسجد مع قِلَّةِ الكلام، وكثرة الصدقات، ناب في الديار المصرية للملك العادل، وتوفي سنة ٦٣١هـ، ودُفِنَ بدمشق في هذه المدرسة التي أنشأها.

وتقع هذه المدرسة بالصالحية في منتصف حيِّ الأكراد قبلي الطريق، وتُسمَّى الساحة التي بجانب هذه المدرسة ساحة رُكْنِ الدين، وما زالت عامرة إلى يومنا هذا، لكنها تحوَّلت إلى مسجد تُقام فيه الصلوات الخمس، وهي تحتفظ بتخطيطها الأوَّل، وجَبهتها الشمالية تُرى من الطريق، فيها خطوط كوفية تُضَاعِفُ من جمالها وروعتها.

٣ - ثم دَرَسَ بالعزبة البرَّانيَّة في ربيع الآخر سنة (٧٨٤هـ)، عوضاً عن القاضي الهمام الحنفي بعد وفاته، أوقفها الأمير المجاهد أبو الفضل عز الدين أيبك صاحب صَرْخَد، المتوفى سنة (٦٤٥هـ)، على الفقهاء والمتفقهة من أصحاب الإمام أبي حنيفة وعلى المُقرئين والمُحدِّثين والمُسْتَمعين، وكانت هذه المدرسة بالشَّرف الأعلى شمال ميدانِ القصر خارج دمشق، والشرف الأعلى: يقع في المنطقة الممتدة اليوم بين ثانوية جودت الهاشمي وقصر الضيافة، سُمي أعلى، لأنه

يُشْرِفُ عَلَى الْمِيدَانِ الْأَخْضَرِ، وَالْمِيدَانِ: هُوَ الْمَرْجُ الْأَخْضَرُ غَرْبَ التُّكَّةِ، وَهُوَ الْمَنْطَقَةُ الَّتِي يَشْغُلُهَا مَعْرَضُ دِمَشْقِ الدُّوْلِيِّ الْيَوْمَ وَمَا يُحِيطُ بِهِ. وَقَدْ اُنْدَرَسَتْ مَعَالِمُ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهَا إِلَّا بَابُهَا، وَقَدْ نُقِشَ عَلَى حَجَرٍ مِنْهُ اسْمُ الْوَاقِفِ وَالْجِهَةِ الْمَوْقُوفِ لَهَا.

٤ - وَدُرِّسَ أَيْضاً بِالْجَوْهَرِيَّةِ، وَهِيَ مِنْ مَدَارِسِ الْحَنْفِيَّةِ، أَوْقَفَهَا الصَّدْرُ نَجْمُ الدِّينِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي طَاهِرٍ بْنِ عَبَّاسِ بْنِ أَبِي الْمَكَارِمِ التَّمِيمِيِّ الْجَوْهَرِيِّ الْحَنْفِيِّ، الْمَتَوَفَى فِي شَوَّالِ سَنَةِ (٦٩٤هـ)، وَدُفِنَ فِي الْمَدْرَسَةِ ذَاتِهَا الَّتِي أَنْشَأَهَا، وَتَقَعُ شَرْقَ تَرْبَةِ أُمِّ الصَّالِحِ دَاخِلَ دِمَشْقِ بِحَارَةِ بِلَاطَةِ، وَقَدْ اخْتَلَسَتْ وَجُعِلَتْ دَوْرًا لِلسُّكْنَى، وَبَقِيَ قَبْرُ مَنْشئِهَا بِحَالِهِ، وَلَا تُعْرَفُ السَّنَةُ الَّتِي ابْتَدَأَ التَّدْرِيسَ بِهَا، لَكِنْ مِنَ الْمَوْكَدِ أَنَّهَا كَانَتْ قَبْلَ سَنَةِ (٧٧٧هـ)، بِدَلِيلِ مَا ذَكَرَ فِي تَرْجُمَتِهِ أَنَّهُ عَادَ مِنْ مِصْرَ إِلَى دِمَشْقَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ، فَعَادَ إِلَى التَّدْرِيسِ فِيهَا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُدْرَسُ بِهَا قَبْلَ هَذَا التَّارِيخِ.

وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّ الشَّارِحَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَمْ يَكُنْ يَقْتَصِرُ عَلَى تَدْرِيسِ الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ فِي هَذِهِ الْمَدَارِسِ الْخَاصَّةِ بِالْحَنْفِيَّةِ عِدا الْمَدْرَسَةِ الْعِزِّيَّةِ الَّتِي أَوْقَفَهَا صَاحِبُهَا عَلَى الْحَنْفِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ فِي مُخْتَلَفِ الْعُلُومِ، لِأَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَرَى وَجُوبَ التَّقِيدِ بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْوَاقِفُ إِذَا كَانَ فِي ذَلِكَ مَخَالَفَةٌ لِنُصُوصِ الشَّارِعِ، وَهُوَ كَانَ يَرَى أَنَّ الْوَاقِفَ لَطَائِفَةٌ مَعِينَةٌ، وَحَصَرَهُ فِيهَا فِيهِ خَلَلٌ مِنْ عِدَّةٍ وَجُوهٍ:

(أ) أَنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ الْعَوَامِلِ لِاسْتِحْكَامِ الْفُرْقَةِ بَيْنَ النَّاسِ.

(ب) أَنَّ الْأَسَاتِذَةَ الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَ التَّدْرِيسَ فِيهَا يَتَقَيَّدُونَ بِتَدْرِيسِ

المذهب الذي أوقفت عليه. وهذا يَحْمِلُهُ على التعمق في دراسة أدلة هذا المذهب والتعصّب له، والدفاع عما يقع فيه من أخطاء بحجج ضعيفة لا تثبت على نقد.

(ج) أن هؤلاء الطلبة الذين يتلقون في هذه المدرسة فقه المذهب الذي يُدرّس فيها يقوى عندهم التّعصّب المذموم، وتضعف عندهم ملكة النقد والموازنة والترجيح، ويظلون طوال حياتهم مقلّدين.

فلا يُستبعد أنه كان يستعرض في درسه أقوال الأئمة في المسائل التي يعرض لها، ويسرد أدلتهم وحججهم، ويوازن بينها، ثم يرجح منها ما هو أبلغ في الحجة، وأوفق للنص، ليُرَبِّي فيهم ملكة التفقه الصحيح التي تنقلهم من مرتبة التقليد إلى الاتباع، ويكوّن لهم شخصية مستقلة.

هـ - وبما أن للخطابة دوراً هاماً في تثقيف الناس بالإسلام، وتوعية الرأي العام، وتوجيهه الوجهة السليمة، فقد تولى الشارح الخطابة بجامع الأفرم الذي بناه الأمير العادل جمال الدين آقوش الأفرم نائب دمشق المتوفى بهمدان بعد العشرين وسبع مئة، وهو يقع غرب الصالحية، وقد جدد بناؤه في عصرنا، وتقام فيه الصلوات، ويُخطب فيه، وأوّل من خطب به جدّ الشارح شمس الدين محمد بن محمد بن أبي العز، وقد وليّ الخطابة فيه بعد شمس الدين ابنه علاء الدين علي، ولم نقف على السنة التي ابتداء الشارح فيها الخطبة في هذا المسجد، والذي جاء في ترجمته أنه خطب فيه سنة (٧٩١هـ)، أي: قبل وفاته بعام، بعد أن رُدّت إليه وظائفه كما سيأتي في خبر محنته، ومما يدل على أنه كان يخطب قبل هذا التاريخ ما ذكر في ترجمته أنه حين رجّع

من مصر سنة (٧٧٧هـ)، إلى دمشق عاد إلى وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

٦ - وقد تولّى الخطابة أيضاً بحُسْبَان قاعدة البلقاء، وهي بلدة تقع جنوب غربِ عمان، تَبَعُدُ عنها خمسة عشر ميلاً تقريباً، وكان لهذه البلدة دورٌ بارزٌ في عهد المماليك.

٧ - وولي قضاء الحنفية بدمشق في آخر سنة (٧٧٦هـ)، نيابة عن ابن عمه نجم الدين الذي نُقِلَ إلى قضاء مصر في شهر محرم سنة (٧٧٧هـ). ثم إن نجم الدين استعفى من القضاء بعد مئة يوم، فَنُقِلَ إلى دمشق، وولّي مكانه الشارحُ قضاء الحنفية بمصر في جمادى الآخرة من هذه السنة، فباشر القضاء نحو شهرين، ثم استعفى، فأعفي، وعاد إلى دمشق على وظائفه في القيمازية والجوهرية والخطابة.

مؤلفاته:

ذَكَرْتُ له كتبُ التراجم عدة مؤلفات منها:

١ - هذا الشرحُ النفيسُ المتضمنُ أبحاثاً دقيقة عميقة، وتحقيقات بدیعة متقنة في العقيدة الإسلامية على منهج السلف.

٢ - «التنبیه على مشكلات الهداية»: ذكره السخاوي وغيره ولم نَقِفْ عليه، وكتابُ «الهداية» هو من كتب الحنفية المعتمدة لمؤلفه الإمام الفقيه النظّار علي بن أبي بكر الفرغاني المَرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣هـ)، وقد تصدى لشرحه غير واحدٍ من أهل العلم، وأجودُ تلك الشروح وأبرعُها «فتح القدير» للكمال ابن الهمام، وهو مطبوع بمصر، وقد خَرَجَ أحاديثه في سِفْرِ ضخّم الإمام الحافظ جمال الدين أبو محمد

عبدالله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، وهو مطبوع في أربع مجلدات في مصر بعناية المجلس العلمي سنة (١٣٥٧هـ).

٣ - رسالة تَتَضَمَّنُ الإجابة عن مسائل فقهية منها «صحة الاقتداء بالمخالف»، و«حكم الأربع بعد أداء الجمعة»، وهي موجودة في مكتبة تطوان من المملكة المغربية، وفي مكتبة الشيخ الفاضل حماد الأنصاري في المدينة المنورة نسخة مصورة عنها، ورقمها (٢٨٠).

جاء في لوحة العنوان منها: هذه تعليقة لطيفة عزيزة تتضمن صحة الاقتداء بالمخالف، وحكم الأربع بعد أداء الجمعة، وحكم ما أصاب الثوب من ماء الوضوء، تأليف الشيخ العلامة المُحَقِّق المحقق علي بن علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي - رحمه الله تعالى - فلقد أجاد بما خَبِرَ، وأفاد بما سَطَّر.

٤ - «النور اللامع في ما يعمل به في الجامع»، أي: الجامع الأموي، لم نقف عليه.

٥ - «الاتباع»، وقد طبع مرتين: الأولى ببلاهور بباكستان سنة ١٤٠١هـ، والثانية في عمان سنة ١٤٠٥، وهو ردُّ على الرسالة التي ألفها مُعاصِرُهُ أكمل الدين محمد بن محمود بن أحمد الحنفي المتوفى سنة ٧٨٦هـ، ورجح فيها تقليدَ مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - وحضَّ على ذلك، وقد وَجَدَ فيها ابنُ أبي العزِّ مواضعَ مشكلة، فأحب أن يُنبِّه عليها خوفاً من التفرُّق المنهي عنه، واتباع الهوى المردى، وقد كان موفقاً كُلَّ التوفيق في هذا الرد، فإنه - رحمه الله - نهج نهجاً علمياً، ينسبُ عن أدب جَمٍّ، وقوة حجة، واتساع دائرة، وبراءة من التعصب المذموم، ورغبة ملحة في جمع القلوب، وإزالة العوائق.

محتـه:

وقد ناله - رحمه الله - من الأذى ما نال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما ممن كان ينحو منحى التجديد والأصالة، وردّ الأمة إلى منهجها السوي، المتمثل في القرآن والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فقد أهاجوا عليه ذوي السلطان بسبب ما علّقه على قصيدة ابن أبيك^(١) في مواضع مشكلة منها، تبين له خطؤها، فجرد بسبب ذلك من جميع وظائفه، وحبس مدة أربعة أشهر، وعزّر، وحملوه على التراجع عن تلك الاعتراضات، مع أن الصواب كان في عظيمها إلى جانبه، كما سيتبين لك فيما بعد، وأن هذه الاعتراضات لم يكن مجتهداً فيها، وإنما هو متابع فيها لأهل العلم وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم. وكان ينبغي على هؤلاء القضاة الذين بحثوا معه تلك المسائل أن لا يصدروا في حقه هذا الحكم القاسي الذي يُنبىء عن عداوةٍ وحقدٍ وعصبيةٍ وتشفٍّ، فإن هذه الاعتراضات لا تعدو أن تكون مسائلَ اجتهدية للمخطيء فيها أجر، وللمصيب فيها أجران، وهي صادرة عن من تحققت فيه أهلية الاجتهاد، لكن الأمر كما قال الإمام أحمد

(١) هو علي بن أبيك بن عبدالله علاء الدين التقصباوي الناصري الدمشقي الأديب. قال ابن حجر في «إنباء الغمر» ٦٧/٤: «اشتهر بالنظم قديماً، وطبقته متوسطة وله مدائح نبوية وغيرها، وقد يقع له المقطوع النادر كقوله مضمناً:

مليح قام يجذب غصن باني فمال الغصن منعطفاً عليه
وميل الغصن نحو أخيه طبع وشبه الشيء منجذب إليه

ولّد سنة ثمان وعشرين وسبع مئة، ومات في ثاني عشر ربيع الأول سنة (٨٠١) كتب إلى بالإجازة، وعلق تاريخاً لحوادث زمانه، وهو مترجم أيضاً في «الدليل الشافي» لابن تغري بردي ٤٥٢/١، و«الضوء اللامع» ١٩٤/٥ - ١٩٥، و«شذرات الذهب» ٨/٧، وأخطأ المعلق على «إنباء الغمر» فظنه خليل بن أبيك الصفدي صاحب «الوافي».

— رحمه الله — فيما نقله عنه البيهقي في «مناقب الشافعي» ٢/٢٥٩: إن الرجل من أهل العلم إذا مَنَحَهُ اللَّهُ شيئاً من العلم وحرَّمَهُ قرناؤه وأشكاله حسدوه، فرمَوْهُ بما ليس فيه، وبُيِّسَتِ الحَصْلَةُ في أهل العلم، وكما قال الإمام الشوكاني — رحمه الله — في «البدر الطالع» ١/٥٦ في معرض دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية — رحمه الله —: وهذه قاعدة مُطَرِّدَةٌ في كُلِّ عالمٍ مُتَبَحِّرٍ في المعارف العلمية، وَيَفُوقُ أَهْلَ عصرِهِ، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لا بُدَّ أن يستنكرهُ المقصرون، وَيَقَعُ لهم معه مِحْنَةٌ بعدَ مِحْنَةٍ، ثم يكون أمرُهُ الأعلى، وقولُهُ الأولي، ويكون له بتلك الزلازلِ لِسَانُ صَدِيقٍ في الآخرين، ويكونُ لَعْلِمِهِ حَظٌّ لا يكونُ لغيره.

نَصُّ الكاتنة والتعليق عليها:

جاء في «تاريخ ابن قاضي شهبه» ص ٨٩ ما نصه: وفي شوال من سنة (٧٨٤) كانت قضية القاضي صدرالدين ابن العز الحنفي، وذلك أن علي بن أبيك الشاعر مَدَحَ النبي صلى الله عليه وسلم بقصيدة لامية حسنة قديماً، وكتب له عليها الأدباء والأعيان بوقوفهم عليها، والثناء على ناظمها، فَقَدَّرَ في هذا الوقت أن وَقَفَ عليها القاضي صدرالدين ابن العز، فكتب عليها كِتَابَةً حَسَنَةً، ثم إنه أخذ بَعْدَ ذَلِكَ في ورقة مفردة يَعْترِضُ في أشياء لا مِنْ طريق الأدب، بل اعتراضات علمية، وبالح في ذلك، وأتى بأشياء منكرة، فأوقف ابن أبيك عليها بَعْضُ الفقهاء، فأخذوا في الإنكار، واشتهرت القَصِيَّةُ، وانتهت إلى السُّلطان، فجاء المرسومُ في تاسع عشري شوال يتضمَّن: «إنه بلغنا أن علي بن أبيك مَدَحَ النبي صلى الله عليه وسلم بقصيدة، وأن علي بن العز اعترض عليه فيها، وأنكر أموراً، منها التوسلُ به، والقَدْحُ في عصمته، وغير ذلك، وأنَّ

عُلماء الديار المصرية خصوصاً الحنفية أهل مذهبه أنكروا على ابن العز المذكور مقالته، ومرسومنا يتقدّم بطلب المذكور، والقضاة، والعلماء، والفقهاء من المذاهب، وأن يُعْمَلَ معه ما يقتضيه الشرع من التعزير وغير ذلك».

وفيه: «وبلغنا أن بدمشق جماعة يُتَّحِلُونَ مذهب ابن حزم، وداود الظاهري، ويدعون إليه، ويُظْهِرُونَ مقالته، منهم القرشي، وابن الجابي، وابن الحُسباني، والياسوفي، ومرسومنا يتقدّم بطلب المذكورين، فإن ثبت عليهم من ذلك شيء، عُمِلَ معهم ما يقتضيه الشرع الشريف من الضرب، والنفي، وقطع معاليمهم، ويولأها مَنْ هُوَ مِنْ أهل السنة والجماعة، وبلغنا أن بدمشق جماعة من الشافعية والمالكية والحنابلة يُظْهِرُونَ الْبِدْعَ، ومذهب التميمين» أونحو هذه العبارات.

فقرئ المرسوم على القضاة والعلماء، وأحضَرَ المذكورُ الورقة التي كتبها، ومما اعترض فيه قوله: «حسبي رسول الله»، فقال: لا يقال هذا إلا عن الله تعالى، وقوله: «اشفع لي» قال: لا تُطْلَبُ منه الشفاعة، وقوله: «المعصوم من زَلَلٍ» فقال: إلا زَلَّةَ الْعِتَابِ، وقوله: «يا خيرَ خلقي الله» زعم أن الراجح تفضيلُ الْمَلِكِ، وأنكر أشياء أخرى، فاعترف ابن العز بجميع ذلك، ورجع، وقال: أنا الآن أعتقدُ غيرَ ذلك، فانفصلَ المجلسُ على ذلك، ثم عُقِدَ مجلسٌ ثانٍ، وأعيدَ الكلامُ في ذلك، فقال بعضهم: يُعَزَّرُ، وقال بعضهم: ما وقع من الكلام معه في ذلك كافٍ في تعزير مثله، ثم عُقِدَ له مجلسٌ ثالثٌ ورابعٌ، فأجابوا بالإنكار على ابن العز في أكثر ما قاله...

ثم عُقِدَ مجلسٌ خامسٌ، وسُئِلَ ابنُ العز: ما أردتَ بما كتبت؟ فقال: ما أردتُ إلا تعظيمَ جنابِ النبي صلى الله عليه وسلم، فحكمَ القاضي الشافعيُّ بحبسِهِ، ورُسِّمَ عليه بالعَذْرَاوِيَّة، ثم نُقِلَ إلى القلعة، وحُكِمَ أيضاً برفع ما سوى الحبس من أنواعِ التعزير، ونَفَّذَه بقيَّةُ القضاة، وكُتِبَ بذلك محضراً، وأرسل مع البريد.

ورأيتُ بخط القاضي شهاب الدين الزهري - رحمه الله تعالى - أن المسائل التي انتَقِدَتْ عليه تَنَقِّسُمُ إلى ما هو من المسائل المذكورة في مشاهير كتب الأصول، وإلى غيرها، فأما القسمُ الأول ففيه مسألتان:

إحدهما: تفضيلُ صالحِي البشر على الملائكة.

والثانية: مسألة العصمة.

وأما القسم الثاني فهو ثمانِي مسائل:

الأولى: لا يجوزُ أن يُقالَ لغير الله تعالى: حسبي.

الثانية: لا يجوزُ أن يُقالَ: اشفع لي، وإنما يُقالُ: اللهم شَفِّعْهُ في.

الثالثة: أن قولَ الشاعر:

لولاه ما كان فُلكَ لا ولا مَلَكُ

أن إطلاقَ مثل هذا يحتاج إلى توقيف.

الرابعة: أن البشارة به في الزبور غيرُ معلومة.

الخامسة: أن لفظ العِشْقِ لا يُطلق في حقِّه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة.

السادسة: قوله: إن الحَلِفَ بغير الله تعالى لا يجوز.

السابعة: أن مجرد تأميله غير مانعٍ من الخوف من غير متابعة.

الثامنة: أن ماله غير مَبْذُولٍ لجميع الناس.

التعليق على المسائل التي اعترض على الشارح فيها:

أما مسألة تفضيل صالحى البشر على الملائكة، فقد ذكرها المصنّف - رحمه الله - في شرحه هذا ص ٤١٠، فقال: وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحى البشر، ويُنسبُ إلى أهل السنة تفضيلُ صالحى البشر أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيلُ الملائكة، وأتباعُ الأشعرية على قولين: منهم من يُفضِّلُ الأنبياء والأولياء، ومنهم مَنْ يَقِفُ ولا يَقْطَعُ في ذلك قولاً، وحكى عن بعضهم ميلهم إلى تفضيلِ الملائكة، وحكى ذلك عن غيرهم من أهلِ السنة وبعض الصوفية، وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضل من جميع الملائكة، ومن الناس مَنْ فَضَّلَ تفصيلاً حسناً، ولم يقل أحد ممن له قولٌ يُؤثِّرُ: إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض، وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة لِقَلَّةِ ثمرتها، وأنها قريبٌ مما لا يعنى، و«من حُسِنَ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». والشيخ - رحمه الله - يعنى الإمام الطحاوي - لم يتعرَّضْ إلى هذه المسألة بنفى ولا إثبات، ولعلَّه يكونُ قد تركَ الكلامَ فيها قصداً، فإن الإمامَ أبا حنيفة - رحمه الله - وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»، فإنه ذكر مسائلَ لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعدَّ منها: التفضيلُ بين الملائكة والأنبياء، وهذا هو الحق، فإنَّ الواجبَ علينا الإيمانُ بالملائكة والنبيين،

وليس أن نعتقد أيَّ الفريقين أفضل، فإنَّ هذا لو كان من الواجبات لبيَّن لنا نصًّا، وقد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾، ثم ذكر حديث أبي ثعلبة: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا، فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحِمَهُ بِكُمْ غَيْرَ نَسِيَانٍ، فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهَا»، وقال: فالسكوتُ عن الكلام في هذه المسألة نفيًّا وإثباتًا في هذه الحالة أولى.

ثم نَقَلَ فَضْلًا مُطَوَّلًا عَرَضَ فِيهِ أُدِلَّةُ الْفَرِيقَيْنِ: الْقَائِلِ بِتَفْضِيلِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ، وَالْقَائِلِ بِتَفْضِيلِ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ، عَنْ كِتَابِ «الْإِشَارَةِ فِي الْبَشَارَةِ فِي تَفْضِيلِ الْبَشَرِ عَلَى الْمَلَكِ» لَشَيْخِ الشَّافِعِيَةِ فِي زَمَانِهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ ضِيَاءِ الْفَزَارِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْفَرَكَاحِ الْمَصْرِيِّ الْأَصْلَ، الدَّمَشَقِيِّ الْإِقَامَةِ، وَالشَّهْرَةَ، وَالْوَفَاةَ.

ثم قال في آخر هذا الفصل: وحاصلُ الكلام أن هذه المسألة من فضولِ المسائل، ولهذا لم يتعرض لها كثيرٌ من أهل الأصول، وتوقَّفَ أبو حنيفة - رحمه الله - في الجواب عنها كما تقدم، والله أعلم بالصواب.

وقد بَحَثَ فِي مَسْأَلَةِ التَّفْضِيلِ هَذِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «الْفَتَاوَى»، ٣٥٠/٤ - ٣٩٢ وَأَفَاضَ الْقَوْلَ فِيهَا، فَلْيُرَاجَع.

وَأَمَّا مَسْأَلَةُ عِصْمَةِ الْأَنْبِيَاءِ، فَيُفْهَمُ مِنْ قَوْلِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّ هَذَا الَّذِي انْتَهَى إِلَيْهِ الشَّارِحُ هُوَ قَوْلُ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، فَقَدْ قَالَ فِي «فَتَاوَاهِ» ٣١٩/٤: إِنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْأَنْبِيَاءَ مَعْصُومُونَ عَنِ الْكِبَائِرِ دُونَ الصَّغَائِرِ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ وَجَمِيعِ الطَّوَائِفِ حَتَّى إِنَّهُ قَوْلُ

أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الأمدئي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول.

وقد فصل القول في هذه المسألة - رحمه الله - في رسالته «في التوبة» المدرجة في «جامع الرسائل» ص ٢٦٨ - ٢٧٩، فقال: والفريق الثاني قوم من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم زعموا أن الأنبياء عليهم السلام معصومون مما يُتاب منه، وأن أحداً منهم لم يُتَبَّ عن ذنب، وحرّفوا نصوص الكتاب والسنة، كعادة أهل الأهواء في تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

وقد اتفق سلف الأئمة وأئمتها ومن اتبعهم على ما أخبر الله به في كتابه، وما ثبت عن رسوله، من توبة الأنبياء عليهم السلام من الذنوب التي تابوا منها، وهذه التوبة رفع الله بها درجاتهم، فإن الله يُحبّ التوابين، ويُحبّ المتطهرين، وعصمتهم هي من أن يُقرّوا على الذنوب والخطأ، فإن من سوى الأنبياء يجوز عليهم الذنب والخطأ من غير توبة، والأنبياء عليهم السلام يستدرّكهم الله، فيتوب عليهم. ويبيّن لهم، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٣].

وقد ذكر الله تعالى قصة آدم ونوح وداود وسليمان وموسى وغيرهم، كما تلونا بعض ذلك فيما تقدّم فيما ذكرناه من توبة الأنبياء

واستغفارهم كقوله: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا النُّونُ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٧-٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ ذَكَرْنَا دَاوُدَ إِذْ الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ إِنَّا سَخَّرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ﴾، إلى قوله: ﴿وَوَضَّحْنَاهُ دَاوُدَ أَنْمَا فَتَنَّا فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَى وَحُسْنَ مَآبٍ﴾، إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ قَالَ: رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكاً لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ الآية [ص: ١٧-٣٥].

ثم قال: والقائلون بعصمة الأنبياء من التوبة من الذنوب ليس لهم حُجَّةٌ من كتاب الله وسنة رسوله، ولا لهم إمامٌ من سلف الأمة وأئمتها، وإنما مبدأ قولهم من أهل الأهواء كالروافض والمعتزلة، وحُجَّتُهُمْ آراءٌ ضعيفة من جنس قول الذين في قلوبهم مَرَضٌ والقاسية قلوبهم الذين قال الله فيهم: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [الحج: ٥٣].

وعَمْدَةٌ مَنْ وافقهم من الفقهاء أن الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم في أفعاله مشروع، ولولا ذلك ما جاز الاقتداء به. وهذا ضعيف، فإنه قد تقدّم أنهم لا يُقَرُّونَ، بل لا بُدَّ من التوبة والبيان، والاقتداء إنما يكون بما استقر عليه الأمر، فأما المنسوخ، والمنهي عنه، والمتوب منه، فلا قُدُوةَ فيه بالاتفاق، فإذا كانت الأقوال المنسوخة لا قُدُوةَ فيها، فالأفعال التي لم يُقَرَّ عليها أولى بذلك.

وأما مذهبُ السلفِ والأئمةِ وأهلِ السنة والجماعة القائلين بما دَلَّ عليه الكتابُ، والسنةُ من توبةِ الأنبياء من الذنوبِ، فقد ذكرنا من آياتِ القرآن ما فيه دِلالات على ذلك.

وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو: «اللهم اغفر لي خطيئتي وجهلي وإسرافي في أمري، وما أنت أعلم به مني، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطْئِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَرْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وفي «الصحيح» عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول في استفتاح الصلاة: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي، فَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعاً، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، فَإِنَّهُ لَا يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ» قال: ثم يكون من آخر ما يقول بين التَّشَهُّدِ والتَّسْلِيمِ: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ

لي ما قَدَّمْتُ وما أَخَرْتُ، وما أَسْرَرْتُ، وما أَعْلَنْتُ، وما أَنْتَ أَعْلَمُ به مني، أَنْتَ الْمُقَدَّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يَسْكُتُ بين التكبير والقراءة إسكاته، فَقُلْتُ: بأبي وأمي يا رسول الله إسكاتك بين التكبير والقراءة ما تقول؟ قال: «أقول: اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنَقَّى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ، اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ».

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ.

وفي «الصحيح» أيضاً عن أبي هريرة قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ دِقَّةَ وَجَلِّهِ وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ، وَقَلِيلَهُ وكَثِيرَهُ».

وفي الحديث الصحيح قوله: «إِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِينَ مَرَّةً» وقوله: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ تَوْبُوا إِلَى رَبِّكُمْ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْهِ فِي الْيَوْمِ مِثْلَ مَرَّةٍ» وقوله: «إِنَّهُ لِيُغَانُ عَلَى قَلْبِي وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ فِي الْيَوْمِ مِثْلَ مَرَّةٍ»، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعُدُّونَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَجْلِسِ الْوَاحِدِ يَقُولُ: «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَتُبْ عَلَيَّ، إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الْغَفُورُ» مِثْلَ مَرَّةٍ.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم إذا قَفَلَ من غَزْوٍ أَوْ حُجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ يَكْبُرُ على كل شَرَفٍ من الأرضِ ثلاثَ تكبيراتٍ، ثم يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملكُ وله الحمدُ، وهو على كُلِّ شيءٍ قديرٌ، آيُونَ، تائبُونَ، عابدُونَ لربِّنا حامدون، صَدَقَ اللهُ وعده ونصرَ عبده، وهَزَمَ الأحزابَ وحده».

وفي «السنن» عن علي أنه أتى بدابةٍ ليركبها، فلما وضع رِجلَه في الرُّكابِ قال: «بسم الله»، فلما استوى على ظهرها قال: «الحمدُ لله، سُبْحانَ الذي سَخَّرَ لنا هذا وما كُنَّا له مُقَرِّنين، وإنا إلى رَبِّنا لَمُنْقَلِبُونَ» ثم قال: «الحمدُ لله - ثلاثاً - سُبْحانَكَ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسي فاغْفِرْ لي، فإنه لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إلا أَنْتَ» ثم ضَحِكَ، فقيل: مِنْ أيِّ شيءٍ ضَحِكتَ يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيتُ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم صَنَعَ كما صَنَعْتُ، ثم ضَحِكَ، فقلتُ: مِنْ أيِّ شيءٍ ضَحِكتَ يا رسولَ اللهِ؟ فقال: «إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إذا قال: رَبِّ اغْفِرْ لي ذُنُوبِي» يقول: يَعلَمُ أن الذُّنُوبَ لا يَغْفِرُها أحدٌ غيري».

وفي «الشفاء» للقاضي عياض ١٤٤/٢: وأما الصغائرُ، فَجَوَّزَها جماعةٌ من السُّلَفِ وغيرهم على الأنبياء، وهو مذهبُ أبي جعفر الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين.

وفي «تيسير التحرير» ٢١/٣: وجاز تَعَمُّدُ غير الكبائر والصغائر الخسيسة بلا إصرارٍ عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفية وجوزوا الزُّلَّةَ فيهما.

وفي «شرح مسلم الثبوت» ٩٩/٢: وجاز تَعَمُّدُ الصغائرِ غيرِ

الخشيسة عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفية، وجوز الجميع الرُّلَّةَ فيهما بعد النبوة وقبلها^(١).

وبهذه النقول يتبين لك أن قول الشارح هو الصواب الذي ذهب إليه جمهور أهل العلم، وأن خصومه لم يحالفهم التوفيق بإصدار تلك الأحكام الجائرة في حقه، لأنه لم يشد في هذه المسألة عن الجماعة، بل هو مشايخ لهم.

وأما قوله بعدم جواز أن يقال لغير الله تعالى: «حسبي» فهو متابع فيه للعلامة ابن القيم الذي اختار هذا القول وانتصر له، وأيده بحجج وافية في كتابه «زاد المعاد» ٣٥/١ - ٣٧، وأبطل مقابله، فقد قال بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي: الله وحده كافيك وكافي أتباعك، فلا تحتاجون معه إلى أحد، وهنا تقديران: أحدهما أن تكون الواو عاطفة لـ «من» على الكاف المجرورة، ويجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار على المذهب المختار، وشواهد كثيرة، وشبه المنع منه واهية.

والثاني: أن تكون «الواو» واو «مع»، وتكون «من» في محل نصب عطفاً على الموضع، فإن «حسبك» في معنى «كافيك»، أي: الله يكفيك ويكفي من اتبعك، كما تقول العرب: حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمًا، قال الشاعر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

(١) وانظر «الإحكام في أصول الأحكام» للأمدي ٢٤٤/١، و«شرح مختصر المنتهى» ٢٢/٢، و«التقرير والتحجير» ٢٢٤/٢، و«نهاية السؤل» ٦/٣ - ١٥، و«إرشاد الفحول» ص ٣٣ - ٣٥.

وهذا أصحُّ التقديرين .

وفيها تقديرٌ ثالث : أن تكون «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، أي :
وَمَنْ أَتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ، فحسبهم الله .

وفيها تقدير رابع ، وهو خطأ من جهة المعنى ، وهو أن تكون «مَنْ» في
موضع رفع عطفاً على اسم الله ، ويكون المعنى : حسبك الله وأتباعك ،
وهذا وإن قاله بعض الناس ، فهو خطأ مخض ، لا يجوز حمل الآية عليه ،
فإن «الحسب» و«الكفاية» لله وحده ، كالتركول والتقوى والعبادة ، قال الله
تعالى : ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ
وَبِالْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال : ٦٢] ففرق بين الحسب والتأييد ، فجعل الحسب
له وحده ، وجعل التأييد له بنصره وبعياده وأثنى الله سبحانه على أهل
التوحيد والتركول من عباده حيث أفردوه بالحسب ، فقال تعالى : ﴿الَّذِينَ
قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا ، وَقَالُوا
حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران : ١٧٣] ، ولم يقولوا ، حسبنا الله
ورسوله ، فإذا كان هذا قولهم ، ومدح الرب تعالى لهم بذلك ، فكيف
يقول لرسوله : الله وأتباعك حسبك ، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى
بالحسب ، ولم يُشركوا بينه وبين رسوله فيه ، فكيف يُشرك بينهم وبينه في
حسب رسوله؟! هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل ونظير هذا قوله
تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا
اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة : ٥٩] .

فتأمل كيف جعل الإيتاء لله ولرسوله كما قال تعالى : ﴿وما آتاكم
الرُّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر : ٥٩] ، وجعل الحسب له وحده ، فلم يقل :
وقالوا : حسبنا الله ورسوله ، بل جعله ، كما قال تعالى : ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ

رَاغِبُونَ» [التوبة: ٥٩]، ولم يقل: إلى رسوله، بل جعل الرغبة إليه وحده، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾ [الانشراح: ٧ - ٨] فالرغبة، والتوكل، والإنابة، والحسب لله وحده، كما أن العبادة، والتقوى، والسجود لله وحده، والنذر والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] فالْحَسْبُ: هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحده كافٍ عبده، فكيف يُجْعَلُ أتباعه مع الله في هذه الكفاية؟! والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تُذكر ها هنا.

وقد فسر شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٣٠٦/١ الآية فقال: إن الله وحده حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين، ونسب هذا التفسير إلى جماهير السلف والخلف. وانظر «تفسير المنار» ٧٤/١٠.

وأما قوله: لا يجوز أن يقال: اشفع لي، وإنما يقال: اللهم شفعه في، فقد نزع فيه إلى حديث عثمان بن حنيف الذي أخرجه الإمام أحمد ١٣٨/٤، والترمذي (٣٥٧٣)، والحاكم ٣١٣/١ أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: «إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخرت ذلك، فهو خير» قال: ادع، فأمره أن يتوضأ ويدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد إني توجهت بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضى لي، اللهم فشفعه في...» وإسناده صحيح صحيحه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبي.

وجاء في «فتاوى» شيخ الإسلام ١٦٠/١ - ١٦١: واعلم أنه

لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم، بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ولا يستشفع بهم، لا بعد مماتهم ولا في مغيبهم، فلا يقول أحد: يا ملائكة الله اشفعوا لي عند الله، سلوا الله أن ينصرنا، أو يرزقنا، أو يهدينا... ولم يفعل ذلك أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعين لهم بإحسان، ولا استحَبَّ ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يُستحبُّ لأحد أن يسأل النبي صلى الله عليه وسلم عند قبره أن يشفع له.

وفيها أيضاً ٢٣٣/١: وأما دعاء الرسول، وطلب الحوائج منه، وطلب شفاعته عند قبره، أو بعد موته، فهذا لم يفعله أحد من السلف، ومعلوم أنه لو كان قُضد الدعاء عند القبر مشروعاً، لفعله الصحابة والتابعون، وكذلك السؤال به، فكيف بدُعائه وسؤاله بعد موته.

وشفاعَةُ النبي صلى الله عليه وسلم حقٌّ لأئمة، كما هو ثابت في الأخبار الصحيحة عنه صلى الله عليه وسلم، أوردها الشارح في كتابه هذا، وعدد أنواعها، وذكر أن أهل السنة والجماعة يُقرُّون بشفاعة نبيِّنا صلى الله عليه وسلم في أهل الكبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يشفع أحد حتى يأذن الله له، ويحدُّ له حدًّا كما في الحديث الصحيح... فهو لم ينفرد بهذه المسألة عن أهل السنة والجماعة، بل هو متابع لهم، وموافق لما انتهوا إليه.

وأما قوله في قول الشاعر: «لولا ما كان فلك لا ولا ملك»: إن إطلاق مثل هذا يحتاج إلى توقيف، فهذا حقٌّ وصوابٌ، لأنَّ هذه المسألة مما لا تُدرَك بالعقل، فهي تفتقر إلى دليلٍ سمعيٍّ صحيحٍ عن

المعصوم في ما يُبْلَغُ به صلى الله عليه وسلم عن ربِّه، وليس في هذه المسألة حديث صحيح يُعتمدُ عليه، ويوثقُ به، وما اشتهر على لسان بعضهم: «لَوْلَاكَ لَوْلَاكَ مَا خَلَقْتُ الْأَفْلَاكَ»، ونسبته إليه صلى الله عليه وسلم، فهو موضوع نَصٌّ على وضعه الإمام الصُّغَانِي في «موضوعاته» رقم (٧٨) وتابعه عليه العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٣٢٦، ورواه صاحب «الآلِي المصنوعة» ضمن حديث مُطَوَّل عن سلمان بلفظ: «لولاك لما خلقت الدنيا» وحكم بوضعه.

وأما قوله: إن البشارة به في الزبور غير معلومة، فلأن هذه المسألة أيضاً تعتمد الخبر الصحيح الثابت عن المعصوم، ولم يثبت عند الشارح شيء من ذلك، والذي جاء في القرآن هو كَوْنُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مُبَشِّرًا به في التوراة والإنجيل، وكذلك في الأحاديث جاءت البشارة به في التوراة من حديث عبدالله بن عمرو، وعبدالله بن سلام، ولم يأت في الكتاب، ولا في السنة الصحيحة ما يدلُّ على أَنَّ البشارة به صلى الله عليه وسلم جاءت في الزبور، نعم ورد ذلك في «دلائل النبوة» للبيهقي ٣٨٠/١ - ٣٨١ أن وهب بن منبه قد ذكر في قصة داود النبي صلى الله عليه وسلم وما أوحى إليه في الزبور: يا داود، إنه سيأتي من بعدك نبيُّ يُسمى أحمدَ ومحمدًا، صادقًا سيّدًا، لا أغضبُ عليه أبدًا، ولا يغضبني أبدًا، وقد غَفَرْتُ له قبل أن يعصيني ما تقدم من ذنبه وما تأخر. ووهب بن منبه روايته للمسدد قليلة، وجُلُّ علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب.

وأما قوله: «إن لفظ العشق لا يُطلق في حقه صلى الله عليه وسلم، لأنه الميل مع الشهوة»، فلم نجد ذلك فيما انتهى إلينا من

مؤلفاته، والمذكور في «شرحه» هذا ص ١٦٦: هو أن العشق لا يُوصَفُ به الربُّ تعالى، ولا العبدُ في محبته ربُّه، وقيل في سبب المنع: عَدَمُ التوقيف، وقيل غير ذلك، ولعلَّ امتناع إطلاقه، لأنَّ العشق محبةٌ مع شهوة.

قال ابن القيم في «روضة المحبين» ص ٢٨: وقد اختلف الناس هل يُطلق هذا الاسم - أي: العشق - في حقِّ الله تعالى، فقال طائفة من الصوفية: لا بأس بإطلاقه، وذكروا فيه أثراً لا يثبت، وفيه: فإذا فعل ذلك عَشِقْنِي وَعَشِقْتُهُ، وقال جمهورُ الناس: لا يُطلق ذلك في حقِّه سبحانه وتعالى، فلا يُقال: إنه يَعْشَقُ، ولا يُقال: عَشِقُهُ عبده، ثم اختلفوا في سبب المنع على ثلاثة أقوال: أحدها: عَدَمُ التوقيف بخلاف المحبة.

الثاني: أن العشق إفراطُ المحبة، ولا يُمكنُ ذلك في حقِّ الربِّ تعالى، فإنَّ الله تعالى لا يوصَفُ بالإفراط في الشيء، ولا يبلغ عبده ما يَسْتَحِقُّه من حُبِّه فضلاً أن يُقال: أفرط في حُبِّه.

الثالث: أنه مأخوذ من التغير، كما يقال للشجرة اللبابة التي تَخْضَرُ وتَصْفَرُ وتعلَّقُ بالذي يليها من الأشجار: العَشَقَةُ، ولا يُطلق ذلك على الله سبحانه وتعالى.

وقال في «مدارج السالكين» ٢٩/٣: وفي اشتقاق العشق قولان: أحدهما: أنه من العَشَقَةِ - مُحَرَكَةً - وهي نبت أصفر يلتوي على الشجر، فشُبِّهَ به العاشِقُ.

والثاني: أنه من الإفراط، وعلى القولين، فلا يُوصَفُ به الربُّ تبارك وتعالى، ولا العبدُ في محبة ربه.

ونقل شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٨٠/٥ عن الإمام الطبري في رسالته «التبصير» التي كتبت إلى أهل طبرستان يشرح فيها ما تقلده من أصول الدين، قوله: وإن مما نعتقد ترك إطلاق تسمية العشق على الله تعالى، ويثبت أن ذلك لا يجوز، لاشتقاقه، ولعدم ورود الشرع به، وقال: أدنى ما فيه أنه بدعة وضلالة، وفي ما نص الله من ذكر المحبة كفاية، فلعل الشارح قد قاس النبي صلى الله عليه وسلم في عدم جواز وصفه بهذا اللفظ بالله سبحانه وتعالى، لما يجب من توقيره وتعظيمه والتأدب معه صلى الله عليه وسلم. وهذه اللفظة يستثقل ظلها في حق أحاد الناس فضلاً عن عظمائهم.

وأما قوله: إن الحلف بغير الله فلا يجوز، فهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم، فقد قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٣٣٥/١: وقد اتفق العلماء على أنه لا تتعقد اليمين بغير الله تعالى، وهو الحلف بالمخلوقات، فلو حلف بالكعبة أو بالملائكة، أو بالأنبياء، أو بأحد من الشيوخ أو الملوك، لم تتعقد يمينه، ولا يشرع له ذلك، بل ينهي عنه إمانته تحريم وإما نهى تنزيهه، فإن للعلماء في ذلك قولين، والصحيح أنه نهى تحريم، ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصُمْتُ»، وفي الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»، ولم يقل أحد من العلماء المتقدمين: إنه تتعقد اليمين بأحد من الأنبياء إلا في نبينا صلى الله عليه وسلم، فإن عن أحمد روايتين في أنه تتعقد اليمين به، وقد طرد بعض أصحابه كابن عقيل الخلاف في سائر الأنبياء، وهذا ضعيف. وأصل القول بانعقاد اليمين بالنبي ضعيف شاذ، ولم يقل به أحد من

العلماء فيما نَعْلَمُ، والذي عليه الجمهور كمالك، والشافعي، وأبي حنيفة أنه لا تَتَعَقَّدُ اليمينُ به كإحدى الروایتين عن أحمد، وهذا هو الصحيح.

وأما منعه التوسُّلُ بذاته صلى الله عليه وسلم، فقد ذكر في «شرحه» ص ٢٣٣ - ٢٣٥ مستند المنع، فليراجع، ولشيخ الإسلام في هذه المسألة كتابُ سماه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» وهو غاية في النفاسة، يذهب فيه إلى عدم جواز التوسل بذاته صلى الله عليه وسلم، والشارح رحمه الله متابع له في هذه المسألة.

فهذه المسائل كما ترى، الحقُّ مع الشارح في كثيرٍ منها، وهي مسائل قد بحثها غيرُ الشارح من أهل العلم، ووافقوا بذلك مذهبَ أهل السنة والجماعة، وهو في تنقيده لها مناضلٌ قوي عن الشريعة الإسلامية، وخادمٌ مُخلصٌ للكتاب والسنة، وعالمٌ مطلعٌ يتحرى الصواب من منابعه الأصلية، ولا يُصْدرُ حكمه إلا بعد تبصُّرٍ وأناةٍ، وموازنة، والذين عارضوه وانتقدوه لم يَلْغُوا مَبْلَغَهُ من العلم العميق، والنظر الدقيق. فما كان يَجْمَلُ بهؤلاء القضاة أن يَحْمِلُوا عليه هذه الحملة النكراء، وأن يَشُوا به إلى السلطان، ويُعرَّوه من المناصب التي كان يقوم بها على خير وجه، ويحولوا بينه وبين تعليم الناس وإرشادهم، لو أنهم كانوا يَزِنُونَ أقواله بميزانِ العدل، ويتجرَّدون من العصبية، لكن يبدو أن هذا الخطُّ قد رَسَمُوهُ لأنفسهم، واتخذوه أساساً للتنكيل بكل من يتسبَّب إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ويُفتي بأقواله التي أداها إليه اجتهاده.

فقد جاء في «الدرر الكامنة» ٣٧٤/١ في ترجمة الحافظ ابن كثير (٧٧٤) هـ : وأخذ عن ابن تيمية، ففَتِنَ بحُجَّه، وامْتُحِنَ بسببه.

وفي «إنباء الغمر» ٦١/٢ و ٩٨: أن الشيخ شمس الدين محمد بن خليل الجزري الحنبلي النصفى إمام مدرسة الضياء (٧٨٣) هـ عَزَرَ وضُرِبَ بسبب فتواه بشيء من مسائل ابن تيمية، ثم مُنِعَ من الفتوى.

وفيه أيضاً ٨٣/٢: أن الفقيه يوسف بن ماجد ولي الدين المرداوي (٧٨٣) هـ امتُحِنَ بسبب فتواه بمسائل لابن تيمية.

وفيه أيضاً ٤٢/٣: أن زين الدين عُمَرَ بن سعيد القرشي البلخي الكتاني (٧٩٢) هـ امتُحِنَ بسبب المذهب التيمي.

وفيه أيضاً ١٧٦/٣: أن الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥) هـ قَدْ نَقِمَ عليه إفتاؤه بمقالات ابن تيمية.

وفي «الدُرَرِ الكامنة» ٣٠/٣: أن الإمام علاء الدين بن أيوب المقدسي الملقب «عليان» (٧٤٨) هـ كان يُحِبُّ كلام ابن تيمية، ونَسَخَ منه الكثير، وله أشعار على طريقته في الاعتقاد، وأنه امتُحِنَ وأُوذِيَ بسبب ذلك.

وقد بَقِيَ الشارحُ رحمه الله بَعْدَ هذه الكائنة ملازماً لبيته إلى سنة (٧٩١) هـ، ففي ربيع الأول من هذه السنة تَقَدَّمَ إلى الأمير سيف الدين يَلْبَغَا بن عبد الله الناصري الأتابكي أحد كبار الأمراء بطلب وظائفه وأن يُرَدَّ إليه اعتباره، فرسم هذا الأميرُ بردها إليه، وقد عارض في ذلك غريمه عليُّ الأكبر الذي أخذ المدرسة الجهرية منه، وحاول أن يُثْنِيَ الأميرَ عن مرسومه الذي أصدره، ولكنه لم يُفْلِحْ، فلم يلتفت الأميرُ إلى قوله، وعاد الشارحُ إلى وظائفه، فَخَطَبَ بجامع الأفرم، ودَرَسَ بالجهرية.

وفاته:

وفي ذي القعدة من سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة توفي الإمام
العلامة صدر الدين علي بن أبي جعفر، ودُفِنَ بسفح قاسيون، رَحِمَهُ اللهُ
رحمةً واسعة.

مصادر ترجمة الشارح وأخباره

١ - «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٢١ و ٨٢ و ٨٩ - ٩١ و ١٠٥ و ١٣٩ و ٢٧١ و ٣٥٨ - ٣٥٩ تأليف تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسدي الدمشقي المتوفى سنة (٨٥١) هـ. تحقيق الدكتور عدنان درويش.

٢ - «إنباء الغمر بأبناء العمر» ٩٥/٢ - ٩٨ و ٥٠/٣ تأليف الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢) هـ وقد سماه أحمد، فأخطأه، وقد تابعه على هذا الخطأ ابن العماد في «شذرات الذهب» وابن طولون في «الشعر البسام».

٣ - «الدليل الشافي على المنهل الصافي» ٤٦٥/١ تأليف جمال الدين أبي الحسن يوسف بن تغري بردي المتوفى سنة (٨٧٤) هـ.

٤ - «وجيز الكلام» وهو ذيل لـ «دول الإسلام» للذهبي تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢) هـ نسخة خطية محفوظة في مكتبة كوبريلي باستانبول رقم (١١٨٩) تقع في (٢٢٨) ورقة وقد كتبت في حياة المؤلف، وعليها خطه في عدة مواضع. ذكره في وفيات سنة (٧٩٢) هـ.

- ٥ - «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» تأليف جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ).
- ٦ - «الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام» ص ٢٠١، تأليف شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي المتوفى سنة (٩٥٣هـ).
- ٧ - «كشف الظنون» ص ١١٤٣ تأليف مصطفى بن عبدالله القسطنطيني الرومي الحنفي حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧هـ).
- ٨ - «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٣٢٦/٦، تأليف أبي الفلاح عبدالحى بن أحمد ابن العماد الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة (١٠٨٩هـ).
- ٩ - هدية العارفين ٧٢٦/١ تأليف إسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة (١٢٤٨هـ)، وذكره أيضاً في ٧١٩/١، فخلط بينه وبين أبيه، ونسب الشرح لأبيه علي بن محمد، وأرخ وفاته سنة (٧٤٦هـ)!

الطبعات السابقة لهذا الشرح

١ - الطبعة الأولى في سنة ١٣٤٩هـ، في المطبعة السلفية بمكة المكرمة، طُبعت بعناية العالم العلامة الشيخ عبدالله بن حسن آل الشيخ - رحمه الله وأَجَزَلَ مَثْبُوتَةً. ذَكَرَ نَاشِرُهَا: أَنَّهُ لَمَّا كَانَتِ النسخَةُ الخطية لشرح العقيدة الطحاوية التي جَرَى عليها الطبعُ كثيرةَ الغلطِ والتَّحريفِ، حيثُ إِنَّهَا لَمْ تُصَحَّحْ، وَلَمْ يُوجَدْ لَهَا أَصْلٌ صحيحٌ للمقابلةِ عليه، فَقَدْ اعْتَنَى صَاحِبُ الفُضيلةِ الشيخ عبدالله بن حسن بن حسين آل الشيخ بتصحيحها فَشَكَّلَ لَجَنَةً مِنَ المشايخ وطلَّبةِ العلمِ النَّجْدِيِّينَ والحجازِيِّينَ لَا يَقِلُّ عَدَدُهُمْ عَنِ العشرةِ، فَقُرِئَتْ عَلَى فضيلتهِ بِمِسمَعٍ مِنَ المذكورينَ، فَصَحَّحَتْ بِقَدْرِ الطَّاقَةِ والاجتهادِ.

قلنا: وهذه التصحيحات التي انتهوا إليها بحسبِ اجتهادهم لَا نَعْرِفُ عَنْهَا شَيْئاً لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ فِي التَّعليقاتِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، أَوْ يُشِيرُ إِلَيْهَا، وَلَوْ كَانَ الْأَصْلُ الَّذِي اعْتَمَدُوهُ بَيْنَ أَيْدِينَا، لَأَمَكَّنَا الْوُقُوفُ عَلَى هَذِهِ التَّصْحِيحاتِ، وَمَعْرِفَةِ قَدْرِهَا وَقيمتِهَا.

٢ - الطبعة الثانية طُبِعَتْ بِمِصْرَ فِي دارِ المعارفِ سنة ١٣٧٣هـ بِتَحْقِيقِ كَبِيرِ الْمُحَقِّقِينَ فِي عَصْرِهِ الشيخ أحمد محمد شاكر - رَحِمَهُ اللهُ - وَقَدْ ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَتِهِ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ لِلْكِتَابِ مَخْطُوطَةً مُعْتَمَدَةً، حَتَّى

الأصل الخطي الذي طُبعت عنه الطبعة السالفة لم يقف عليه، فاعتمدت النسخة المطبوعة في مكة، فاجتهد في تصحيح كلام الشارح قَدَر الطاقة وقابل الأحاديث والآثار التي فيه على ما كان بيده من الأصول المنقول عنها. وكان - رحمه الله - يَتَمَنَّى أن يُوفِّقه الله إلى أصل مُتَقَنٍ لهذا الكتاب يكونُ عمدةً في تحقيقه وتصحيحه ليُخرجه إخراجاً سليماً.

٣ - الطبعة الثالثة بدمشق سنة ١٣٨١هـ، نشرها المكتب الإسلامي بتحقيق جماعة من العلماء، وتخرّيج أحاديثها للشيخ ناصر الدين الألباني، وقد اعتمد في هذه الطبعة على أصل خطي حديث العهد، كتب سنة ١٣٢٢هـ، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتحريفات حتى الآيات القرآنية جاءت فيها مُحَرَّفَةً. انظر على سبيل المثال الصفحة ١٠ من صورة الأصل المطبوعة مع الكتاب، مما دفع اللجنة القائمة على طبعه أن تَعْتَمِد طبعة الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - وتُثَبِّت زياداتٍ طفيفةً جاءت في هذا الأصل، وما جاء فيها من تحريفات وأخطاء، فقد صُحِّحَت بالاعتماد على طبعة الشيخ أحمد شاكر، ولم يُشَرَّ إلى ذلك في التعليقات.

٤ - الطبعة الرابعة طُبعت بالشام سنة ١٤٠١هـ بتحقيق وتخرّيج الشيخ شعيب الأرنؤوط، وقد اعتمد في هذه الطبعة على نسخة الشيخ أحمد شاكر، لكنه استدرك فيها أخطاءً وتحريفاتٍ وَقَعَتْ في مطبوعة الشيخ شاكر، وكان يعتمد في التصويب على المراجع والمطآن التي بين يديه مما نَقَلَ عنه المصنف، لكنه لم يُشَرَّ إلى تلك التصويبات في التعليقات، ولا المصادر التي نقل التصويب عنها، مما أفقدها قيمتها العلمية.

٥ - الطبعة الخامسة طُبِعَت في مصر سنة ١٤٠٢ هـ بتحقيق الدكتور عبدالرحمن عميرة، نَشَرَتْه مكتبة المعارف بالرياض، وقد ذَكَرَ المحقق أنه عَثَرَ على مخطوط لهذا الشرح بمكتبة جلال الدين السيوطي بمحافظة أسيوط في صعيد مصر! وقال: وقد تكون هذه المخطوطة أَكْثَرَ نسخ المخطوط دِقَّةً ووضوحَ ألفاظ! ومع ذلك فلم يتخذها أصلاً، بل جَعَلَهَا في المرتبة الثانية، ورمز لها بحرف (ب)، واتخذ مطبوعةً المكتب الإسلامي أصلاً، ورمز لها بحرف (أ)، وقَارَنَ بين النسختين، وأثَبَتَ الفروق بالهامش كذا فعل، مع أن المنهج العلمي المتبَع في التحقيق هو اتخاذُ الأصل الخطي أصلاً، والاعتماد عليه، وعدمُ الاعتداد بما طبع إلا عندما يُوجد في الأصل المعتمد تحريفٌ أو سقطٌ، يمكن تداركُه من المطبوع، فَيُؤَخَذُ عنه، ويُشار إلى ذلك.

ومِمَّا يَدْعُو إلى الاستغرابِ أنه لم يَصِفْ هذه النسخةَ الخطية التي اعْتَمَدَهَا وصفاً دقيقاً يُنبِئُ عن قيمتها ومنزلتها، وتاريخِ نسخها، ولا صور نماذج منها، تُعينُ الباحثَ على التعرفِ عليها.

وفي بعض ما قَارَنَاهُ في هذه الطبعة تبَيَّنَ أنه لم يتخذ طبعة المكتب الإسلامي أصلاً بل لَفَّقَ وأصلَحَ، وبَدَّلَ مِنْ غيرها أشياء دونما إشارةٍ إلى ذلك.

٦ - الطبعة السادسة طُبِعَت في بيروت سنة ١٤٠٥ هـ، نشر دار البيان، وذَكَرَ في صَفْحَةِ العنوان: حققه، وخرج أحاديثه، وعَلَّقَ عليه بشير محمد عيون! وقد قمنا بمقابلة هذه المطبوعة على الأصل الذي اعْتَمَدَهُ الناشر، فوجدنا خلافاً كبيراً بين الأصل المعتمد، وبين المطبوع، مما يَدُلُّ على أن هذه الطبعة لم يُرَاعَ فيها التحقيقُ العلميُّ المتقن، وأن

الناشر قد لَفَّقَهَا من الأصل الذي اعْتَمَدَهُ، ومن طبعة شاكر، ومن طبعة مكة، ولم يُشَرِّ في تعليقاته لا من قريب، ولا من بعيد إلى ما وَقَعَ في الأصل من الأخطاء غير القليلة، ونقص كثير من الكلمات وأحياناً زيادات انفردت بها.

وأما التعليقاتُ وتخريجُ الأحاديث، فعامَّتُها مأخوذةٌ من تحقیقات وتعليقات الشيخ شعيب الأرناؤوط المدوَّنة في الطبعة الرابعة كما يَتَبَيَّنُ من المقارنة بين الطبعتين.

وصف الأصول الخطية المعتمدة في التحقيق

١ - النسخة الأولى: وهي المتخذة أصلاً، لأنها أقدم النسخ وأتقنها وأوضحها، وقد رُمِزَ لها بـ (أ)، وهي المصورة عن الأصل الموجود في مكتبة المدرسة القادرية^(١) ببغداد تحت رقم (٥٣٩).

وعدد أوراقها ثلاث مئة وتسع وثلاثون ورقة، مقاسها ١٤ × ١٩، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، وفي كل سطر اثنا عشرة كلمة تقريباً.

وهي نسخة نفيسة، جليّة الخط، حسنة الضبط، منقولة عن نسخة المؤلف المقروءة عليه في حياته^(٢)، ثم قُوِيْلَتْ وصُحِّحَتْ على نسخته بعد وفاته - رحمه الله - كما هو مُثَبَّت في حواشي الأوراق (٥) و (٧)

(١) نسبة إلى الإمام العالم الزاهد الشيخ عبدالقادر الجيلّي، إمام الحنابلة وشيخهم في عصره، وهي تقع في بغداد بمحلة باب الشيخ المعروفة في التاريخ العباسي بباب الأرج، وهي أصل خزانة مدرسة شيخ الحنابلة أبي سعد المبارك بن علي المخرمي البغدادي، التي تولّى التدريس بها تلميذه الشيخ عبدالقادر حتى وفاته (٥٦١هـ)، فنُسِبَتْ إليه. ونُسِجَلْ هنا جليل الشكر وعظيم الامتنان إلى مُتَوَلّي الأوقاف القادرية السيد الفاضل يوسف الكيلاني الذي قام بتصوير هذه النسخة والنسخة (ج) وتقديمها هدية لنا إسهاماً منه في خدمة العلم ونشره.

(٢) فقد قَرِغَ من نسخها كاتبها سنة (٧٨٢هـ)، كما جاء في الورقة الأخيرة منها، أي: قبل وفاة المؤلف، بعشر سنين.

و(٩) و(١٠) و(١٥) و(١٨) و(٢٥) و(٣٠) و(٣٤) و(٤٤) و(٥٠) و(٥١) و(٥٤) و(٦٣) و(١١٣) و(١٢٦) و(١٨٦) و(١٩٠). ونص ما جاء في الورقة (١٨٦): بَلَّغَ مُقَابَلَةً عَلَى نَسْخَةِ الْمُصَنَّفِ الَّتِي بِخَطِّهِ، وَقُرِئَتْ عَلَيْهِ، تَعَمُّدُهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ وَإِيَانَا آمِينَ.

وفي حواشيها تصحيحاتٌ غيرُ قليلةٍ، واستدراكاتٌ للسقط الذي وَقَعَ أثناء النسخ، وقد ضُبِطَتْ معظمُ نصوص الأحاديث بالشَّكْلِ.

وجاء في الورقة الأخيرة منها ما نصُّه: وَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِهِ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ ثَانِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَسَبْعِ مِثَّةٍ، عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ الْقَدِيرِ عَمْرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْحَنْفِيِّ، عَامَلَهُ اللَّهُ بِطُفَيْهِ الْحَنْفِيِّ، وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ.

ويؤخذ على هذه النسخة أنَّ لوحَةَ العنوان خَلُوَ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ الشَّرْحِ وَالْمُؤَلَّفِ^(١)، وسقوطُ صفحةٍ منها، وهي من الورقة التي تلي الورقة الثامنة، ووجود تحريفاتٍ غير قليلة في الأربعين ورقةً الأخيرة، مما يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُقَابَلَةَ لَمْ تَكُنْ دَقِيقَةً فِيهَا.

٢ - النسخة الثانية المرموز لها بـ (ب)، وهي مصورةٌ عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة لاله لي، الملحقه بالمكتبة السليمانية باستنبول

(١) وربما يكون السبب في عَدَمِ ذِكْرِ اسْمِهِ عَلَى أَكْثَرِ النُّسَخِ الْخَطِيَّةِ لِهَذَا الشَّرْحِ هُوَ أَنَّهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَدْ وَشَّى بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ، وَنَسَبُوا إِلَيْهِ أَشْيَاءَ يُحْتَلُّ إِلَيْهِمْ أَنَّهَا شَاذَةٌ وَمَنْكَرَةٌ، مِمَّا حَادَا بِالسُّلْطَانِ أَنْ يَأْمُرَ بِتَعْزِيرِهِ وَعَزْلِهِ عَنْ مَنَاصِبِهِ، بِحَيْثُ صَارَ الْعَامَّةُ يَنْفُضُونَ عَنْهُ، وَيَتَخَوَّفُونَ مِنْ قِرَاءَةِ مُؤَلَّفَاتِهِ، فَكَانَ النَّسَاحُ يَتَعَمَّدُونَ حَذْفَ اسْمِهِ مِنْهَا لِيُقْبَلَ عَلَيْهَا النَّاسُ، وَيَعْمَ نَفْعُهَا، وَتَتَشَرَّعَ بَيْنَ الْعَامَّةِ.

تحت رقم (٢٣٢٠) ضمن مجموع يقع في (١٧٧) ورقة. مقاسها ٢١×١٥، وعدد السطور في كل صفحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وقد أُثبتَ على الورقة الأولى منه أسماء ثلاثة كتب هي: «النور الساطع في شرح العقيدة الطحاوية» للإمام الفاضل منكوبرس، و«شرح العقيدة الطحاوية» للمولى الفاضل ابن العز الحنفي، و«الجواهر المضية في عقائد الحنفية». وقد تَبَيَّنَ لنا بَعْدَ مراجعته أن الكتابَ الثالث ليس فيه، وأنه لا يَشْتَمِلُ إلا على الشرحين الأولين، ويبدأ «شرح ابن أبي العز» من الورقة (٧٥) التي جاء فيها بخط كبير ما نصه «شرح الطحاوي» لابن العز، ثم أقحمت لفظة «أبي» بخط متأخر ودقيق ومغاير، وباللون الأزرق بين «ابن» و«العز». وينتهي بالورقة (١٧٩)، فهو يشغل (١٠٤) ورقات من هذا المجموع، وقد كُتِبَ بخطٍ دقيقٍ قريب من النسخ، تتعذر قراءة غير قليلٍ من جُمْلِهِ على غير المتمرس لتداخله، وعدم وُضوحه.

وهي نسخة موثقة متقنة، قام بنسخها رجل من أهل العلم عن نسخة نُقِلَتْ عن خط المصنف، وقُوِّلَتْ عليه، ثم قوبلت على النسخة المنقولة عنها، فقد جاء في الورقة الأخيرة منه ما نصه: «نَجَزْتُ هذه النسخة من نسخة نُقِلَتْ عن خطِّ المصنف رحمه الله، وقُوِّلَتْ عليه، في ليلة الجمعة الغراء المُسْفِرِ صباحها عن السابع من شهر الله المحرم الحرام افتتاحَ شهور عام ثلاثة وثمانين وثمان مئة، فَلَلهُ الحمدُ والمِنَّةُ، توفانا الله تعالى على الكتاب والسنة بمحمد، وآله، وصحبه، وتابعيه، وأزواجه، وذُرِّيَّته، وَجِزِيهِ كُتِبَ فقيرُ عفوِ الله سبحانه هبةُ الله أبو النصر عَبْدُ الوَهَّابِ بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن أبي نصر

محمد بن عربشاه بن أبي بكر العثماني الأنصاري^(١) الحنفي، عاملهم
اللَّهُ الْجَفِيُّ، والمسلمين بكرمه الجلي، ولطفه الخفي، آمين.

وعلى هامش هذه الصفحة أيضاً ما نصّه: «قُوبِلَتْ عَلَى النسخة
المنقولة منها، فَصَحَّتْ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّة».

وهذه النسخة وإن كانت متأخرة عن نسخة (أ) لَا تَقِلُّ عنها في
الجُودَةِ والإِتْقَانِ، لولا أن كاتبها رحمه الله شَطَحَ قَلَمُهُ، فَاسْقَطَ فِي غير
ما موضعٍ منه كلمةً أو جملة، تدارك بعض ذلك في المقابلة على الأصل
المنسوخ، وفاته شيءٌ غير قليل، نبهنا عليه في تعليقاتنا.

وربما تكون هذه النسخة منقولة عن نسخة (أ)، يُعَزِّزُ ذلك وَيُقَوِّيه
ما جاء في الأصلين من التطابق والتوافق في الحواشي:

١ - فقد جاء في هامش الورقة (١٠) من (أ) ما نصّه: «ليس في

(١) هو عبد الوهاب بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن إبراهيم التاج بن الشهاب الطرخاني، ثم
الدمشقي الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرفُ كابيه بآبن عربشاه.

وُلِدَ فِي يوم الثلاثاء ثامن عَشْرِي شوال سنة ٨١٣ هـ بحاج طرخان من دشت قبجاق، ثم
تَحَوَّلَ منها مع أبيه إلى توقات، ثم إلى حلب، ثم إلى الشام. وقرأ القرآن وغيره، وتدرَّبَ
بأبيه في العربية والفقه وغيرهما، وسمِعَ بقراءة أبيه على القاضي الشهاب ابن الحبال
«صحيح مسلم»، وكذا سَمِعَ على عائشة ابنة الشرائحي، وعلى الحافظ ابن حجر، ونابَ
في قضاء دمشق والقاهرة مدةً، ثم استقلَّ به في دمشق سنة ٨٨٤، ثم صُرف عنه في
شوال من السنة التي تليها، فَقَدِمَ القاهرة مُكَبِّراً مُتَشَكِّياً من الديون التي تَحْمَلُهَا بسببه،
فلم يَلْبَثْ أن وَلِيَ تدریس الفقه بالمدرسة الصرغتمشية بالقاهرة، فَلَبِثَ بها إلى أن مات
سنة ٩٠١ هـ. من تصانيفه «دلائل الإنصاف نظم مسائل طريقة الخلاف» يزيد على
خمس وعشرين ألف بيت، و«الإرشاد المفيد لخالص التوحيد» نظم أيضاً، و«الجوهر
المنضد في علم الخليل بن أحمد».

مترجم في «الضوء اللامع» للسخاوي ٩٧/٥ - ٩٨، و«كشف الظنون» ٦٧ و ٦٢٠
و ٧٥٩ و ٩٢٥ و ١٠٥٦ و ١٤٠٥ و ١٧٩٦، و«شذرات الذهب» ٥/٨.

النسخة الأصل «إن»، والظاهر أن نظم الكلام يحسن بها أويتعين»، وهذا التعليق بنصه موجود في نسخة (ب) في الورقة (٨١).

٢ - وفي هامش الورقة (١٥): نسخة الأصل: «الله مخلصين له الدين» صح. والنص ذاته موجود في (ب) الورقة (٨٣)، وقد أثبت فوق كلمة «وقال» كلمة «صح».

٣ - وفي هامش الورقة (٤٠) من (أ) تعليق مطوّل، هو بعينه في هامش الورقة (٩٢) من نسخة (ب).

٤ - وفي هامش الورقة (٥٠) من نسخة (أ) حاشيتان، نص الأولى: في نسخة الأصل دؤاد بالهمز، والصواب ترك الهمز. ونص الثانية: أوس بن حَجَر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حُجَر بضم الحاء وسكون الجيم. والحاشيتان بنصهما في الورقة (٩٥) من نسخة (ب).

٥ - وفي هامش الورقة (١١٥) من نسخة (أ) حاشية مطولة منقولة عن السُّهيلي، وهي بَقْصُهَا وَنَصُّهَا موجودة في هامش الورقة (١١٥) من نسخة (ب).

٦ - وفي الورقة (١٩١) من (أ) حاشية نصها: بخط المؤلف رحمه الله في اشتقاق اسم المُرْجئة قولان، أحدهما: أنه من الإرجاء، والثاني: أنه من الرُّجاء، ولكن المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر. وهذه الحاشية بعينها في هامش الورقة (١٣٧) من نسخة (ب).

وقد انفردت هذه النسخة من بين النسخ بورود اسم الشارح مصرحاً في موضعين منها:

الأول: في الورقة الأولى من المجموع.

والثاني: في بداية الشرح.

وهذه فائدة جُذْ عظيمة، أتاحَتْ لنا معرفة الشارح الذي أنبَهَ أمره على غير واحدٍ من أهل العلم، وتوثيق نسبة الشرح إليه.

٣ - النسخة الثالثة المرموز لها بـ (ج)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في المكتبة القادرية ببغداد، وعدُدُ أوراقها (٢٣٣) ورقة، ومقاسُها ١٤ × ٢١، وعدُدُ السطور في كل صفحة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، وقد كُتِبَ بخط نسخي واضح. وهي متأخرة عن سابقتها، ومن المرجَّح أن تكون منقولة عن نسخة (أ)، فإن الصفحة التي سقطت من (أ) سقطت أيضاً من هذه النسخة، وموضعه من هذه النسخة في منتصف الوجه الثاني من الورقة (٦)، وكذلك لم يُدوّن في صفحة العنوان اسم الكتاب ولا مؤلفه كما هو في نسخة (أ)، وليس فيها ما يُشيرُ إلى أنها قبلت على الأصل المنقول عنه، ولذا وَقَعَ فيها تحريفٌ وتصحيّفٌ، وسَقَطَ في أكثر من موضع منه غير قليل مما جعلها دونَ نسخة (أ) و (ب) في الجودة والضبط.

وجاءَ في الورقة الأخيرة منها ما نصّه: قد وَقَعَ الفراغُ من كتابته يومَ الأحد وقتَ الظهر يومَ الحادي والعشرين من شهر شوال على يدِ أفقر العباد، وأحوجهم إلى الله مُحَمَّد بن الحاج شهاب بن الحاج محمد بن يحيى التكريتي. اللهم اغفرْ له ولمن علّمه، ولمشايعه، ولمُسكتيه، ولمن نَظَرَ فيه، ولجميع المسلمين، وذلك سنة ألف ومِئتين وسبعة عشر سنة!.

وجاءَ بِإثرِ ذلك في الورقة نفسها: انتَقَلت بالشراء الشرعي إلى أقلِّ عبادِ الله الفقير المقرِّ بالذنب والتقصير أحمد السويدي، عُفي عنه.

وقد أصابت الرطوبة الورقة (١٨٩) و (٢٢٢) و (٢٢٣)، فأفسدت بعضَ السطور، وانمحت كثير من الكلمات.

وجاء في الورقة (١٤) و (٥٥) و (٦١) و (٦٨) و (٧٩) و (٨٦) و (٨٧) و (١٠١) تعليقاتٌ على ما جاء في الشرح، معظمها منقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، قد تكون من الناسخ أو من غيره ممن نظر في هذا الشرح.

٤ - النسخة الرابعة المرموز لها بـ (د)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة دخنة بالرياض تحت رقم (٣٥٢) وقف الشيخ محمد بن إبراهيم، وهي غفلٌ من اسم المؤلف، وجاء في لوحة العنوان مانصه: «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية»، وشارحها شيخه عمادالدين إسماعيل بن كثير، ذكر في الكلام على الإيمان: سئل شيخنا الشيخ عمادالدين بن كثير.

وعدد أوراقها (٢٠٢) ورقة، مقاسها ١٤ × ٢٠، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، في كل سطر اثنتا عشرة كلمة تقريباً.

وخطها نسخي واضح مقروء منقوط، لكن ناسخها لم يكن بالمتقن، فوقع له تحريفٌ وتصحيف غير قليل، صحح أكثره من قرأه أوقبله بأصله المنقول عنه، ثم أثبت ذلك في الحواشي، ولم نتيبن من هو صاحب هذه التصحيحات، لكنها تُنبئ عن ألمعية وعلم ومعرفة.

وهي نسخة متأخرة، فرغ من نسخها سنة ١٢١٧هـ. سليمان بن ملاً محمد بن ملاً عبدالرحمن بن ملاً عبدالله بن مرعي بن ناصر بن حسين المشهور بالسويدي، كما جاء في الورقة الأخيرة منه.

وقد استفدنا من هذه النسخة في عدة مواضع كما هو مبين في تعليقاتنا.

ما تمتازُ به هذه الطبعةُ

- ١ - معرفةُ الشارح معرفةً قطعيةً تقضي على كل تردّدٍ، وذلك:
(أ) بوجود اسمه على إحدى النسخ الخطية التي اعتمدناها، وهي نسخة (ب).
(ب) الترجمةُ التي جاءت في «وجيز الكلام» للسخاوي، وفيها التصريحُ بنسبة هذا الشرح إليه.
(ج) وجودُ تشابهٍ في الأفكار، والأسلوب، والحُجّة بين ما جاء في رسالته «الاتباع» وبين بعض ما جاء في هذا الشرح.
(د) النصُّ الذي جاء في «شرح الإحياء» ١٤٦/٢ للمرتضى الزبيدي، وفيه تصريحُ بنسبة الشرح إليه، وهذا كان قد عثرَ عليه الشيخُ محمد نصيف - رحمه الله - وأرشدَ الشيخ أحمد شاکر إليه.
(هـ) تصريحُ صاحب «كشف الظنون» ص ١١٤٢ بنسبة الشرح إليه، وأخطأ صاحبُ «هدية العارفين» فنسبَ الشرحَ إلى أبيه علي بن محمد المتوفى سنة ٥٧٤٦هـ، ولَقَّبَ الأبَ بصدرالدين، وهولقُبُ ابنه.
(و) المسائلُ التي امتحنَ بسببها، وهي المذكورة في «تاريخ ابن قاضي شُهبة» أكثرها موجودٌ في هذا الشرح.

٢ - إحالة كثير من المباحث التي جاءت فيه على المصادر التي أخذ عنها.

٣ - إخراج النص إخراجاً صحيحاً موثقاً كما كتبه المؤلف، وذلك بالاعتماد على أربع نسخ خطية، منها نسخة كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقُوبِلت على نسخته، وهي النسخة المرموز لها بـ (أ)، وبالرجوع إلى المصادر التي أخذ عنها المؤلف، وبذلك أمكن تدارك عدد غير قليل من الأخطاء والتحريفات التي وَقَعَتْ في الطبعات السابقة، مع الاستفادة مما فيها من تعليقات مُفيدة.

٤ - التخريجُ المستوفى للأحاديث والآثار الواردة فيه، والحكم على كل حديث بما يليقُ بحاله المأخوذ من صفة رواته من الصحة أو الحسن أو الضعف، وربما نذكرُ مع التخريج لفظَ الحديث كما هو عند مُخرِجه، لأن الشارح - رحمه الله - لا يَنْقُلُها في الغالب من مصادرها الأصلية، وإنما يَنْقُلُها بالواسطة وربما يكون مَنْ نَقَلَ عنه أثبتّها من محفوظه فَيَقَع في روايتها تقديمٌ وتأخيرٌ، واختصارٌ وتَصَرُّف في اللفظ.

٥ - كُتِبَت الآياتُ في الأصل الذي كُتِب في حياة الشارح بقراءة إمام العربية والإقراء، الثقة الصدوق أبي عمرو بن العلاء البصري المتوفى سنة (١٥٤هـ)، لأن أهل الشام في عصر الشارح وقبل عصره كانوا يقرؤون بقراءته، وقد أثبتنا في طبعتنا هذه قراءة حفص بن سليمان الكوفي، بروايته عن عاصم بن أبي النّجود، لأنها القراءة المتداولة في عامة البلاد المشرقية، وعليها مصاحف الأمصار، وأثبتنا في التعليق قراءة أبي عمرو حفاظاً على الأصل، وكلا القراءتين صحيحٌ ثابت، كما هو معروف عند أهل العلم بهذا الفن.

٦ - التعليقُ على بعض ما وَهَمَ فيه المؤلفُ من نسبة بعض الأحاديث إلى غير مُصنِّفيها، وعلى بعض ما ذَهَبَ إليه - رحمه الله - من اجتهاداتٍ أو آراءٍ ظَهَرَ أَنَّ الأولى خلافُها، وقد استفدنا فيها من توجيهاتِ سماحة شيخنا الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز حفظه الله، وجزاه عنا وعن المسلمين كُلَّ خيرٍ، فقد قُرِئَتْ عليه بعضُ المشكِلاتِ، ورأى ضرورةَ التعليقِ عليها، وهي مواضعٌ قليلةٌ في الكتاب.

٧ - الإشارةُ إلى الموارد التي اقتبس منها الشارح تارةً بالنص، وتارةً بالمعنى.

٨ - التعريفُ بالأعلام تعريفًا موجزًا، والإحالةُ على مصادر ترجمتهم.

٩ - تعليقاتٌ متنوعة تشتمل توضيحَ المعنى المراد من بعض الآيات المستشهد بها، وشرحَ الغريب، والألفاظ ذات المدلول الاصطلاحي، وتخريجَ الشعر، والتعريفَ ببعض الأماكن، وغير ذلك من الفوائد.

١٠ - إثباتُ عناوينَ فرعيةٍ بالهامش تُعرِّفُ بالبحث الذي يتناوله الشارح.

١١ - صنعُ فهرسٍ للآياتِ، والأحاديثِ، والأشعارِ، والفرقِ، والأعلامِ، والكتبِ، والبُلدانِ.

في حدها تعريف الطريق الموصل اليه وهي شريعة الحق المستقيمة
 ونهجه والثاني تعريف السالكين فالله فيهم
 نعم المقوم واعرف الناس بالله عز وجل السبعين الطريق الموصل
 واعرفهم بحال السالكين عند القدوم عليه بهذا السبعين
 له على رسولهم نوراً والتوفيق الحكيم الحقيقة عليه نور الحق
 وآية عليه فقال تعالى يوحى الروح من ربه على من يشاء عباده
 ان تعالى وكذلك وحيانا لكل روحاً من الامم ما كتب يدرى ما
 ب ولا الايمان ولكن جعلناه نوراً يهدي من يشاء عباده
 ان يهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما
 الارض الا الى الله تصير الأمور ولا روح الا بما جاء به الرسول
 والا في الاستنضاء به وهو الشفاكم قال تعالى قل هو المدين
 فواهدى وشفا فهو وان كان هدى وشفا مطلقاً لكن لما
 ان المستنفع بذلك هم المؤمنين خصوصاً بالذكر والله تعالى ارسل
 رسوله بالهدى ودين الحق فلا هدى الا بما جاء به ولا ريب انه
 بنى على كل اعدان ثمن بما جاء به الرسول ايما اعداء مجمل ولا
 من معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فخص على الكفاية
 ان ذلك اظهر في تبليغ ما بعث الله به رسوله واطل به تدبر
 من ان وعظه وفهمه وعلم الكتاب والحكمة وحفظ الذكر والجماعة
 في اجزء الامور المعروفة والهي عن المنكر والدعاء الى سبيل الله

القولن المذكورين وذلك بحسب حال الحكم فانه ان اعتقد ان الحكم
 بما انزل الله غير واجب وانه محيز فيه او اشتبهان به مع ثقته
 انه حكم الله فهذا كفر اكبر وان اعتقد وجوب الحكم بما انزل الله وعلمه
 في هذه الواقعة وعدل عنه مع اعترافه بانه ينبغي للعقوب بهذا
 عاصر ويشي كافر مجازا او كفرا اصغروا ان جهل حكم الله فيها
 مع بدل جهده واستفراغ وسعده في معرفه الحكم واخطاه فهذا
 له حكم الخطيئة واراد الشيخ رحمه الله بقوله ولا نقول لا يضر
 مع الايمان ذنب لمن علمه مخالفة المرجحة وشبهتهم كانت
 قد وقعت لبعض الاولين فانفق الصحابة على قتلهم ان لم يتوبوا
 من ذلك فان قدامة ابن عبد الله سرت الخمر بعد تحريمها صريحا
 وطائفة قتلوا وقالوا لعلي ليس على الذين اسوا وعلموا الصلوات
 جناح فيما طعموا اذا ما اتقوا وامسوا وعلما الصلوات الا به
 فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اتفق هو وعلي بن ابي
 طالب وسائر الصحابة على انهم ان اعترفوا بالخطيئة جلدوا وان
 اصرروا على استخلاها قتلوا او قال عمر لقدامة اخطات استك
 الحفرة اما انك لو انقيت وامنت وعلت الضاحيات لم يشر الخمر
 وقد ان هذه الآية نزلت بسبب ان الله سبحانه لما حرم الخمر

وكان

وكان نعيمها بعد وقعة احد قال بعض الصالحين فليكن اصحابنا
 الذين ماتوا وهم بشر بوزن الحرف فانزل الله تعالى هذه الآية بين
 فيها ان من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه اذا
 كان من المؤمنين المتقين المصلحين كما كان من امر استغفار بيت
 المقدس ثم ان اولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلموا انهم اخطوا و
 ايسروا من التوبة فكتب عمر الى قدامه يقول له حم تنزل الحجاب
 من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب
 ما ادرى اي ذنبك اعظم استحلال الحرم او لا لم يأسر من قلبه
 ثانيا وهذا الذي اتفق عليه الصالحين وهو متفق عليه بين ائمة
 الاسلام قولهم وبرزوا للمحسنين من المؤمنين ان يغفروا
 عنهم ويدخلهم الجنة برحمته ولا ناس عليهم ولا تشهد لهم بالجنة
 ونستغفر لمسيهم وخاف عليهم ولا تعظمهم وعمل المؤمن ان يعتقد
 هذا الذي قاله الشيخ رحمه الله في حق نفسه وفي حق غيره قال
 تعالى اولئك الذين يدعون يبتغون الي ذنهم الوشيلة ايم اقرب
 ويرجون رحمته ويخافون عذابه ان عذاب ذكك كان محذورا
 وقال تعالى فلا تخافوهم وظافون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى
 واياي فلتقون واياي فارهبون فلا تحشوا الناس وتحشوا

بلغ من اهل المنصف
 التي جعلت في قلبه
 تمام برحمته واياي ابرز

الشيخ مصطفى بن الشيخ

شرح عقايد طحاوي

جواب النفس العاقل
رحم الله من الله بها نعمة

شرح العقائد الطحاوية
لشيخنا المرحوم
أبى عبد الله

المجلد الثاني
شرح العقائد الطحاوية
للشيخ المرحوم
أبى عبد الله

مكتبة



Sileymaniye Kütüphanesi	
Kiymet	Laleli
Yeni	
Eski Kayit No.	12320

لوحة عنوان المجموع الذي فيه نسخة (ب)

شرح الطحاوي لابن العزّ

عنوان نسخة (ب)

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له
 ولشهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنشهد أن سيدنا محمداً
 عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً
 بعد فأنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم وأزهر العلوم
 بشرف المعلوم وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع ولهذا سمي
 الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقهاً جامعاً وجميعاً وأوران من أصول
 الدين الفقه الأكبر وحاجته العباد إليه فوق كل حاجة وحزروهم
 إليه فوق كل ضرورة لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة إلا بان
 تعرف رباً وسعبدوها وفاضلها باسمائه وصفاته وأفعاله ويكون
 ذلك فله أحب إليها عملها ويكون جميعاً فيما يقربها إليه ومن غير
 من سائر خلقه ومن الحال أن تنقل العقول بمعرفة ذلك وأدراكه على التقصيل
 فاقضه رحمه العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفتي وإليه داعيت
 ولم أجابهم مبشرين ولم أخالفهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزينة رسالتهم
 سرية المعبود بجماله باسمائه وصفاته وأفعاله إذ على هذه المعرفة تبني طاعة الرسل
 كلها من أولها إلى آخرها ثم يتبع ذلك أصلاً من عظيمات أحدها تعريف الطريق
 الموصل إليه وهي حقيقة المنفعة لا مره ونهيها والثاني تعريف إلى كبرى ما لهم عند
 الوصول إليه من النعيم القيم فاعرف الناس بأدته عز وجل اتباعهم للطريق إليه واعرفهم
 بحال السالكين عند القدوم عليه ولهذا سمي الله ما أنزل على رسوله روحاً لتوقف
 ليقول الحقيقة عليه ونور التوقف الهداية عليه فقال الله تعالى في الرق على من شاء من عباده

وقال تعالى

وقال تعالى وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدركها الكتاب
 ولا الايمان ولكن جعلناه نورا هدى به من نيتنا من عبادنا الى اخر سورة
 وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض
 الا الى الله تصير الامور فلا روح الا فينا جابر الرسول ولا نور الا في الاستقانة
 به وهو الشفا كما قال تعالى ولا هو الذين اسوا هدى وشفا فهو وان كان هدى
 وشفا مطلقا لكن لما كان المتفجع بذلك هاديا فهو مخصوص به
 نقلنا به الى الله تعالى وهدى به الى الحق فلا هدى الا به
 على امره نبيه رسولنا عا مآ مجمل ولا ريب ان
 رسولنا عو مفصيل فرض على الكفاية فان ذلك اخذ في تدليع ما
 بعث الله به رسولوه واخذ في تدبر القرآن وعقله وفهمه وعلم الكتاب
 والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة واللوعظة الحسنة والمجادلة
 بالتي هي احسن ومحق ذلك ما اوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم
 واما ما يجب على اعيانهم فهذه متنوعة متنوعة قد ادرهم وحاجتهم
 ومعرفتهم وما امرهم اعيانهم ولا يجب على العاجز عن سماع بعض
 العلم او عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص
 وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ويجب على المفتي و
 المحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك وينبغي ان يعرف ان عامة من
 ضل في هذا الباب او عجز فيه عن معرفة الحق فانما هو لتقريبه في اتباع
 ما جاء به الرسول وترك النظر والاستدلال الموصلا الى معرفته فلم
 اعرضوا عن كتاب الله ضلوا كما قال تعالى فاما يا ايها الذين آمنوا فمعي هدى فمن اتبع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المستعين ونستغفره ونعوذ بالله من شرور
انفسنا ومن سيئات اعمالنا من يهد الله فلا مضل ومن
يضل فلا هادي ومن شهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

وشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم
تسلما كثيرا اما بعد فانه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم
لاشرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه
الفرع ولهذا سمي الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما قاله
وجعه فاوراق من اصول الدين الفقهاء اكبر وجاجة العباد
ايه فوق كل حاجة وضرورتهم اليه فوق كل ضرورة لاحياة
القلوب والنفوس ولا طائفة الايمان تعرف ربها ومعبودها
وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون به ذلك كله احب اليها
من سواه ويكون سعيها فيما يقر بها اليه دون غيره من سائر خلقه
ومن الخلال تستقل العقول بمعرفة ذلك والتمسك على التفضل
فانقصة رتبة العزيز الوحي ان يفت البركانة معروفين واليه دأب
ولن اجابهم مبشرين ولن مخالفهم منذرين وجعل مفتاح
دعوتهم وزبدة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه باسمائه
وصفاته

اوتيت صيرون طر يتجولوا ويمسكون في قف السحاب والوجد كثير الزهد والمبالاة التي احدثها
 هود والفرق المثلث في الوحي طريقتان طريقة التبدل وخرقة الجهل اما اهل التبدل فيهم نوعان
 اهل الودم والتخييل واهل الخريف والتاويل اهل الودم والتخييل هم الذين يحولون اهل الانبياء
 عن الله واليوم الاحد بطريقه والارباب موريتهم طريقتان في تسميهم للتسمي طريقتان في تسميهم
 يتوهمون به ان الله شيء عظيم كبير وزن الامان قه دلائلهم بنيت محسوسا وعقابا محسوسا
 في ذلك واه كاه كذا فانه وان كانت الامم ليس كذلك لان معنى الجهور وقد وضع ابن سينا امثال تارة في معنى
 هذه الامم وان اهل التفرقة والتاويل انهم الذين يقولون ان الانبياء يتبدلون في قلوبهم في الموت
 الامم اهل الخلق في نفسهم هم صانعنا صقول ثم يتبدلون في قلوبهم في الموت
 ما يوافقهم بانهم ان التاويلات ولهذا كان اكثرهم لا يحرمون بالتاويل بل يقولون يحرمون
 ان يولدوا في غايه ما هم اصحاب احتفال للفظ واما اهل التفسير والتفصيل الذين
 قوم ان الانبياء واتباء الانبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما اراد الله به من غير تفسير
 الايات واقول الانبياء يقولون يحرمون ان يكون للتاويل لا يسل الا الله لا يسل غير الله ولا يجد
 ولا يجد من الانبياء فضلا عن الصحابة والتابعين لم يا حساه وان محمد صلى الله عليه وسلم
 كاه يقر الرحمن على العرش استوى اليه يصعد الكلم الطيب لما سئل ان شجرة لما خلقت
 بيدي وهو كاه في هذه الايات بل معناها الذي قلت على امير المؤمنين الله تعالى
 ويظنون ان هذه الامم سلفهم من يقولون ان الرباء باخلاص في مدلولها الظاهر
 المفهوم ولا يعرف احد الايعام في الساحة ومنهم من يقول بل يجوز على ظاهرها ان يحل
 رعاوس هذا فلا يسم تاويلها الا الله فنحن نقضون حيث اشتهر الهاتوا ولا يخلد
 ظاهرها ولا يخلد هذا انها عمد على ظاهرها وهو لا يشتركون في التاويل بالارسل
 لم يبين المراد بانهم من التي يجعلونها متكلم او متشابه وطول هذا العمل كل طريق المشكل
 من مضمون غير ما يجب في الاخر سلكه شتمهم من يقول لم يعلم معانيها ايضا
 ومنهم من

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة دخنة

انهم من يقولون على اواي بيننا بل احال اليها على الله المتكبر وعلى من يحيط به علم الغيوب
 انهم انما هم من الذين كفروا في ان الرسول على ما يدعون مقولنا وان الانبياء انما هم رسلهم لا يملكون
 المتكبات والانيه من الله السميات وكل انهم ضد بل وتفصيل عن سواء السبيل انك
 الله السلامه والانيه من هذه الاقوال الواهية المعقبة من انبائها الى العاوية
 سبحان ربك رب العرش العظيم ومنهم على المرسلين
 والحمد لله رب العالمين قد وقع الفتن من قديمهم هذه
 الفتن في يوم الاحد في سنة الف وستمائة في سنة
 الف وستمائة وستمائة وعشرين على
 صاحبها افضل الصلاة والسلام
 على راسه الشريف الشريفين
 من ملاحمهم في الجرح من سنة
 عبد الله بن عمر بن الخطاب
 حسين بن علي بن ابي طالب
 غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
 ولجميع طوائفهم ولجميع قرائهم
 سورة التوبة
 والحمد لله
 رب العالمين

١٢١٢

مكة
 رقم التفسير
 ٤٥٢
 التاريخ في ١٥ / ٤ / ١٢٩٢ هـ

